

الإسلام في أوروبا المتغيرة

(تجربة ألبانيا في القرن العشرين)



مكتبة زيد للكتب الإلكترونية والمصورة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مكتبة زيد للكتب الإلكترونية والمصورة



الإسلام في أوروبا المتغيرة

(تجربة ألبانيا في القرن العشرين)



تأليف

محمد م. الأرناؤوط

مكتبة زيد للكتب الإلكترونية والمحورة



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة
تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي
والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى
بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر

الطبعة الأولى

1428 هـ - 2007 م

ردمك 4-212-87-9953-978



الدار العربية للعلوم ناشرون

Arab Scientific Publishers, Inc. ٤٨١

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (961-1)

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون

التنضيد وفرز الألوان: أجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

المحتويات

9	مقدمة.....
13	من الدولة العثمانية المشتركة إلى الدولة القومية الألبانية.....
37	العثمانية الجديدة.....
59	رؤية إسلامية مبكرة للبلشفية.....
71	التحديث على النمط الأوروبي.....
81	الإسلام والفاشية.....
99	تجربة المسلمين تحت حكم الحزب الشيوعي.....
113	تحديات الديمقراطية الجديدة.....

مكتبة زيد للكتب الإلكترونية والمصورة



افتتاح

إلى الأمل والهدوء والهدوء والهدوء

في كل يوم

لقد فتح لنا نورا جديداً لنعلم أن هذا هو الطريق



مكتبة زيد للكتب الإلكترونية والمصورة



المقدمة

في نهاية 1912، وبعد حوالي 500 سنة من الحكم العثماني، ولدت ألبانيا بصعوبة بعد مخاض عسير ضمن التنافس الإقليمي للتوسع في البلقان والتنافس الأوروبي على النفوذ في المنطقة. ومع هذا المخاض ظهرت أولاً على الورق ثم على الأرض في صيف 1913 دولة جديدة تختلف عما يجاورها نتيجة لظروف التكوين التاريخي للألبان، وهو ما كان يجعلها تمثل خصوصية واضحة باعتبارها أول دولة أوروبية بغالبية مسلمة وهي لا تزال حتى كتابة هذه السطور الدولة الأوروبية الوحيد بغالبية مسلمة.

وهكذا بعد عدة قرون من العيش المشترك مع الشعوب الأخرى في الدولة العثمانية (الأتراك والعرب والأكراد وغيرهم) وجد الألبان أنفسهم فجأة في دولة غير مرغوبة من الجوار وغير مستقرة في أوروبا المتغيرة. فمع أن ألبانيا ظهرت على الورق في نهاية 1912 إلا أن حدودها بقيت غير محددة وسط تحاذيات القوى الكبرى آنذاك (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا/المجر وألمانيا وروسيا) التي كانت لها مصالح مختلفة في المنطقة. ولأجل ذلك تحولت ألبانيا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى ساحة للابتزاز الدبلوماسي والقتال العسكري حيث لم تستقر بالفعل ضمن الحدود المعروفة الآن إلا في 1920 بعد أن قبلت في عصبة الأمم.

وكانت ألبانيا بحدودها التي أخذت تتبلور منذ صيف 1913 لا تمثل "الدولة القومية" التي كانت تريدها الحركة القومية الألبانية والتي لأجلها دخلت في صدام مع الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فزعماء الحركة القومية الألبانية الذين كانوا يطالبون بكيان واحد للألبان يتمتع بحكم ذاتي ضمن الدولة العثمانية وجدوا أنفسهم فجأة مشتين ضمن عدة دول لا ترغب بهم (صربيا والجبل الأسود واليونان) بينما لم تتسع "الدولة القومية" في حدودها المحتلة في 1913 بالكاد إلا لنصف الألبان.

وصمم المعاصر الصعب التي ولدت فيه الدولة الجديدة كانت ألبانيا أول دولة في العالم الإسلامي تقوم منذ لحظة تأسيسها على العلمانية التي كانت تمثل بقطعة الخصال قطوعة كاملة مع النظام العثماني الذي استمر عدة قرون. ولذلك فإن ألبانيا كانت تمثل تجربة سابقة لما قام به مصطفى كمال فيما بعد في تركيا الحديثة، وهي كما سرى في هذا الكتاب تعكس الخصوصية الألبانية.

ومن ناحية أخرى فقد كانت الثورة البلشفية في روسيا 1917 قد كشفت عن المعاهدات السرية التي عقدت بحلال الحرب ومنها "معاهدة لندن السرية" (1915) التي قسمت بدورها ألبانيا بين أطماع الدول المحاورة. ومن هذا الباب بدأت تصل رياح البلشفية إلى ألبانيا، التي أصبحت مؤثرة في منتصف العشرينات (1924) إلى الحد الذي بادرت فيه ألبانيا آنذاك إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي. وفي هذا الإطار لدينا أحد أوائل الكتب عن البلشفية في العالم الإسلامي، الذي ألفه الشيخ علي كورتشا في مطلع العشرينات، وهو ما يعبر عن انشغال علماء المسلمين بهذا التحدي الجديد الذي يتناوله الفصل الرابع في هذا الكتاب.

ومع البلشفية كانت قد أخذت تنتشر في أوروبا اديولوجية أخرى ألا وهي الفاشية، التي قدر لألبانيا أن تكون إحدى ضحاياها أيضاً. ومع أن ألبانيا كانت منذ البداية أحد الأهداف التوسعية لإيطاليا بعد اكتمال وحدتها في 1870 إلا أن روما سارعت إلى تحقيق هذا الهدف بعد وصول الحزب الفاشي إلى السلطة في 1921 وذلك باختراق الاقتصاد والمجتمع في ألبانيا. وفي هذا الإطار سعت إلى استقطاب رجال الدين المسلمين والمسيحيين إلى صفها لكي تسهل عليها الاحتلال العسكري لألبانيا في نيسان 1939. وهكذا لدينا في الفصل الخامس من الكتاب محاولة لفكتسة الإسلام في ألبانيا تتمثل في كتاب غير مسبوق يروج للفاشية باعتبارها اديولوجية منسجمة مع الإسلام.

ولم تكد ألبانيا تتخلص من الحكم الفاشي حتى دخلت في تجربة أخرى، ألا وهي حكم الحزب الشيوعي الألباني الذي بدأت في نهاية 1944 واستمرت حتى آذار 1992. ومع أن المسلمين في الاتحاد السوفيتي قد سبقوا الآخرين في العالم الإسلامي في تجربة العيش تحت حكم الحزب الشيوعي إلا أن تجربة المسلمين في

ألبانيتها لها ما يحبرها، إذ أن ألبانيا بعد الخلاف الأديولوجي مع الاتحاد السوفيتي في 1960 انحازت إلى الصين المأوية وتطرفت في موقفها من الدين حتى أنها "ألغت" الدين محرمين في 1967 وأصبحت أول دولة ملحدة في العالم، وهو ما يتطرق إليه الفصل قبل الأخير من الكتاب.

ولكن لتلخص الألبان من الحكم الشيوعي لم يكن نهاية المطاف بالنسبة إلى المسلمين، إذ أن الديمقراطية الجديدة التي عرفوها لأول مرة حملت في طياتها تعديلات جديدة لم تكن على البال، وهي ما يتعرض له الفصل الأخير من الكتاب الذي يتوقف عند 1999.

ويمكن القول أخيراً أن هذه الفصول كتبت لترصد معاشة الألبان للتطورات الفكرية السياسية خلال مئة عام 1899-1999، أي منذ ظهور كتاب شمس الدين سامي فراضري الذي قدم صورة مثالية عن ألبانيا حسب الرؤية القومية الألبانية وحتى حرب كوسوفو 1999 التي حملت معها منعطفاً تاريخياً للألبان في أوروبا. وهكذا فقد انتقل الألبان خلال هذه المئة سنة من الدولة العثمانية إلى الدولة القومية الألبانية، حيث كانت لهم تحارب مختلفة مع العلمانية والفاشية والبلشفية وأخيراً الديمقراطية الغربية التي لا تزال ألبانيا معها في مخاض جديد لم يكتمل بعد. ومن نافلة القول أن هذه التجربة تعكس خصوصية شديدة، أي أنه قد يمكن الاستفادة منها دون أن يعني هذا أي وهم باستنساخها.

محمد م. الأرناؤوط

من الدولة العثمانية المشتركة إلى الدولة القومية الألبانية

بعد الفتح العثماني لوسط البلقان في النصف الثاني للقرن الرابع عشر تقدم الجيش العثماني بسهولة نحو الغرب/المناطق الألبانية الجبلية التي كانت تتوزعها عدة إمارات محلية متنافسة (دوكاجين، توبيا، موزاكا، آريانيي الخ، التي خضعت بسرعة للدولة العثمانية بعد معركة سافرا Savra في 1382م مقابل تقديم خراج سنوي وإرسال قوات للمشاركة في حروب السلطان حين الحاجة⁽¹⁾). ولكن هذه المرحلة لم تستمر طويلاً إذ أنها انتهت بفرض نظام التيمار وتشكيل الألوية/السناجق الجديدة الذي كان يعني إلغاء الإمارات المحلية. وقد طبق نظام التيمار أولاً في الجنوب حيث أنجز أول دفتر تحرير للأراضي في 1431 لـ "سنجق الألبان" (سنجق أرنوود) الذي امتد من جيروكاسترا في الجنوب إلى كرويا في الشمال. وقد تبني العثمانيون أبناء حكام الإمارات الألبانية وعينوا من اعتنق الإسلام على رأس "سنجق الألبان" مثل يعقوب بك ابن تيودور موزاكا الذي عين على رأس هذا السنجق خلال 1438-1439 و1441⁽²⁾.

ومع انتشار الإسلام في صفوف الألبان، الذي شمل الغالبية بعد حوالي قرنين من الزمن، أصبح الألبان العنصر الذي تعتمد عليه الدولة العثمانية في حروبها مع الدول الأخرى سواء في أوروبا أو في الشرق (الدولة الصفوية والدولة المملوكية) نظراً لما اشتهر به الألبان من حب للسلاح واستعداد للقتال بحكم البيئة الجبلية التي احتضنتهم. وبسبب هذه البيئة/الطبيعة فقد أثر العثمانيون أن يتركوا الأمراء المحليين على رأس السناجق/الألوية، طالما أن هؤلاء يدفعون ما يترتب عليهم من ضرائب ويرسلون ما يطلب منهم من قوات للمشاركة في الحروب، مما أدى مع الزمن إلى توطد سلطة عائلات محلية ألبانية

(آل دو كسا حين، وآل روتولا الخ) وإلى تكريس الحكم العثماني الاسمي في المناطق الألبانية حتى مطلع القرن التاسع عشر⁽³⁾.

وفي غضون ذلك، في إطار التنافس بين العائلات الألبانية القوية، برز في نهاية القرن الثامن عشر كيانات جديدان جعلتا الدولة العثمانية تعيد النظر في سياستها إزاء المناطق الألبانية. فقد برزت في الشمال الألباني أسرة حاكمة جديدة (بوشاتلي) تمكنت من فرض نفسها على رأس باشوية في منتصف القرن الثامن عشر (1757م)، ونجح محمد باشا مؤسس هذه الأسرة الباشوية من توسيع حدود باشويته حتى وصلت إلى وسط ألبانيا في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية منشغلة بالحرب مع روسيا (1768-1775م). وبعد فشل الحملات العسكرية التي أرسلتها الدولة العثمانية (1785م و1787م و1793م) للقضاء على هذه الباشوية التي أصبحت شبه مستقلة رأت الدولة العثمانية أنه من الأفضل استيعاب هذه الباشوية بمحاذاة خطر باشوية أخرى في جوارها⁽⁴⁾.

ففي الجنوب الألباني خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر كانت قد ظهرت باشويتان متنافستان، وقد استفاد من هذا الوضع علي باشا من تبلينا Tepelena الذي عُيِّن على رأس سنحق دلفينا Delvina ولكنه سرعان ما سيطر على أهم مدينة (بانينا Janina) التي جعلها عاصمة لباشوية تشمل ألبانيا الجنوبية وشمال اليونان. وقد أقام علي باشا صلات مباشرة مع روسيا وفرنسا وإنجلترا التي أرسلت ممثلين لها إلى بانينا. وفي هذا الإطار رفض علي باشا طلب السلطان بإرسال قوات لإخضاع الانتفاضة الصربية في 1813، بل أنه أقام علاقة قوية مع "جمعية الأصدقاء" التي كانت تمهد للثورة اليونانية لكي يشغل الدولة العثمانية بها. وفي هذا الوضع قررت الدولة العثمانية إرسال جيش كبير لإخضاع علي باشا، حيث بدأ القتال في حزيران 1820 وانتهى بقتل علي باشا وقطع رأسه في كانون الثاني 1822⁽⁵⁾.

ومع انشغال الدولة العثمانية بإخضاع علي باشا اندلعت في نيسان 1821 الثورة اليونانية في شبه جزيرة المورة التي شارك فيها بقوة الألبان الأرثوذكس. وقد اضطرت الدولة العثمانية إلى الاستعانة بمحمد علي باشا في مصر للقضاء على الثورة، الذي وطد بدوره علاقات قوية مع زعماء الألبان استعداداً للمواجهة

القادمة مع الدولة العثمانية ذاتها. والمهم هنا أن تدخل القوى الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وروسيا) أرغم الدولة العثمانية على الاعتراف باستقلال اليونان الذي أعلنه مؤتمر لندن في شباط 1830، وهو ما حرك مشاعر وأفكار جديدة بين الألبان وخاصة بين الأرثوذكس منهم⁽⁶⁾.

وقد كان ما جرى خلال الثورة اليونانية من أعمال عنف ضد المسلمين وتدخل القوى الأوروبية والخسارة التي لحقت بالجيش العثماني قد أثرت بدورها في صعود مشاعر جديدة في العاصمة استنبول، مما ساعد الحكومة على حسم أمرها بالقضاء على الانكشارية والطريقة البكتاشية في آن واحد تقريباً لتبدأ بعد ذلك بالإصلاحات العسكرية والإدارية وغيرها⁽⁷⁾. وقد كان لهذه الإجراءات تأثيرات بعيدة المدى في المناطق الألبانية، وبالتحديد في العلاقات العثمانية الألبانية.

فقد كانت الطريقة البكتاشية قد انتشرت بشكل خاص في الجنوب الألباني، وخاصة خلال عهد علي باشا يانينا حيث بنيت الكثير من التكايا، ولذلك فإن منع هذه الطريقة جعل أتباعها يتحولون إلى المعارضة. وقد لعبت التكايا البكتاشية في المناطق الألبانية دوراً بارزاً في التطورات الفكرية والسياسية والثقافية والعسكرية التي ميزت ما يسمى مرحلة "النهضة القومية الألبانية" التي امتدت خلال النصف الثاني للقرن التاسع عشر وحتى الإعلان عن الاستقلال في 1912⁽⁸⁾.

وفي هذا الإطار جاء الإصلاح الإداري في الدولة العثمانية ليشكل ضربة قوية إلى الحكم الذاتي الذي تمتع به الألبان خلال عدة قرون. فقد جاء إلغاء نظام التيمار وفرض الضرائب المباشرة وتطبيق الخدمة العسكرية وتعيين ولاية غير ألبان في المناطق الألبانية ليقضي على ما اعتاد عليه الألبان منذ بداية الحكم العثماني. فقد كانت الخدمة العسكرية مهنة يرتزق منها الألبان حيثما يريدون ويعودون منها إلى بلادهم بشرة. بينما أصبح عليهم الآن أن يخدموا كجنود في جيش الدولة في المناطق التي يرسلون إليها (اليمن والحجاز الخ) حسب رغبة الدولة ولمصلحة الدولة. ولذلك فقد تميزت الفترة التي تلت تطبيق الإصلاح بـردات فعل مسلحة/انتفاضات ضد السلطة العثمانية الجديدة سواء في الجنوب الألباني (1834 و1847 الخ) أو في الشمال الألباني (1835 و1843 و1844 الخ)⁽⁹⁾.

ومع ذلك فقد كان من الملاحظ أن المدن الألبانية انتعشت وثمرت بسرعة خلال القرن التاسع عشر نتيجة لتطور التجارة بعد إلغاء نظام الأصناف القديم وتطور الطرق والسكك الحديدية، الذي ساعد على بروز برجوازية جديدة منفتحة على العالم. وقد ساعد على هذا التواصل مع العالم وجود جاليات ألبانية كبيرة في رومانيا وإيطاليا وبلغاريا واليونان ومصر، وهي التي ستقوم بدور خاص في بناء الأساس الفكري السياسي للنهضة القومية الألبانية⁽¹⁰⁾.

وكما في بقية البلقان/أوروبا الوسطى فقد كانت النهضة القومية مرتبطة بالاهتمام باللغة والأدب الذي يروج للأفكار الجديدة. وفيما يتعلق بالألبان تحديداً فقد كانت المسألة معقدة أكثر لأن الألبان كانوا يعتمدون على عدة أبجديات (مستمدة من الحروف العربية واللاتينية واليونانية) حسب خلفياتهم الدينية الثقافية، ولذلك فقد بدت المسألة الملحة بين المثقفين الألبانيين الاتفاق على أبجدية واحدة للغة الألبانية وتأليف وطبع الكتب في هذه الأبجدية لنشر الثقافة الألبانية التي تؤكد على ما هو مشترك بغض النظر عن الدين الذي ينتمي إليه الألبان (الإسلام والكاثوليكية والأرثوذكسية)⁽¹¹⁾.

وفي هذا الإطار يؤخذ عام 1844 باعتباره بداية النهضة القومية الألبانية حيث قام فيه نعوم فيتشيل حاجي N.Vegihaxhi (1797-1854) بطبع كتاب لتعليم اللغة الألبانية بالأبجدية الجديدة التي وضعها. وكان نعوم قد ولد في قرية قرب كورتشا Korta في جنوب ألبانيا وهاجر إلى رومانيا حيث مارس المحاماة وشارك في ثورة 1821 ضد الدولة العثمانية. وقد قام في 1845 بإصدار طبعة جديدة لكتابه وأرسل منه نسخاً إلى ألبانيا. ويبدو في مقدمة الكتاب ومراسلاته أنه كان يعتبر الجهل وعدم الاهتمام باللغة القومية أخطر ما يهدد الألبان كشعب، ولذلك كان يعتبر على رأس المهام "نشر التعليم والثقافة في اللغة القومية"⁽¹²⁾.

وفي ذلك الوقت أخذ التواصل بين المثقفين الألبانيين يمتد ليشمل الجالية الألبانية الكبيرة في إيطاليا المجاورة، حيث برز هناك في ذلك الوقت الشاعر يرونيو راده J.De Rade (1814-1903)، الذي أصبح يعتبر من رموز النهضة القومية الألبانية. فقد أصدر في 1837 ديوانه الشعري "أغاني ميلوساو" في اللغة الألبانية

واسئلهم في بقة أعماله التاريخ الألباني مما أثر بدوره في الجيل الجديد من المثقفين الألبانيين الذين برزوا في النصف الثاني للقرن التاسع عشر⁽¹³⁾.

وفي هذا الاتجاه برز الكاتب الألباني زف يوباني Z.Jubani (1880-1818) من شكودرا Shkodra في الشمال، التي كانت تعتبر من أهم مراكز الثقافة الألبانية. وكان يوباني قد بدأ دراسته في مدينته ثم غادر إلى مالطا ليكمل تعليمه هناك. ومثل بحايليه من رموز النهضة القومية فقد اشتغل يوباني في جمع وطبع الأدب الشعبي الألباني، ولكنه أخذ يكتب أيضاً عما يربط بين الألبان على اختلاف أديانهم. وهكذا فقد أكد يوباني على كون الألبان "من دم واحد ولهم لغة واحدة وعادات وطموحات مشتركة"⁽¹⁴⁾.

ومع أن يوباني لا يوضح ما هي "الطموحات المشتركة" إلا أن فكرة الاستقلال عن الدولة العثمانية لم تبلور بوضوح، وبالتحديد لم يتضح بعد مفهوم هذا الاستقلال والبديل الذي يمكن أن يكون عليه. وهكذا فقد أخذ يظهر في الجنوب بعض الكتاب الألبان الأرثوذكس مثل ثيمي ميتكو Th.Mitko (1820-1890) وسبيرو دينه S.Dine (1846-1922) وغيرهما الذين أخذوا يعتقدون أن ألبانيا فيما لو استقلت عن الدولة العثمانية لا يمكن أن تواجه مخاطر التنافس بين القوى الإقليمية على البلقان، ولذلك فقد رأوا الحل في أن تشكل ألبانيا واليونان مملكة ثنائية على نمط النمسا/المجر⁽¹⁵⁾.

وقد انشغل هؤلاء الرواد للنهضة القومية الألبانية بالعلاقة بين الدين والقومية، وبالتحديد بمكانة الدين في الدولة الألبانية المتخيلة. فنظراً لتوزع الألبان على الإسلام والأرثوذكسية والكاثوليكية فقد رأى هؤلاء في التعصب الديني خطراً قاتلاً للألبان، وبالتحديد لو حذتهم القومية. ولذلك لم يوافق سامي فراشري على اقتراحه راده بتنظيم الدولة الألبانية في المستقبل على أساس كانتونات دينية (كانتون مسلم و كانتون كاثوليكي و كانتون أرثوذكسي) لأن الألبان بحاجة إلى التوحد وليس إلى التفرق ولأن ألبانيا ليست منقسمة دينياً⁽¹⁶⁾.

ويمكن القول أن كل هذه التطورات كانت تمهد للانعطاف الكبير ألا وهو تأسيس "الرابطة الألبانية" في صيف 1878 والصدام العسكري مع الدولة العثمانية.

و كانت الحرب الروسية العثمانية في 1877-1878 قد أفضت إلى هزيمة دالة لحلفائهم في معاهدة سان ستيفانو في آذار 1878، التي ألغت فيها استيول روسيا وحلفائها عن مناطق واسعة في البلقان مما قلب موازين القوى في المنطقة، وهو ما أثار أزمة أوروبية انتهت بعقد مؤتمر برلين في حزيران 1878⁽¹⁷⁾.

و كان احتياح القوات الصربية للمناطق التي يعيش فيها الألبان في سينق نيش التابع لولاية فوڤوه (كوسوفو) في شتاء 1877-1878، وما صاحب ذلك من قتل وترويع ولحقير للسكان، قد أخذ يقلق الألبان على مصيرهم بعد الحرب، ومما زاد في هذا القلق خضوع الدولة العثمانية لمطالب روسيا المنتصرة في معاهدة سان ستيفانو في آذار 1878، التي وسعت من حدود حلفاء روسيا في البلقان (بلغاريا وصربيا والجبل الأسود) على حساب المناطق التي يعيش فيها الألبان حيث دخلت حوالي نصف هذه المناطق ضمن الحدود الجديدة للدول المذكورة⁽¹⁸⁾.

ومن هنا فقد دفعت هذه المعاهدة الكتاب والزعماء والألبان في المناطق المختلفة إلى التفكير بعمل مشترك يحمي المناطق الألبانية من التفتت، وبالتحديد بحلول دون توزع الألبان إلى عدة دول لا تربطهم معها أية رابطة أو رغبة بالحياة المشتركة. وكان مما ساعد على ذلك أن الدولة العثمانية نفسها بعد أن صحت من الضربة القوية التي تلقتها لم تكن راضية بطبيعة الحال عن مثل هذه النتيجة، كما أن القوى الأوروبية (النمسا/المجر وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا) لم تكن راضية عن هذا الحلل بموازين القوى الذي حدث في البلقان لصالح روسيا حتى أنه أخذت تلوح في الأفق مخاطر حرب أوروبية⁽¹⁹⁾.

وفي هذا الإطار برز دور "جمعية استنبول" التي ضمت نخبة من المثقفين الألبانيين الذين وجدوا هناك بحكم عملهم في عاصمة الدولة العثمانية مثل حسن تحسين (رئيس أول جامعة في استنبول) وباشكو فاسا وشمس الدين سامي فراشري (اللذان سنعرف عليهما بالتفصيل) وغيرهم. وقد أدرك أعضاء هذه اللجنة في وقت مبكر الدور المتزايد للقوى الكبرى في تقرير مصير البلقان وجهل هذه القوى بالوضع الألباني، ولذلك فقد أخذوا على عاتقهم وضع ونشر مؤلفات تعرف بالألبان ومطامحهم في اللغات الأوروبية. وفي الوقت نفسه أدرك هؤلاء مع الدعوة

إلى عقد مؤتمر برلين في حزيران 1878، للتوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة حول البلقان، ضرورة الاتصال مع القوى الأوروبية وتوجيه مذكرات تعبر عن رأي الألبان وتوصيل صولهم المستقل لأول مرة.

وهكذا فقد بادر أعضاء "جمعية استنبول" إلى إرسال مذكرة إلى السفارة البريطانية في استنبول باسم الشعب الألباني. وتنطلق هذه المذكرة، التي يُعتقد أن باشكو فاسا هو من وضعها، من أن التطورات الأخيرة في البلقان قد أدت إلى نسيجة ألا وهي أنه "تبرز الآن مسألة جديدة، المسألة الألبانية". وإذا كان من حق الشعوب السلافية تشكيل دول مستقلة أو شبه مستقلة (أوتونومية) فإن الألبان في هذه الحالة لا يمكن أن يكونوا راضيين عن الإدارة العثمانية الحالية. أما الحل فهو يكمن في "إدارة خاصة تستجيب أكثر لحاجاتهم وتقاليدهم". وتنتهي المذكرة بجملة ذا مغزى تقول أن "الألبان يطالبون بحقوقهم في أن يدخلوا ضمن العائلة الأوروبية الكبيرة الذين هم جزء منها"⁽²⁰⁾.

وفي موازاة ذلك بادرت "جمعية استنبول" إلى تبني فكرة الدعوة إلى تشكيل رابطة قومية ألبانية وإلى عقد مجلس تمثيلي في 10 حزيران في مدينة بريزن Prizren عاصمة ولاية قوصوه (كوسوفو)⁽²¹⁾، أي عشية افتتاح مؤتمر برلين لوضع القوى الكبرى أمام رغبات الألبان حتى تؤخذ بعين الاعتبار، وهكذا فقد وجه المجلس في يومه الأول مذكرة إلى مؤتمر برلين يطالب فيها بعدم إعطاء أية أراضي ألبانية إلى الدول المجاورة، حيث أن الألبان لن يتقبلوا وهم مستعدون للقتال حتى آخر رجل لمنع ذلك بالقوة. ولأجل ذلك فقد قرّر المجلس أن تكون الرابطة الجديدة (التي اشتهرت باسم "رابطة بريزن الألبانية") بطابع سياسي وآخر عسكري. وبعبارة أخرى فقد قررت الرابطة تشكيل جيش من المتطوعين بشكل مستقل عن استنبول للدفاع عن المناطق الألبانية التي قد تضم إلى الدول المجاورة⁽²²⁾.

ومع تأسيس هذه الرابطة تم تشكيل الأجهزة التابعة لها: المجلس العام برئاسة إلياس ديبرا I.Dibra واللجنة المركزية. وفي غضون ذلك، حين كان مؤتمر برلين لا يزال منعقدًا، أصدر مجلس الرابطة في 17 حزيران 1878 "لائحة القرارات" التي تميزت بروح عثمانية إسلامية⁽²³⁾. ولكن مع المؤشرات الواردة من مؤتمر برلين قام

المجلس يعقد دورة جديدة خلال 1 تموز 1878 وأقر فيها قانونه الجديد الذي يمثل انعطافاً كبيراً. وهكذا ورد بصراحة أن "الرابطة الألبانية" ستكافح في سبيل الحقوق القومية الألبانية وهي ستعمل فقط ضمن المناطق المذكورة. وبالنسبة لعملها فقد أقر القانون حق الرابطة في إنشاء فروع لها في المناطق الألبانية، وفي إعلان التعبئة العسكرية لكل القادرين على حمل السلاح، وفي جمع الضرائب وإنشاء المحاكم. وبعبارة فقد تحولت الرابطة مع هذا "القانون" إلى حكومة محلية⁽²⁴⁾.

ولكن مؤتمر برلين باعتباره يمثل روح الحل الوسط ألقى أعماله في 13 تموز 1878 بتحجيم بلغاريا (التي توسعت كثيراً حسب معاهدة سان ستيفانو على حساب المناطق الألبانية في الغرب) وتوسيع صربيا والجبل الأسود بضم بعض المناطق الألبانية، بينما ترك توسيع اليونان للمستقبل. ومع نشر هذه القرارات بدأت "الرابطة الألبانية" بالتعبئة العسكرية لمنع تطبيق تلك القرارات بالقوة، ولذلك أرسلت استنبول المارشال محمد علي باشا إلى بريزرغ لإقناع الألبان بعدم اللجوء إلى السلاح، ولكنه قتل هناك في أيلول 1878 في تحد كبير للحكومة العثمانية⁽²⁵⁾. وفي هذه الظروف أخذت "الرابطة الألبانية" تتحذر أكثر في تفكيرها وقراراتها. وهكذا فقد عقد مجلس الرابطة دورة جديدة في مطلع تشرين الثاني 1878 حيث أصدر برنامجاً جديداً من خمس نقاط:

- ضم المناطق الألبانية في ولاية واحدة تحمل اسم "ألبانيا".
- ضرورة معرفة الموظفين العاملين في هذه الولاية للغة الألبانية.
- تطوير التعليم واعتماد اللغة الألبانية في المدارس.
- تشكيل مجلس كبير يتولى تنفيذ الإصلاحات في ألبانيا.
- تخصيص جزء من ميزانية الولاية للتعليم والإنشاءات.

وقد اختار المجلس لجنة من 14 عضواً برئاسة الياس ديرا وعبدل فراشري لتقديم هذه المطالب إلى الحكومة العثمانية، التي ما طلت في الرد لكي لا تخرب كل الجسور مع الألبان في الوقت الذي كانت تحتاجهم فيه لمواجهة قرارات مؤتمر برلين قبل أن تقرر الصدام العسكري والقضاء على الرابطة الألبانية التي تحولت إلى شبه حكومة محلية⁽²⁶⁾.

وفي غضون ذلك كان باشكو فاسا Pashko Vasa، أحد أهم أعضاء "لجنة استنبول"، قد بادر إلى توسيع دراسة له نشرت بالألبانية في استنبول ليصدرها على شكل كتاب بعنوان "الحقيقة حول ألبانيا والألبانيين" في الفرنسية في باريس 1879⁽²⁷⁾، الذي صدر أيضاً بالإنجليزية في لندن في السنة ذاتها⁽²⁸⁾. ومن الواضح أن باشكو فاسا وغيره من "لجنة استنبول" كانوا يدركون أهمية التعريف بأنفسهم وقضيتهم في أوروبا في الوقت الذي كان المؤرخ ادوار جيبون Gibbon يعترف بأن ألبانيا المجاورة لإيطاليا بمهولة للأوروبيين أكثر من أفريقيا⁽²⁹⁾، وذلك بعد أن اتضح لهم أن قضيتهم ليست في يد الدولة العثمانية فقط وإنما بيد القوى الأوروبية التي أخذت تفرض ما تريده على الدولة العثمانية.

ويبدو من عنوان الكتاب نفسه أن مؤلفه يريد أن يوضح الحقائق الأساسية حول ألبانيا كبلد وحول الألبانيين كشعب، وفي الوقت الذي أخذت تسوق فيه المعلومات المغلوطة لخدمة الأجندة الخاصة بالدول البلقانية المحيطة (صربيا والجبل الأسود واليونان) التي كانت تريد ضم المزيد من المناطق الألبانية. وربما كان المؤلف نفسه، باعتباره من الألبان الكاثوليك، أفضل من يقوم بهذا العمل لاستقطاب بعض التأييد الأوروبي للألبان في قضيتهم المركزية التي يسعون إليها. فبعد أن يستعرض المؤلف تاريخ ألبانيا القديم وخلال الحكم العثماني، حيث بقيت حتى 1831 تحكم من قبل الزعماء المحليين، يؤكد على أن الألبان رغم توزيعهم الديني إلى ثلاث ديانات (الإسلام والكاثوليكية والأرثوذكسية) إلا أنهم "شعب واحد". ومن الواضح هنا أن المؤلف يؤكد أنه في حالة الألبان لا يوجد ارتباط بين القومية والدين، على غلط ما هو موجود في الجوار البلقاني، وهو بهذا يرفض بشدة ادعاءات اليونان بأن الأرثوذكس في جنوب ألبانيا هم من اليونانيين لمجرد أنهم من "الأرثوذكس". فالألبان، حسب باشكو فاسا، "هم شعب واحد ولهم لغة وعادات وتقاليد مشتركة" بغض النظر عن إيمانهم بالرسول محمد (ص) أو بالنبي عيسى (ع)⁽³⁰⁾.

وفيما يتعلق بوجود/استمرار الألبان في الدولة العثمانية يوضح باشكو فاسا أن "أعداء الدولة العثمانية" أدخلوا في ذهن البعض أن الشعب الألباني يريد أن ينفصل عن الدولة العثمانية، بينما يؤكد هو على أن الألبان حافظوا خلال عدة قرون على

وجودهم وعادتهم ونقاليدهم خلال الحكم العثماني وأهم سيحسرون كل ذلك
فسيما لو خضعوا الى حكم دولة أخرى. ويصل باشكو فاسا في تأكيد على أهمية
استمرار الألبان ضمن الدولة العثمانية إلى حد القول "إن الألبان قد دلتهم حرية
القرون الخمسة على ان استمرارهم ضمن الدولة العثمانية هو الذي يضمن لهم
وجودهم مع ما يرغبون به ويطمحون إليه". ولكن الأهم الآن أنه يطالب الدولة
العثمانية بتوحيد الولايات الأربعة التي يعيش فيها الألبان (قوصوه/كوسوفو
وشكودرا ومناستير ويانينا) في ولاية واحدة مع "مشاركة واسعة للعصر الخلفي في
الإدارة"⁽³¹⁾، وهو ما سيتحول إلى هدف رئيسي للحركة القومية الألبانية خلال
المرحلة اللاحقة التي انتهت بإعلان الاستقلال في 28 تشرين الثاني 1912.

وفي الواقع أن تأكيد باشكو فاسا على بقاء الألبان ضمن الدولة العثمانية في
ولاية واحدة بالشروط المذكورة لا يعود فقط إلى كونه من كبار الموظفين، إذ أنه
عين حينئذ مستشاراً لولاية أدرنه وبعدها متصرفاً على جبل لبنان، بل لإيمانه بأن
الألبان في وضعهم الراهن "مع توزيعهم على ثلاثة أديان ومع تعليم لا يزال دون
الحد الأدنى لا يمكنهم بسهولة الاتفاق حول إدارة شؤونهم بأنفسهم"⁽³²⁾. ومن هنا
يركز باشكو فاسا على الاعتراف بالألبان كشعب واحد على الرغم من توزيعهم
على عدة أديان وانتشارهم في عدة ولايات وعلى ضم الألبان في ولاية واحدة مع
نشر التعليم وتطوير الزراعة والتجارة حتى يتمكن فيما بعد من إدارة أمورهم
بأنفسهم. وقد عبّر باشكو فاسا عن هذا الموقف في أشعاره أيضاً، وخاصة في
قصيدته المعروفة "ألبانيا، أيتها المسكينة" التي انتشرت كثيراً في أوساط الألبان خلال
مرحلة النهضة القومية، وخاصة البيت الذي يقول "إن دين الألباني هو القومية
الألبانية"⁽³³⁾.

وكان باشكو فاسا كغيره من رموز النهضة القومية الألبانية يدرك مدى أهمية
وجود لغة ألبانية واحدة كمحدد رئيس لوجود شعب واحد، في الوقت الذي
كانت تستخدم فيه عدة أبجديات وتسود فيه عدة لهجات في المناطق الألبانية.
ولذلك فقد بادر باشكو فاسا في 1878 إلى إصدار كتيب بعنوان "الأبجدية الألبانية
المطبقة للغة الألبانية"، حيث وضع أبجدية جديدة للغة الألبانية تعتمد على الحروف

اللاتينية مع بعض التعديلات/الإضافة الخاصة التي تناسب اللغة الألبانية (36 حرفاً). وفي الحقيقة أن ما قام به باشكو فاسا كان سبقاً في حد ذاته لأنه وضعت بعد ذلك عدة أبجديات إلى أن تم في 1908 تبني الأبجدية اللاتينية التي اقترحها باشكو فاسا مع بعض التعديلات البسيطة⁽³⁴⁾.

وضمن هذا الاهتمام بنشر اللغة الألبانية الموحدة بواسطة طبع الكتب المختلفة، التي كانت تعتبر مهمة عاجلة لترسيخ التواصل ما بين الألبان، بادر بعض المثقفين الألبانيين في استنبول إلى تأسيس "جمعية الطباعة باللغة الألبانية" في 12 تشرين الأول 1879، التي كان على رأسها باشكو فاسا الكاثوليكي وشمس الدين سامي فراشيري المسلم وياني فريتو J.Vreto الأرثوذكسي⁽³⁵⁾. وقد أصدرت الجمعية مجلة ناطقة باسمها "كتاب اللغة الألبانية" التي نشر فيها باشكو فاسا دراسته الرائدة "ألبانيا والألبان"⁽³⁶⁾.

وهكذا ضمن هذا الإطار من الاهتمام باللغة والعمل المشترك لنشر الكتب والوعي القومي برز باشكو فاسا المخضرم الذي يعتبر "أحد منظري الحركة القومية الألبانية" وسامي فراشيري الشاب الذي صاحب باشكو فاسا وتعلم منه واشتهر لاحقاً بكونه "منظر الحركة القومية الألبانية". ويبدو أن الظروف المختلفة لعبت دورها في هذا التطور الذي حصل، وبالتحديد في تحذر التفكير القومي الألباني كما انتهى عليه عند سامي فراشيري.

ففي وسط الجالية الألبانية في استنبول كان باشكو فاسا من أبرز المثقفين الألبانيين، الذي كان يجيد عدة لغات ويكتب في عدة مجالات (اللغة والأدب والتاريخ الخ)⁽³⁷⁾، لكنه كان أيضاً من رجال الدولة الذين حافظوا على صعودهم في الهرمية العثمانية. وهكذا فقد عين باشكو فاسا في حزيران 1883 متصرفاً على جبل لبنان، حسب النظام الجديد الذي أقر له بعد حوادث 1860. وبقي هناك حتى وفاته في 1892⁽³⁸⁾. ومع أن باشكو فاسا ابتعد عن العاصمة والمناطق الألبانية وانشغل بالأوضاع في جبل لبنان إلا أنه لم ينقطع تماماً عن القضية الألبانية إذ أنه اشتغل فيما وعد به القراء في 1878 بوضع "قواعد اللغة الألبانية لمن يرغب في تعلم اللغة دون معلم" التي نشرت بالفرنسية في لندن 1887⁽³⁹⁾. ومع ذلك فإن غياب

باشكو فاسا عن استنبول سمح لسامي فراشري الشاب أن يبرز بسرعة وأن يصبح بالفعل "منظر الحركة القومية الألبانية".

وبالمقارنة مع باشكو فاسا الكاثوليكي الذي يمثل الشمال المحافظ على التقاليد الألبانية فقد جاء سامي فراشري من الجنوب الألباني المسلم، حيث ولد ونشأ في قرية فراشر Frasher قبل أن ينتقل إلى مدينة يانينا ليكمل تعليمه في مدرسة "زوسيميا" المعروفة على مستوى البلقان. ولابد هنا أن نأخذ بعين الاعتبار عاملين مؤثرين في تكوينه. أما الأول فهو انحدره من عائلة بكوات كانت تمثل الزعامة المحلية المتوارثة التي قضت عليها الإصلاحات العثمانية بعد 1831. ولذلك نجد في مؤلفات سامي فراشري، كما في كتابات باشكو فاسا، صورة إيجابية عن وضع الألبان قبل الإصلاحات العثمانية الجديدة حين كانوا يعتمدون على قوتهم وسلاحهم فقط لخدمة من يحتاج إليهم من الولاة والحكام سواء في البلقان أو في حوض المتوسط. وأما الأمر الآخر المرتبط بالأول فهو أن الإصلاحات الجديدة في الدولة العثمانية لم تنطلق إلا بعد أن قضت الحكومة على الانكشارية وعلى الطريقة البكتاشية في 1826. فقد كانت قرية فراشر بالذات من أهم مراكز الطريقة البكتاشية في جنوب ألبانيا، الذي تنتشر فيه البكتاشية بشكل خاص، وقد كانت لعائلة فراشري بالذات (داليب فراشري وشاهين فراشري وأخوه نعيم فراشري) مكانة كبيرة في الثقافة البكتاشية⁽⁴⁰⁾.

ومن هنا فإن سامي فراشري، الذي كان لأخويه عبدل (1839-1892) ونعيم (1846-1900) مكانة كبيرة في النهضة القومية الألبانية، جاء إلى استنبول في 1871 بموقف مسبق من الإدارة العثمانية الجديدة. ومما ساهم في تهيئة موقفه لاحقاً الثقافة الأوروبية الحديثة التي حصل عليها نتيجة لإتقانه عدة لغات (الفرنسية والإيطالية واليونانية). ولاشك أن انضمام سامي فراشري إلى "جمعية استنبول" وعمله مع كبار الشخصيات الألبانية المعروفة مثل حسن تحسين وباشكو فاسا وغيرهم قد جعله ينطلق بقوة سواء في المجال الألباني أو في المجال العثماني.

وفيما يتعلق بهذين المجالين الألباني/العثماني يلاحظ أن سامي فراشري ألف معظم كتاباته في اللغة العثمانية، حيث كان رائداً في معظم ما كتبه سواء في علم

اللغة والآداب والقواميس أو في الترجمة وغيرها⁽⁴¹⁾، بينما كان مقلداً في اللغة الألبانية دون أن يقل هذا من أهمية ما كتبه في هذه اللغة. وربما يعود هذا إلى الظروف التي كان يعمل فيها في استنول خلال إقامته الطويلة هناك إلى وفاته في حزيران 1904.

فقد اشغل سامي فراشري أولاً بالصحافة والترجمة من الفرنسية إلى العثمانية حيث كان يحاول تعريف القراء على أفكار التنوير في أوروبا. وقد شهد في سنوات الأولى لإقامته إعلان الدستور والقيام أول برلمان عثماني في 1876، ولكنه سرعان ما فوجئ كغيره من المثقفين بتعليق الدستور ونكس الحكم الفردي للسلطان عبد الحميد الثاني. ونظراً لانشغاله بالصحافة فقد لمس سامي فراشري ضغط الرقابة التي كان كثيراً ما يشكو منها، والتي جعلته يكتب بحذر واضح⁽⁴²⁾. وعلى عكس ذلك نجد أنه يعبر عن ذاته في اللغة الألبانية بحرية أكبر، وخاصة حين كان يكتب وينشر بغير اسمه الصريح.

ومع ذلك يمكن القول أن سامي فراشري كان حريصاً فيما نشره بالتركية العثمانية على التعبير عن ألبانيته (انتمائه إلى شعب متميز بلغته وعاداته وتقاليده) وعن عثمانيته (انتمائه إلى دولة متعددة اللغات والشعوب)، وهو بهذا كان من رواد التأسيس لهذه الثنائية التي أخذت تفضي إلى تعددية مع الأخذ بعين الاعتبار الشعوب الأخرى (العرب والأكراد والشركس الخ). وبعبارة أخرى فقد كان سامي فراشري أول من عبّر عن مفهوم الوطن في مسرحيته رائدة "بيسا أو عهد الوفاء" التي مثلت في 1874 ثم صدرت في 1875، حيث يميز فيها الوطن الصغير (ألبانيا) عن الوطن الكبير (الدولة العثمانية)⁽⁴³⁾. وضمن هذا التوجه كان سامي فراشري يعتقد أنه من حق كل شعب في الدولة العثمانية أن يحافظ على لغته القومية وأن يعتمد عليها في التعليم والأدب والنشر. ومن هنا فقد انتقد في وقت مبكر (1876) إقدام الدولة العثمانية على إصدار جريدة رسمية في ولاية شكودرا (التي كانت تغطي ألبانيا الشمالية) باللغتين العثمانية والإيطالية عوضاً عن أن تصدر بالعثمانية والألبانية⁽⁴⁴⁾. وحتى فيما يتعلق باللغة العثمانية فقد كان يعتبرها لغة مركبة (تركية وعربية وفارسية)، ولذلك عمل في كتبه وقواميسه (قاموس تركي الخ) على أن تكون لغة قومية للأتراك⁽⁴⁵⁾.

ومن الواضح هنا أن سامي فراشري يولي أهمية كبيرة للغة باعتبارها المحدد الرئيس للشعب/القومية، ولذلك فقد أصدر كتابه الرائد "اللغة" في استنبول عام 1886⁽⁴⁶⁾، وأتبعه بكتب قواعد وقواميس ذات أهمية كبيرة سواء للألبانية أو للعربية.

وفي هذا الإطار فقد كان على رأس اهتمامات سامي فراشري وضع أبجدية واحدة للغة الألبانية واعتمادها في النشر والتعليم حتى تدمج الألبان وتعبّر عن قوميتهم. وهكذا فقد اقترح أبجدية جديدة وافقت عليها لجنة من "جمعية استنبول"، مما جعلها تشتهر بين الألبان باسم "أبجدية استنبول"، وصدر بها 1879 كتاب دوري باسم "كتاب اللغة الألبانية" بمساهمات من سامي فراشري ونخبة من أعضاء الجمعية (باشكو فاسا وياني فريتو وغيرهم). وفي الإصدار الأول لدينا مقالة مهمة في اللغة الألبانية لسامي فراشري بعنوان "اللغة الألبانية" حيث تبدو فيها مدى الأهمية التي يعطيها المؤلف للغة في مصير الشعوب. فهو يبدأ المقالة بتعريف "الشعب" بالقول "أن البشر على الأرض ينقسمون إلى شعوب... والشعب هو كل جماعة من الناس تعيش في أرض محددة وتتكلم لغة واحدة ولها عادات مشتركة". ويصل من هذه المقدمة إلى النتيجة التي يريدها "الشعوب تستمر بفضل اللغة، وكل شعب تضع لغته يصبح منسياً"⁽⁴⁷⁾.

ومن هنا فقد اهتم سامي فراشري بوضع "كتاب تعليم اللغة الألبانية" بأسلوب عصري اعتماداً على معرفته باللغات الأوروبية. وقد صدر هذا الكتاب في 1886 في بوخارست، حيث كانت هناك جالية ألبانية قومية. وقد أعيد طبع هذا الكتاب عدة مرات في بوخارست في استنبول⁽⁴⁸⁾. وفي السنة ذاتها أصدر سامي فراشري في بوخارست كتابه الآخر "قواعد اللغة الألبانية" الذي يتمتع بقيمة ريادية كبيرة كبقية كتب سامي فراشري، إذ أنه أول كتاب في قواعد اللغة الألبانية⁽⁴⁹⁾.

وفي الواقع أن هذه الإسهامات في مجال اللغة الألبانية كانت مجرد مقدمات إلى كتابه المهم "ألبانيا الماضي والحاضر والمستقبل-آراء في إنقاذ الوطن من الأخطار التي تحديق به"، الذي نشر في بوخارست خلال 1899 ولكن دون أن يحمل اسمه على الغلاف. وقد أعيد طبع هذا الكتاب عدة مرات في الألبانية بعد الاستقلال (1912)

، كما أنه ترجم إلى التركية واليونانية والألمانية والإيطالية والفرنسية⁽⁵⁰⁾، ونظراً لما فيه من موقف مخالف لما كان يكتبه في التركية، وصدوره دون اسمه على الغلاف، فقد بقي الكتاب الأتراك يشكون ويشككون في نسبة هذا الكتاب إلى سامي فراشيري، على حين أن هذا الأمر لم يكن مطروحاً في الجانب الألباني، إلى أن أقر الباحث التركي عمر فاروق أكون O.F.Akun هذه النسبة في المقالة التي نشرها عنه في الطبعة التركية من "الموسوعة الإسلامية" الصادرة في استنبول 1968، وهو ما أكدته بالم Balim في مقالته في الطبعة الجديدة من "الموسوعة الإسلامية"⁽⁵¹⁾. ويبدو أنه مع هذا الكتاب بالذات استحق سامي فراشيري أن يطلق عليه "منظر الحركة القومية الألبانية"⁽⁵²⁾، إذ أنه يجمع بين التاريخ والتنظيم وبرنامج العمل للمستقبل.

في القسم الأول المتعلق بالماضي يستعرض سامي فراشيري تاريخ الألبان من أقدم العصور، مع ما فيه أحياناً من مبالغة ورومانسية، إلى الفتح العثماني حيث يشيد فيه بالحكم الذاتي الذي يتمتع به الألبان حتى 1831 حيث "كانت ألبانيا محكومة من قبل الألبان حسب تقاليدهم، ولم تدفع شيئاً للأتراك سوى الدم المراق في القتال معهم"⁽⁵³⁾. ومع ذلك يقرّ بمرارة بعد عدة صفحات أن "ألبانيا لم تكسب أبداً من الدم المراق للألبان في الخارج بل كسب الآخرون وأعداء ألبانيا". ويعترف سامي فراشيري هنا أن الألبان كانوا بهذا يضحون في سبيل غيرهم وليس لأجل ذاتهم، ويستشهد هنا بما قام به محمد علي لـ "إحياء بلد كمصر وجعله على ما هو عليه الآن" في الوقت الذي "لم يحدث أن يقوم محمد علي بعمل كهذا لألبانيا"⁽⁵⁴⁾. وينطبق هذا الأمر أيضاً على اللغة، إذ لم يهتم الألبان بالكتابة في لغتهم بل كتبوا في لغات الآخرين (التركية والعربية إلخ).

أما القسم الثاني المتعلق بالحاضر فيصف فيه حدود ألبانيا ويتحدث عن السكان/الألبان هناك وعن الألبان في الدول المجاورة (اليونان وصربيا وإيطاليا والجبل الأسود إلخ). وفي هذا الإطار يتحدث عن القومية عند الألبان حيث يلاحظ المؤلف أنه "في الشرق يقدمون الدين على القومية ولكن الألباني يضع الدين في المرتبة الثانية ويقدم القومية في المرتبة الأولى". ومع ذلك يأخذ سامي فراشيري على

الألبان أنهم على الرغم من حبهم لقوميتهم "لم يقوموا بشيء للحفاظ عليها" لأن "القومية يتم الحفاظ عليها باللغة، واللغة يتم الحفاظ عليها بالأجداد، واللغة دون كتابة تَلَاشي" (55). ويصل بعد هذا إلى الخطر الداهم الذي تتعرض إليه ألبانيا من الدول المجاورة (صربيا والجبل الأسود واليونان) التي لا تعترف بقومية الألبان وتريد تقاسم مناطقهم لتوسيع حدودها (56).

وبعد تقرير هذا الخطر الداهم على ألبانيا والألبان ينتقل المؤلف إلى القسم الثالث/المستقبل لي طرح السؤال المركزي: هل يمكن أن تستمر ألبانيا؟.

في إجابته على السؤال يربط سامي فراشري ببساطة بين استمرار ألبانيا وبين استمرار الدولة العثمانية في أوروبا. ونظراً لأنه أصبح يرى/يتنبأ عدم استمرار الدولة العثمانية في أوروبا فإنه يصل إلى ضرورة الاستعداد لمثل هذا الأمر. وبعبارة أخرى أن سامي فراشري ينعي منذ 1899 "الرجل المريض"، ولذلك يطلب من القراء/الألبان الاستعداد لما هو آت. وهكذا فهو يقول أن الدولة العثمانية قد استمرت طويلاً بعد مؤتمر برلين 1878 إذ أنه كان من المعتقد أنها ستستمر عشر سنوات فقط، وهي لم تقم بشيء يساعدها على الاستمرار. ومن ناحية أخرى يرى سامي فراشري أن ألبانيا لم تضع الأساس بعد لنفسها، ولذلك يمكن أن تسقط مع سقوط الدولة العثمانية. وبلاستناد إلى ذلك يصل سامي فراشري إلى نتيجة حاسمة ألا وهي أنه لم يعد هناك من أمل للألبان في إنقاذ "الرجل المريض"، ولذلك لم يبق أمامهم سوى ترك "الرجل المريض" يسقط وإنقاذ الذات (57).

مع هذه النتيجة/الصدمة يؤكد سامي فراشري على أن "نجاة وضياع ألبانيا هو الآن بيد الألبان"، لأنها "على رأس هاوية عميقة ومركبة، ويمكن أن تسقط وتتفتت كما يمكن لها أن تستقر وتستمر". و"إذا نجحت (ألبانيا) يمكن أن تصبح من أفضل وأجمل البلاد الأوروبية"، وهي "ليست أصغر بكثير من بلاد أخرى كاليونان وصربيا وبلغاريا ورومانيا والدانمارك" (58). وبلاستناد إلى ذلك يحدد سامي فراشري الهدف الوحيد للألبان ألا وهو "الحفاظ على ألبانيا من التقسيم والحفاظ على لغتهم وقوميتهم". وهنا يعاود التأكيد على أهمية اللغة لأنه "لا وجود لألبانيا دون ألبان، ولا وجود لألبان دون لغة ألبانية، ولا وجود للغة ألبانية دون مدارس" (59).

وللوصول إلى هذا الهدف المحدد يعترف سامي فراشري أنه لا يمكن ذلك مع الإدارة العثمانية الحالية بل لابد من حكومة محلية/ألبانية "تعمل حسب حاجات وحقوق الألبان". ونظراً للظروف يرى سامي فراشري أنه يمكن أن تكون هذه الحكومة مؤقتاً تحت السيادة العثمانية، وهي بهذا تضمن لألبانيا أن تستمر فيما لو سقطت الدولة العثمانية⁽⁶¹⁾. ومع أن سامي فراشري يقر بأن الألبان لن يحصلوا على ذلك إلا بالقوة، إذ عليهم "أن يطالبوا لذلك بالكلام ولكن على أن تكون بنادقهم جاهزة كذلك"⁽⁶¹⁾.

ومع تأكيد سامي فراشري على أن مثل هذه الحكومة هي "ضرورية كالحخير والماء للألبان" يخصص سامي فراشري بقية الكتاب لوضع تصور مفصل لنظام الحكم المحلي لألبانيا. وهكذا يقوم هذا التصور الشامل على تقسيم إداري جديد لألبانيا يتألف من 15 لواء، حيث يقوم كل لواء بانتخاب عضو لمجلس الأعيان الذي يكلف رئيسه بـ "مهام أمراء وملوك الدول الأخرى". وإلى جانب ذلك تقوم الألوية بانتخاب ممثلين للمجلس الكبير/البرلمان (حوالي 100 عضو)، الذي يجتمع لمدة شهر كل عام ويناقش الميزانية والأمور الأخرى لألبانيا. أما الحكومة التنفيذية فهي تتألف من سبع وزارات (الشؤون الداخلية، الشؤون الخارجية، الدفاع، الزراعة، العدل، المعارف، والأشغال العامة)، ويتولى واحد من هؤلاء رئاسة الحكومة بعد استقلال ألبانيا. أما خلال وجود ألبانيا تحت السيادة العثمانية فتقوم استنبول بترشيح شخص لرئاسة الحكومة، وتدعو الحكومة المجلس الكبير/البرلمان لإقرار تعيينه وإلا يكتب إلى استنبول لترشيح شخصاً آخر⁽⁶²⁾.

ومع هذا التصور لدينا أفكار رائدة لسامي فراشري، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم وحقوق الأقليات وعلاقة الدين بالدولة.

ففيما يتعلق بالتعليم يؤكد أنه "إذا كان هناك أمر يجب أن يهتم به الألبان أكثر من غيره فهو التعليم". ومع أن لغة التعليم هي الألبانية حسب هذا التصور إلا أن سامي فراشري يترك للأقليات (البulgارية واليونانية والفلاشية) أن تتعلم بلغتها في المدارس الابتدائية بالإضافة إلى الألبانية، بينما يكون التعليم في المدارس الثانوية والعليا في الألبانية مع حق الأقليات أن تكون لها مدارس كبيرة (ثانوية) في

لغالباً⁽⁶⁴⁾. وفيما يتعلق بالدين يقوم تصور سامي فراشرى على وجود 3 رؤساء للأديان في ألبانيا (المفتي الأكبر للمسلمين و بطريرك الأرثوذكس وكبير الأساقفة للكاثوليك). وفي المقابل يكلف أحد الوزراء (وزير المعارف أو وزير العدل) بالإشراف على الشؤون الدينية ولكن دون أن يتدخل في الشؤون الدينية ودون أن يتدخل رجال الدين في الشؤون غير الدينية. وبلاستناد إلى ذلك لا يسمح لرجال الدين التدخل في التعليم إلا فيما يخص دروس الدين التي يمكن أن تكون في الجوامع والكنائس⁽⁶⁴⁾.

ويمكن القول أخيراً أنه مع هذا الكتاب قدّم سامي فراشرى رؤية مبكرة لمال الدولة العثمانية، وسعى بالتالي إلى توجيه اهتمام الألبان نحو ذاتهم والتركيز على مصالحهم ضمن الأسرة الأوروبية. ومع أن السنوات اللاحقة شهدت الكثير مما تمناه سامي فراشرى، وخاصة على صعيد الاتفاق على أبنجدية واحدة للغة الألبانية الذي تم أخيراً في 1908⁽⁶⁵⁾، إلا أن السنوات الباقية (1908-1912) لم تسمح للألبان باستكمال بناء كيانهم كما تصوره سامي فراشرى قبل سقوط الدولة العثمانية في البلقان. وهكذا جاء سقوط الدولة العثمانية في البلقان مفاجئاً بسرعه في 1912-1913، على الرغم من أن سامي فراشرى توقعه منذ 1899، وحدث ما كان يحذر منه باستمرار ألا وهو اقتسام الدول البلقانية لألبانيا. وهكذا جاء إعلان الاستقلال الألباني عن الدولة العثمانية في 28 تشرين الثاني 1912 في مدينة فلورا Vlora الساحلية ليضمّن منطقة صغيرة تحيط بها بقيت خارج احتلال الجيوش البلقانية⁽⁶⁶⁾. وقد بقي هذا "الاستقلال" محصوراً في هذه المنطقة إلى أن تدخلت القوى الأوروبية الكبرى لاعتبارات خاصة بمصالحها، وأقرت بعد خلافات حادة في مؤتمر لندن في 13 تموز 1913 باستقلال ألبانيا كـ "إمارة محايدة تحت رقابة الدول الكبرى" ضمن حيز ضيق (حوالي 28 ألف كم) لم يشمل سوى نصف الألبان بينما بقي النصف الآخر ضمن الدول المجاورة (صربيا والجبل الأسود واليونان) وذلك "لأجل الحفاظ على السلام في أوروبا" كما قال وزير الخارجية البريطاني آنذاك ادوار غراي في مجلس العموم⁽⁶⁷⁾.

- (1) Selami Pulaha, Pronesia feudale ne tokat shqiptare shek XV-XVI, Tirane (Instituti i historise) 1988, PP. 29-30.
- (2) المرجع السابق، ص 36-37. وقد نشر الباحث المعروف علي آلخياك دغير "سحق الألبان" الذي يعتبر مصدراً مهماً للسنوات الأولى للحكم العثماني.
- Haci 835 tarihli suret i deller i sancak i Arvanid, 2 baski, Ankara (ITK13) 1987.
- (3) Naray Bagdsora, Shqiperia edhe nacionalizmi shqiptar ne Perandorine osmane, perktheu Dritan Fgri, Tirane (Dituria), 2002, P. 70.
- (4) للمزيد حول أسرة/باشوية بوشاتلي أنظر مقالة هيوود في "الموسوعة الإسلامية" حيث نرد هناك مصادر ومراجع كثيرة عنها.
- C.J. Heywood, "Kara Mahmad Pasha", The Encyclopaedia of Islam, Vol. IV, Leiden (E.J. Brill) 1994, PP. 588-589.
- (5) للمزيد حول علي باشا أنظر مقالة بون في "الموسوعة الإسلامية" حيث نرد هناك مصادر ومراجع كثيرة عنه.
- H.Bowen, "Ali pasha Tepedelenli", The Encyclopaedia of Islam, Vol.I, Leiden (E.J.Brill) 1986, PP. 398-399.
- (6) نذكر الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين محمد علي باشا في مصر والزعماء المحليين في المناطق الألبانية، وخاصة دوره في إثارة الاضطرابات والانتفاضات ضد السلطة المركزية، لم تدرس إلا مؤخراً. فقد نشر المؤرخ الكوسوفي بدروش شيوخو دراسة مطولة عن ذلك في 1974 بالاستناد إلى الوثائق النمساوية، ثم نشر المؤرخ الألباني بريكاشيجلي بعض الوثائق العثمانية في كتابه "الانتفاضات الشعبية في العقد الثالث منذ القرن التاسع عشر".
- Bedrush Sehu, "Shqiptaret dhe ceshtja lindore ne 30 vjet te shekullit XIX", Kosova-Kosovo 3, Prishtine 1974, PP. 207-218; P. Thengjilli, Kryengritjet popullore ne vitet 30 te shekullit XIX (dokumente osmane), Tirane (Instituti i historise) 1978.
- (7) حول الارتباط بين البكتاشية والانكشارية ومغزى القضاء عليها أنظر:
- Butrus Abu-Manneh, Studies on Islam and the Ottoman Empire in the 19th Century 1826-1876, Istanbul (The Isis Press) 2001, PP. 66-71.
- وللمزيد عن البكتاشية أنظر كتابنا: الإسلام الشعبي في البلقان/البكتاشية في النفاة الألبانية (نعت الطبع).
- (8) للمزيد عن ذلك انظر:
- Stavro Skendi, The Albanian National Awakening 1878-1912, New Jersey (Princeton) 1967, Pp. 212, 226; Peter Bartl, Myslimanet shqiptare ne levizjen per pavaresi kombetare 1878-1912, Perktheu N.Nepravishta, Tirane(Dituria) 2006, P. 134.

The Albanian League of Pristrend in the English Documents, Prishtine (Arkivi i Kosovës) 1978, PP. 55-58.

(21) بعد صدور قانون الولايات المتحدة في 1864 شكلت في المنطقة "ولاية بريزون" نسبة إلى مدينة بريزون Prizren التي أُلحقت مركزاً لها، ثم أعيد اسم الولاية في 1877 إلى "ولاية فوسوفا" (كوسوفو) وأُسقِل مركز الولاية في 1888 من بريزون إلى اسكوب (سكوبية) حتى نهاية الحكم العثماني في 1912. للمزيد عن ذلك أنظر كتابنا: كوسوفو - كوسوفو بؤرة الصراع الألباني - الصربي في القرن العشرين، القاهرة (مركز الحضارة للدراسات السياسية) 1998، ص 25.

(22) للمزيد عن ذلك أنظر في العربية الدراسة الوحيدة التي كتبت بالاستناد إلى الوثائق الإنجليزية. أنطوني سوريال عبد السيد، الرابطة القومية الألبانية أو "رابطة بريزون الألبانية" 1878-1881، القاهرة (دار الثقافة) 1986، ص 42-45.

(23) أنظر "لائحة القرارات" وغيرها في كتاب "رابطة بريزون في الوثائق العثمانية" الذي صدر في 1978 بمناسبة الذكرى المئوية:

Lidhja e Prizrenit ne dokumentet osmane, Printine (Arkivi i Kosovës) 1978, PP. 26-30.

Historia e Shqiperise II, P. 211. (24)

(25) في الوثائق الإنجليزية يرد أن المارشال محمد علي باشا (عضو الوفد العثماني في مؤتمر برلين) قد قتل لأنه أيد خلال المؤتمر تسليم بعض المناطق الألبانية إلى إمارة الخيل الأسود: The Albanian League of Pristrend, PP. 95-96.

(26) أنظر نص البرنامج الأصلي في "رابطة بريزون في الوثائق العثمانية":

Lidhja e Prizrenit ne dokumentet osmane, PP. 43-45.

Wassa eflendi, La verite sur L'Albanie e les albanis, Etudes historigue et critique, Paris (Societe anouyme de puplication periodique) 1879. (27)

Wassa Eflendi, The Truth on Albania and the Albanians-Historical and Critical Issues, translated by Edward S.J.Fairman, London (National Press Agency) 1879. (28)

وقد صدر هذا الكتاب في طبعة جديدة في لندن 1999 عن "مركز الدراسات الألبانية" ومقدمة للباحث روبرت الزوي. للمزيد عن هذه الطبعة أنظر العرض الذي نشرناه في العربية: الألباني الذي حكم لبنان، جريدة "المستقبل"، بيروت 2000/12/16م.

(29) المصدر السابق، ص 41.

(30) المصدر السابق، ص 27.

(31) المصدر السابق، ص 39-40، 42-44.

(32) المصدر السابق، ص 39.

(33) كتب الكثير حول هذه الفضيحة التي انتشرت بسرعة آنذاك في صفوف الألبان والمكانة التي احتلناها في الثقافة القومية الألبانية. وهكذا يعتقد أن هذه الفضيحة دوت أولاً بالأجدية

العربية في كوسوفو في نهاية 1877 وبداية 1878، حيث كان المؤلف في زيارة هناك، ثم انتشرت مدونة بالأحذية اللاتينية في شكودرا في النصف الثاني لـ 1878 وبأحذية سامي فراشيري في النصف الثاني لـ 1979، وطبعت لأول مرة دون اسم مؤلفها في شكودرا خلال 1880، بينما طبعها لأول مرة باسم مؤلفها الباحث التشيكي ي. بارتنيك J. Jarnik في النصف الأول لعام 1881. للمزيد من هذه القصيدة ومكانتها في الثقافة القومية الألبانية انظر:

Muhamed Piraku, Kultura kombetare shqiptare deri ne Lidhjen e Prizrenit, Prishtini 1989, pp. 438-454.

Jup Kastrati, Figura te ndritura, Shkoder 1963, P. 106. (34)

(35) ياني فريتو (1820-1900) ولد في قرية قرب ليسكوفيك في أقصى الجنوب، التي تقع الآن قرب الحدود الألبانية اليونانية، ودرس في مدرسة "زوسيميا" المعروفة التي تخرج منها سامي فراشيري. بدأ في كتابة الشعر في الألبانية بالحروف اليونانية واهتم بجميع الأمثال والشعر الشعبي، واستقل في 1854 إلى استنول مع والده الذي كان يعمل في النجارة. كان له صلات قوية مع المجالس الألبانية في مصر وإيطاليا ورومانيا، وأشرف في استنول على إصدار جريدة "دريتا" Drita ثم "ديتوريا" Dituria التي صدرت خلال 1884-1885 باسم الجمعية. نشرت له مؤجراً الأعمال المختارة بالأحذية الحالية للألبانية:

Jani Vreto, Vepra te zgjedhura, Tirane (8 Nentori) 1973.

(36) انظر العرض الواسع لهذه الدراسة في:

Vehbi Bala, Pashko Vasa, Tirane (8 nentori) 1979, pp. 99-109.

(37) بمسألة الذكرى السنوية لرابطة بريزون نقلت رفات باشكو فاسا من بيروت إلى مسقط رأسه شكودرا بالألبانية وسط اهتمام رسمي واستقبال شعبي كبير.

(38) للمزيد عن سنوات باشكو فاسا في جبل لبنان حيث عرف باسم "واسا باشا" انظر: لحد حاطر، عهد انصارين في لبنان 1861-1918، بيروت (مشورات الجامعة اللبنانية) 1967، ص 138-150.

Engin D. Akarlı, The Long Peace: Ottoman Lebanon 1861-1920, London-New York (Centre for Lebanese Studies/I. B. Tauris) 1993, pp. 45-57.

وأصدر الإشارة إلى أنه خلال وجوده في جبل لبنان نشرت مجلة "الخبز" خلال 1884 ترجمة عربية لكتابه المذكور "ألبانيا والألبان" بترجمة نجيب السناني.

P.W., Grammaire albanaise a l'usage de ceux qui desireront apprendre cette (39) langue sans l'aide d'un maitre, London 1887.

(40) للمزيد عن ذلك انظر كتابنا: (عربية بلغالية في التاريخ الوسيط والحديث، دمشق (اتحاد الكتاب مداحلات العرب) 2000، ص 54-69.

(41) للمزيد عن سامي فراشيري وإسهاماته الرائدة، انظر مقالنا: ملوية شمس الدين سامي فراشيري في العالم التركي الألباني، جريدة "أحياء" 6/3/2004.

(42) في رسالة إلى أخيه أحمد في القاهرة بتاريخ 1876/2/8 يذكر سامي قراشي بالقول "أني لا أستطيع العزم من رأيي".

Shaban Collaku, Mendimi Ilumiat i Sami Frasherit, Tirane (Instituti i historisë) 1986, P. 176

(43) للمزيد عن هذه المسرحية أنظر مقدمة ترجمتها لمسرحية "أبو القول الخفي"، الكويك (سلسلة من المسرح العالمي) 1982، ص 6.

(44) مع إصدار قانون الولايات في الدولة العثمانية في 1864 أخذت الحكومة تصدر جريدة رسمية باسم الولاية في العثمانية واللغة المحلية في الولاية (البلاغية، العربية الخ). ولذلك فقد أنشد سامي قراشي بشدة في مقال له بتاريخ 1876/3/12 في جريدة "صباح" التي كان يحررها إقدام الحكومة على إصدار جريدة الولاية في العثمانية والإيطالية بدلاً من الألبانية، بل أنه طالب بأن تكون في الألبانية بالحروف اللاتينية. وقد انتهى الأمر إلى أن تصدر الجريدة في العثمانية فقط.

(45) للمزيد عن ذلك أنظر الدراسة التالية للمرحوم حسن كلشي (1922-1976) الذي كان من أفضل الدارسين لشعشع الدين/سامي قراشي:

H.Kalesi, "Le Rôle Chemsedin Sami Frashery dans le formation de deux langues littéraires Turc et Albanais", Balcanica 1, Beograd 1970, PP. 197-216.

(46) صدرت الطبعة الأولى في 1303هـ/1886م ضمن "مكتبة الحب" التي كان يصدرها الناشر المعروف مهران، وقد أعيد نشره بالحروف اللاتينية في أفره 1997 بعناية إسماعيل دوغان Ismail Dogan، فيما نشر لأول مرة بالألبانية في بريشتينا 2001 بترجمة د. مهدي بوليسي: Sami Frasheri, Gjuha, perktheu Mehdi Polisi, Prishtine 2001.

(47) ناك نسخة وحيدة من هذا العدد في المكتبة القومية بتيрана، ولدينا ملخص للمقالة في:

Zymer Hasan Bakiu (Kruja), Bibliograi e zgjeruar e veprave te Sami Frasherit, Prishtine (Rilindja) 1984, P. 20.

(48) صدرت من هذا الكتاب ثلاث طبعات في بوحارست (1886 و 1888 و 1900) على حين أنه صدرت منه طبعة جديدة مع بعض الإضافات في استبول 1909، أي بعد إعلان الدستور وعزل السلطان عبد الحميد حيث سمحت الظروف الجديدة بتأسيس نوادي وجمعيات قومية (ألبانية وعربية الخ) ونشر كتب وصحف بلغاتها.

Bakiu (Kruja), Bibliograi, P. 25. (49)

(50) تحتوي المكتبة القومية في تيрана على نسخ من الترجمات المذكورة (العثمانية، اليونانية، الألمانية، الإيطالية) باستثناء الفرنسية التي صدرت في بوحارست. وفيما يتعلق بالألبانية فقد نشر الكتاب باسم مؤلفه في الطبعة الثانية التي صدرت في الولايات المتحدة (Worcester 1919) ثم في تيрана العاصمة الجديدة للدولة الألبانية (1923) وتعددت طبعاته بعد ذلك حتى سنة 1999 حين أصدرت دار نشر "Mesonjtorja e pare" الطبعة الأخيرة منها.

C.Balim, "Sami shems ul-din Frasheri", The Encyclopaedia of Islam, Vo. (51) VIII, Leiden (E.J.Brill) 1995, PP. 1043-1044.

(52) مع القصور الذي حظي به سامي فراشيري من قبل مجابهة في حياته وبعد وفاته بعد أن التزج الرسمي في كتابها بعد الحرب العالمية الثانية قد اهتم به كثيرًا لأحداثه الحديثة وهكذا فقد صدرت سلسلة من الدراسات وثقافة عنه في 1950 بحاسة الذكرى الخمسين لوادته ثم سلسلة أخرى في 1954 بحاسة الذكرى الخمسين لوفاة. وفي منتصف الثمانينات نشر مؤرخ كريستو فراشيري دراسة بالمرسية في "شعرها كتابها" عنوان "مظهر الحركة القومية الألبانية"، وهي ما نشرها لاحقًا (1967) بالآلبانية، حيث شاع بعدها هذا القالب في الدراسات والكتب الصادرة عن الألبانية.

K. Frasheri, "Semiosetimi Sami- L' Ideologie du Mouvement National Albanais", Studia Albanica 1, Tirana 1966, PP. 95-110; K.Frasheri, Sami Frasheri-Ideologj I Levizjes kombetare shqiptare, Studium historike 2, Tirane 1967, PP. 70-93

Sami Frasheri, Shqiperia e'ka qene e'eshte e e'do te behete! Mendime per shqetimin te memedhëut nga riziket ge e kane rethuarë, Prishtine (Rilindja) 1978, P. 35.

(54) الفصل السابق، ص 43.

(55) الفصل السابق، ص 54.

(56) الفصل السابق، ص 60.

(57) الفصل السابق، ص 72.

(58) الفصل السابق، ص 78.

(59) الفصل السابق، ص 79.

(60) الفصل السابق، ص 80.

(61) الفصل السابق، ص 82.

(62) الفصل السابق، ص 88.

(63) الفصل السابق، ص 92.

(64) الفصل السابق، ص 95.

(65) لمزيد من ذلك أنظر كتابها "الثقافة الألبانية في الأندلس العربية"، ص 65.

S.Pollo-A.Puto, The History of Albania, London (Routledge Kegan Paul) 1981, P. 152

(67) في ردده على الملاحظات التي أثارت في مجلس العموم على هذا القرار أوضح نواي الموقف كما يلي "أبني على اقتناع في أنه حين يعرف كل الحقائق فإن هذا القرار سيستند بكل حق من قبل أولئك الذين يعرفون المنطقة والذين يعرفون طموحات السكان هناك... ولكن يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أنه خلال المباحثات حول حدود ألبانيا كان يجب تأني لمن أحس استراخ مباشر من القوى الكبرى، ولذلك إذا لم يتم التوصل إلى التسامح بين القوى الكبرى مع هذا الاتفاق فهذا يعني نجاحاً حقيقياً لأجل المصلحة الحيوية لتسليم في أوروبا".

Tajar Zavalani, Historia e Shqipëris, Tirane (Phonix - Shqipëria e librit) 1998, p. 229

العثمانية الجديدة

مع الانقسام النهائي للمسيحية بين الكنيسة الشرقية والكنيسة العربية في 1054م كانت شعوب البلقان تنوزع بالتدريج ما بين شمال كاثوليكي (سلوفينيا وكرواتيا) وجنوب أرثوذكسي (صربيا وبلغاريا واليونان)، حيث لعب هذا القرار دوره في تحفيز الشعوب التي تتحدث لغة واحدة (الصرب والكروات والبشاق) أو صهر الشعوب التي تتحدث لغات مختلفة (اليونان والألبان) حسب الأوضاع السياسية التي سادت القرون الوسطى حتى وصول العثمانيين إلى البلقان في منتصف القرن الرابع عشر⁽¹⁾.

وبالمقارنة مع بقية الشعوب المجاورة لم تبرز عند الألبان "كنيسة قومية" لسببين رئيسيين على الأقل. أما السبب الأول فهو أن خط الانقسام بين الكنيسة الشرقية والكنيسة العربية أصبح يخترق المناطق التي سكنها الألبان، مما قسم الألبان بدورهم إلى كاثوليك في الشمال وأرثوذكس في الجنوب. أما السبب الآخر فهو أنه لم تقوم في ألبانيا دولة مركزية قوية تدمج الدين بالسياسة على نمط صربيا وبلغاريا وكرواتيا، حيث يعلن حكامها عن اختيارهم بين الشرق والغرب وتقوم الكنيسة بدورها في صهر السكان الموجودين ضمن حدود الدولة في بوتقة لغوية ثقافية واحدة. وعوضاً عن ذلك برزت في المناطق الألبانية إمارات محلية متنافسة (دوكاجين، نوبيا، موراكا، أرباني، كاستريوتي الخ) كانت تغير أحياناً ديانتها الرسمية (من الأرثوذكسية إلى الكاثوليكية وبالعكس) حسب تحالفاتها السياسية في المنطقة⁽²⁾.

وبإلى جانب ذلك دخل لاحقاً عصر جديد (الإسلام) جعل الألبان يتميزون أكثر عن الشعوب المجاورة. فمع الفتح العثماني للبلقان أخذ الإسلام ينتشر بالتدريج حتى وصل إلى ذروته في نهاية القرن السابع عشر، حيث استقر تقريباً على ما هو عليه الآن. ويلاحظ هنا أن الإسلام انتشر بشكل متفاوت في المنطقة حيث أصبح

دين الغالبية لدى شعبين (الألبان والبشانقة) ودين الأقلية في الشعوب المجاورة (البلقار والصرب واليونان والكروات الخ). وقد كُتب الكثير عن أسباب هذا الشبان، وبالتحديد عن اعتناق غالبية الألبان للإسلام، ولكن يمكن هنا إبراز دور ثلاثة عوامل: عدم وجود كنيسة واحدة (قومية) قوية، وطبيعة ألبانيا الجبلية التي جعلت مناطق كثيرة تفتقر إلى رجال الدين والخدمات الدينية، وجاذبية الإسلام في الدولة العثمانية الجديدة التي جعلت المسلمين يصلون إلى أعلى المراكز (صدور عظام، شيوخ إسلام، وزراء، ولاة، قضاة الخ)⁽³⁾. ويلاحظ هنا أن هذه الغالبية المسلمة تختلف من منطقة إلى أخرى، فهي في الشرق (كوسوفو ومكدونيا الغربية وجنوب صربيا) تصل إلى أكثر من 95% بينما تهبط في الغرب (ألبانيا الحالية) إلى حوالي 70%⁽⁴⁾.

وحتى فيما يتعلق بالإسلام لدينا تمايز آخر للألبان على مستوى البلقان. فالإسلام الذي انتشر في البلقان مع/بعد الفتح العثماني كان يتباين بدوره ما بين الإسلام المدرسي/السني (الذي يدرس في المدارس medrese على المذهب الحنفي) والإسلام الصوفي/الشيوعي الذي كان يتركز في التكايا ويختلط بالمؤثرات المحلية⁽⁵⁾. وفي هذا الإطار انتشرت الطريقة البكتاشية، التي هي صوفية وشيعية من ناحية ومنفتحة على المسيحية من ناحية أخرى، في وسط الألبان كما لم تنتشر لدى أي شعب آخر في البلقان⁽⁶⁾. ومع أن البكتاشية تعرضت إلى ضربة قوية في الدولة العثمانية مع إلغاء الإنكشارية في 1826، حيث كان هناك نوع من الارتباط بينهما منذ تأسيس الدولة، إلا أنها لم تؤثر كثيراً على البكتاشية في المناطق الألبانية بل يمكن القول أنها انتعشت أكثر في النصف الثاني للقرن التاسع عشر مع بروز النهضة القومية الألبانية التي تمثلت فيها بأسماء معروفة مثل الأخوة عبدل فراشري (1839-1892) ونعيم فراشري (1846-1900) وشمس الدين/سامي فراشري (1850-1904) وغيرهم⁽⁷⁾.

ومع هذه النهضة القومية، التي كانت تسعى إلى التأكيد على الخصوصية القومية للألبان وليس الدينية باعتبار أن الألبان هم الشعب الوحيد في البلقان الذي يتميز بتعددية دينية واضحة، كان من الطبيعي أن يتناول كتاب النهضة مسألة/مكانة الدين في مؤلفاتهم وتطلعاتهم للمستقبل سواء كانوا مع كيان ألباني

الذي يعنى فيه كرايمس "الدولة العلمانية" ووضع تصوراً واضحاً لعمل الدولة
الأساسية مستفيدة دائماً تكون قائمة على الاستمرار بعد سقوط الدولة العلمانية¹¹³
ومما يهتم به في هذا الكتاب الذي كان له تأثير في الحركة القومية الألمانية، هو
تصور المؤلف لمكانة الدين في الدولة الألمانية القادمة التي كان يظن لها.

ونحسب الإشارة إلى أن سامي فراشرى اشغل أيضاً كعمدة من الكتاب الرواد في
النهضة القومية في وضع تصور واضح لكتاب مدرسية يروح ألبانية تركز على ما هو مشترك
(قومي) وليس على ما هو مختلف (مسيحي) في الوقت الذي كان المؤلف كتابه "المختارة
والملزمة" ويستهدف فيه بالفتح الإسلام على العلم¹¹⁴. وبعبارة أخرى أن سامي
فراشرى لم يكتس معادياً للدين/الإسلام، ولكن كان يحمل لاعتبارات خاصة بوضع
الدين إلى الفصل بين الدين والتعليم وبين الدين والسياسة.

ففي كتابه المذكور "ألمانيا الماضية والحاضر والمستقبل" يتناول سامي فراشرى
مكانة الدين في الدولة لألمانية القادمة التي يتصورها في مجازين أساسيين، علاقة
الدين بالدولة وعلاقة الدين بالتعليم. وفيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة ينطلق من
ضرورة وجود أربعة رؤساء الأديان في ألمانيا (المسيحي الأكبر للمسلمين والبابا الأكبر
للكاثوليك ووزير العدل للأرثوذكس ورئيس الأسمافقة للكاتوليك) مع تكليف وزير
المعارف أو وزير العدل بالإشراف على الشؤون الدينية، ولكن دون أن يتدخل في
الشؤون الدينية ودون أن يسمح لرؤساء الأديان بالتدخل في الشؤون غير الدينية.
وبنك سامي فراشرى لا يجعل الدين حكراً على رؤساء الأديان الأربعة بل أنه ينص
على أن كل الأديان الأخرى (اليهودية، البروتستانتية الخ) ستكون حرة وسيكون
لكل دين رئيس يرعى شؤونه. وإلى جانب ذلك يؤكد أنه "لكل إنسان دينه لنفسه
ولا يحق لأحد فرض دينه عليه بالقوة". وحتى رؤساء الأديان يطلب منهم "أن
يدعوا الناس إلى الطريق القويم بالأمسلوب الحسن في الخوامع والكنائس فقط،
وليس خارج هذه"، "ولن يخرج أحد على دفع شيء لشؤون الدين إلا من يرغب
بذلك"¹¹⁵.

لما اتجهت الأمور، علاقة الدين بالتعليم، فقد فضل سامي فراشرى أن يكون
وزير المعارف (أو وزير العدل) هو الذي يتولى باسم الدولة العلاقة مع رؤساء

الأديان دون أن يتدخل في الشؤون الدينية ودون أن يسمح لهم بالتدخل في شؤون الدولة. وهكذا فقد أكد سامي فراشري على أن علماء الدين والأساقفة "لن يسمح لهم بالتدخل في التعليم إلا فيما يخص دروس الدين، التي يمكن أن تكون في الجوامع والكنائس"¹⁶.

ومع أن سامي فراشري كان يريد مثل هذا التصور أن يؤسس لألبانيا شبه مستقلة تكون قابلة للاستمرار بعد انهيار الدولة العثمانية، إلا أن التطورات الإقليمية خلال السنوات اللاحقة 1903-1911 (قضية مكيدونيا وإعلان الدستور وضم البوسنة وعزل السلطان عبد الحميد والانتفاضة الألبانية الخ) عطلت في انهيار الدولة العثمانية في البلقان نتيجة لحروب 1912-1912. فقد احتلت جيوش الدول البلقانية التي شنت الحرب على الدولة العثمانية (صربيا والجبل الأسود واليونان) الولايات الأربعة التي يعيش فيها الألبان (كوسوفو ومناستير وشكودرا ونيش) باستثناء جزء حول مدينة فلورا Vlora الساحلية التي اجتمع فيها حشد من الشخصيات القومية لإعلان الاستقلال في 28 تشرين الثاني بتأييد مسبق من النمسا/المجر وإيطاليا¹⁷.

وفي الواقع لقد أدى الانهيار السريع للدولة العثمانية إلى الإحلال بموازين القوى لصالح روسيا وحلفائها في البلقان، ولذلك فقد حركت النمسا/المجر قواتها العسكرية على الحدود مع صربيا مما دفع الدول الكبرى (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا) إلى التدخل وعقد مؤتمر لندن في 17 كانون الأول 1912. وكانت النمسا/المجر وإيطاليا أكثر من تضررت من هذا الوضع الجديد الذي فرض على الأرض، ولذلك كانت كلاهما تصران على الاعتراف بدولة ألبانية شبه مستقلة أو مستقلة سواء لتكون حاجزا بين صربيا والجبل الأسود أو لتكون ميدانا للانطلاق للتوسع في المنطقة¹⁸. وبعبارة أخرى لم يعد مصير ألبانيا، في الوقت الذي كانت معظم أراضيها محتلة من قبل جيوش صربيا والجبل الأسود واليونان، أمر يقرره الألبان أنفسهم بل أصبح بيد القوى الكبرى التي اجتمع ممثلوها في لندن لتقرير مصير ألبانيا والألبان.

وبروح الحل الوسط أعلن المؤتمر في يومه الأول (17 كانون الأول 1912) عن الاتفاق من حيث المبدأ حول وجود "ألبانيا شبه مستقلة أو مستقلة" على أن تكون

"محايدة" و"تحت وصاية ورقابة الدول الستة" (ألمانيا والنمسا/المجر وروسيا وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا)، ولكنه ترك في المقابل مسألة حدود ألبانيا في كل الاتجاهات (الشمال والشرق والجنوب) مفتوحة لمزيد من المفاوضات بين الدول المعنية دون مشاركة الألبان أنفسهم، حيث لم يعترف المؤتمر بالحكومة الألبانية المؤقتة (برئاسة إسماعيل كمال) التي انبثقت عن الاستقلال وكل ما اتخذته من إجراءات، واعترافاً بالمصالح الخاصة للنمسا/المجر وإيطاليا في ألبانيا (حيث كانت كل واحدة تعتبر حامية الكاثوليك في الشمال) فقد فوض المؤتمر هاتين الدولتين أن تعدا مشروعاً مفصلاً حول تنظيم الدولة الألبانية المقترحة⁽¹⁹⁾.

وقد تقدمت روما وفيينا بمشروع مشترك في أيار 1913 ثم بمشروع آخر في منتصف تموز 1913، وهو ما اعتمد مع بعض التعديلات في القرار النهائي لمؤتمر لندن في 29 تموز 1913. وحسب هذا القرار فقد أصبحت ألبانيا "إمارة وراثية أوتونومية ذات سيادة" (المادة 1) ليست لها أي علاقة مع الدولة العثمانية (المادة 2)، وهي "محايدة تحت ضمانات الدول الكبرى" (المادة 3)، كما أن هذه الدول ستمارس الرقابة على الإدارة المدنية والأمور المالية لألبانيا، وهي التي ستعين لها أميراً أيضاً (المواد 4-7). وبناء على ذلك تشكلت "لجنة الرقابة الدولية" وجاءت إلى ألبانيا في تشرين الأول 1913 باعتبارها الجهة العليا المسؤولة عن الوضع في ألبانيا حتى تعيين وقدم أمير لألبانيا⁽²⁰⁾.

وفي غضون ذلك بادرت الحكومة الألبانية المؤقتة برئاسة إسماعيل كمال⁽²¹⁾، التي كانت تحاول أن تحظى باعتراف الدول المشاركة في مؤتمر لندن، إلى اتخاذ أهم إجراء لها ألا وهو الإعلان عن: القانون المؤقت للإدارة المدنية في ألبانيا" في 22 تشرين الثاني 1913. وقد نصّ هذا القانون، الأول من نوعه بعد الحكم العثماني الطويل، فيما يتصل بالعلاقة بين الدين والدولة على أن "الحقوق المدنية ستنفصل عن الشريعة، كما وستنفصل الجماعة الإسلامية عن ارتباطها بشيخ الإسلام"⁽²²⁾.

وفي الشهر ذاته اتفقت الدول الكبرى بعد مباحكات طويلة على ترشيح النبيل الألماني فيلهلم فون فيد W.V.Wied أميراً على ألبانيا. وقد برّر هذا الترشيح آنذاك، الذي لم يأخذ بعين الاعتبار رغبة الألبان أنفسهم، بأن النبيل الألماني بروتستانت

ولذلك لم ينحاز إلى أية ديانة من الديانات الرئيسة الموجودة في ألبانيا والإسلام والأرثوذكسية والكاثوليكية⁽²³⁾.

وبعد وصول الأمر فيلد إلى ألبانيا في آذار 1914 وتشكيله لأول حكومة ألبانية برئاسة طرخان برمئي T.Permeti قامت "لجنة الرقابة الدولية" بوضع "القانون الأساس" للدولة الألبانية الذي تمت الموافقة عليه في 10 نيسان 1914. وتتبع أهمية هذا "القانون الأساسي" في أنه أرسى بعض الأسس التي ستعتمد عليها الدساتير اللاحقة للدولة الألبانية، وخاصة فيما يتصل بالعلاقة بين الدين والدولة. فقد نصَّ البند (32) من الفصل الثاني على أن "ألبانيا ليس لها دين رسمي، وأن الحرية والممارسة العلنية لكل العبادات مؤمنة، وأن الخلاف في الدين لا يقتضي بالضرورة الحد من التمتع بالحقوق المدنية أو السياسية أو تولي الوظائف العامة والمناصب"⁽²⁴⁾.

وفي الواقع أن هذه القاعدة الدستورية المبكرة للعلمنة، التي ستكرر بشكل أو بآخر في كل دساتير ألبانيا خلال القرن العشرين، لا تمثل بالضرورة فرضاً من الخارج (غير المسلم) على الداخل (المسلم) بقدر ما هي تعبير أيضاً عن التنوع في الداخل المسلم أيضاً.

ومن الواضح الآن، بعد نشر مداولات اللجنة حول القانون الأساسي، أن ممثل الحكومة الألبانية في "لجنة الرقابة الدولية" مهدي فراشري M. Frasheri كان له إسهامه القوي في بلورة هذه القاعدة. ففي هذه المداولات يتضح الآن أن فراشري قدم لأعضاء اللجنة، باعتباره من رجال الدولة المخضرمين والعارفين بالأوضاع، صورة معينة عن ألبانيا تحتم اختيار العلمنة لنظام الحكم فيها. وهكذا فقد رفع نسبة المسيحيين إلى 40% وقلل عدد المسلمين إلى 60%، وحتى هؤلاء جعل نصفهم من الطائفة البكتاشية "التي لا تمارس الشعائر الدينية ولا تسمح بأي شكل لتدخل الدين في الأمور الاجتماعية ولا بتحجيم حقوق المرأة في المجتمع". ومع تأكيد على أن ألبانيا بهذا الشكل مختلفة عن تركيا "التي لها قوانين ثيوقراطية وعادات آسيوية لا تفيد ألبانيا بشيء" عبر عن التزام الحكومة الألبانية بـ "السعي المستمر لتبني مجموعة قوانين مستلهمة كلياً من مبادئ الحضارة الغربية الحديثة"⁽²⁵⁾.

ولكن في الشهر التالي (أيار 1914) اندلعت في ألبانيا الوسطى (ذات الغالبية المسلمة السنية) انتفاضة قوية بزعامة مفتي تيرانا موسى كاظمي M.Qazimi والحاج كامل Qamili Haxhi شيخ الطريقة الملامية⁽²⁶⁾ كانت تمثل ردة فعل إزاء التطورات السريعة التي أخرجت ألبانيا عن الإطار العثماني/الإسلامي. فقد رفضت زعامة الانتفاضة تعيين "أمير كافر" على رأس بلد مسلم، كما طالبت بعودة العلاقة مع الدول العثمانية/الخلافة⁽²⁷⁾. وقد نجحت قوات هذه الانتفاضة من السيطرة على كل ألبانيا الوسطى في صيف 1914، وحتى عاصمة ألبانيا في ذلك الوقت دورس Dures في مطلع أيلول 1914، ولكن القوات الصربية اجتاحت ألبانيا من جديد في حريف 1914 لتفرض عليها بالتعاون مع حليفها أسعد توبتاني E.Toptani الذي كان يطمح لحكم ألبانيا⁽²⁸⁾. وفي الواقع أن هذه الحركة/الانتفاضة المفاجئة تدخلت فيها عوامل وعناصر محلية وإقليمية لحساباتها الخاصة، واختلط فيها ما هو اجتماعي بما هو ديني، وانتهت بانسحاب الأمير فيد من ألبانيا في مطلع أيلول 1914، أي بعد ستة شهور فقط من وصوله⁽²⁹⁾.

وقد تزامن هذا التطور مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، التي أصبحت ألبانيا خلالها إحدى ساحات القتال العسكري والابتزاز الدبلوماسي. فقد اجتاحتها أولاً القوات الصربية ثم النمساوية/المجرية من الشمال والقوات البلغارية من الغرب. ومن ناحية أخرى فقد وافق الحلفاء على تلبية مطامع إيطاليا في ألبانيا بواسطة "معاهدة لندن السرية" (16 نيسان 1915) مقابل انضمامها إلى صفهم في الحرب الدائرة. والخطورة في هذه المعاهدة كانت في تقسيم ألبانيا على أسس دينية لتلبية مطامع الدول المحاورة أيضاً. وهكذا فقد سمحت هذه المعاهدة ببقاء دولة ألبانية مسلمة صغيرة في الوسط تحت الحماية الإيطالية مع ضم جزء منها (مدينة فلورا وما يحيط بها) إلى إيطاليا، بينما سلّمت بضم الشمال المسلم/الكاثوليكي إلى صربيا والجبل الأسود وضم الجنوب الأرثوذكس إلى اليونان⁽³⁰⁾.

ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وانعقاد مؤتمر الصلح في باريس خلال 1919-1920، حددت الدول المعنية بمعاهدة لندن السرية مطالبها في ألبانيا التي بقيت مصيرها معلقاً حتى مطلع 1920. وهكذا في الوقت (13 كانون الثاني 1920)

الذي كان مؤتمر الصلح يسلّم بتقسيم ألبانيا بين الدول المحاور (إيطاليا واليونان ويوغوسلافيا التي أصبحت تضم صربيا والجبل الأسود) بالاستناد إلى معاهدة لندن 1915 قامت في ألبانيا حركة مقاومة قوية انتهت بعقد مؤتمر إنقاذ قومي في مدينة لوشنيا Lushnja (21 كانون الثاني 1920) تمخض عن قرار بالتأكيد على وحدة واستقلال ألبانيا وتشكيل حكومة جديدة برئاسة سليمان دلفينا S.Delvina وتأسيس مجلس أعلى للدولة يتولى مهام رئاسة الدولة إلى أن يبت في نظام الحكم بعد استقرار الوضع في البلاد وإقرار "القانون الأساسي". ويلاحظ هنا أن أحد بنود هذا القانون الأساسي قد نصّ على أن "ألبانيا تعترف وتحمي دون تمييز السنية والبكثاشية والأرثوذكسية والكاثوليكية"، وهو ما انعكس على المجلس الذي تألف من أربعة أعضاء يمثلون الطوائف الرئيسة في البلاد (السنية والبكثاشية والأرثوذكسية والكاثوليكية) في إشارة قوية إلى التعايش الديني المشترك في ألبانيا⁽³¹⁾.

ومع أن الحكومة دلفينا تمكنت من أن تسيطر على الوضع وبعد إجبار القوات الإيطالية على الانسحاب من البلاد إلا أن مصير ألبانيا بقي معلقاً حتى نهاية 1920 حين أكد مؤتمر السفراء في باريس (الذي تابع أعمال مؤتمر الصلح) على استقلال ووحدة ألبانيا. وفي هذا الإطار تقرر في 17 كانون الأول 1920 قبول ألبانيا في عصبة الأمم وأعقب ذلك اعتراف الدول الكبرى (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) بها، مع أن مؤتمر السفراء أنهى أعماله في 9 تشرين الثاني 1921 بقرار مفاجيء (باتفاق بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان) ترك الباب مفتوحاً لتدخل إيطاليا في ألبانيا⁽³²⁾.

وفي غضون ذلك كانت قد جرت في ألبانيا أول انتخابات للبرلمان الجديد في آذار 1921، الذي السّام أخيراً في نيسان 1921. وفي تشرين الثاني 1922 عين البرلمان أعضاء المجلس الأعلى للدولة الذي عيّن بدوره وزير الداخلية أحمد زوغو A.Zogu رئيساً للحكومة، الذي تميّز عهده بإصلاحات على كل المستويات لتكريس العلمانية في ألبانيا وخاصة بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية خلال 1925-1928 وملكاً على ألبانيا خلال 1928-1939.

وكان أحمد زوغو (1895-1962)، وهو ابن جمال باشا زعيم إحدى العشائر الألبانية في الشمال المحافظ، قد أرسل للدراسة في استنبول والتحق بالمدرسة

وقد تابع البرلمان أعماله تعديل بقية مواد الدستور ونقر في 2 آذار 1925 القانون الأساسي للجمهورية الذي اعتمد على الدستور الأمريكي. وقد أخذ الدستور الجديد بالنظر الرئاسي الذي أعطى الرئيس (يتحد مع النواب) صلاحيات كبيرة مع وجود عمليتين (البرلمان والشيخ) ⁴⁷. ولهم هذا أن الدستور الجديد أكد على الأسس السابقة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة. وهكذا فقد نص المادة (5) من القانون الأول على أن الجمهورية الإسلامية ليس لها دين رسمي، وأن جميع الأديان والعقائد محرمة، كما أن حرية الممارسة والعبادات الدينية مضمونة. مع التأكيد على أنه "ليس لا يستطيع أن يكون في أي شكل من الأشكال حائراً قانونياً، كما أنه الأديان لا يجب أن تستغل مصفاً في الأهداف السياسية" ⁴⁸.

ومع حصوله على الصلاحيات الواسعة بموجب الدستور الجديد بدأ أحمد زوغير في تنفيذ برنامجه للتحديث في بلد خارج لثورة من الحكم العثماني الطويل (تحرير السكان من السلاح الذي اعتادوا عليه خلال قرون). فرض خطة لموجة مركزية في كل مكان، نشر التعليم، الإصلاح الزراعي، وضع قوانين وحلقة جميع، عمسة الدولة الخ). وفيما يتعلق بالعمسة بالنسبة إلى زوغير فقد كانت تتركز في إصلاح الحرية الدينية لكل الأديان، والمساواة بين الأديان الموجودة، والفصل التام بين الدين والدولة.

وفي هذا الإطار جاء أولاً إصدار القانون المدني في 1 كانون الثاني 1928، ثم إصدار القانون المدني الجديد في 1 نيسان 1928 بشكل قطعية كاملة مع لوائح العثماني. فقد استلهم هذا القانون ما هو موجود في سويسرا وإيطاليا وألمانيا. مع بعض الإضافات من التراث العثماني الألماني، واستند على الوضع الشخصي العثماني بدلاً من المدني للمواطنين في ألمانيا. وهكذا فقد أعطيت للمواطنين الحقوق المتساوية بعض النظر عن الجنس والدين في الزواج والطلاق والميراث، وهو هذا صحيح بحرية الزواج بين أتباع الديانات المختلفة. وبناء على ذلك فقد تم تسريع القضاة الشرعيين (المسلمين) بعد ما أصبحوا "دون عمل" بعد إصدار هذا القانون ⁴⁹.

وللحصول على تأييد أكثر لإصلاحاته يادر أحمد زوغير إلى الدعوة إلى الانتخابات التشريعية الجديدة في 17 آب 1928. وقد أعلن البرلمان الجديد في 1 أيلول

1928 عر تعديل دستوري تحولت ألبانيا من جمهورية إلى مملكة وعر
تصيب أحمد زوغو لقب "ملك ألبانيا"⁽⁴⁹⁾. ومع هذا التحول، الذي كان يعبر
عر وجود أغلبية مؤيدة لزوغو في البرلمان، أعطى زوغو الضوء الأخضر لوضع
دستور جديد في 1 كانون الأول 1928 منحة سلطات تشريعية وتنفيذية غير
محدودة. وفيما يتصل بالعلاقة بين الدين والدولة فقد أكد الدستور الجديد على
الأسس التي وردت في القوانين الأساسية/الدساتير السابقة. وهكذا فقد نصّ البند (5)
من الباب الأول على أن "الدولة الألبانية ليس لها دين رسمي، وجميع الأديان
والعقائد محترمة فيها، كما أن حرية العبادات وممارسة الشعائر العلنية مؤمنة، والدين
لا يمكن أن يكون في أي شكل من الأشكال حاجزاً لحقوقها، والأديان والعقائد لا
يجب أن تستعمل في أي شكل من الأشكال لأغراض سياسية"⁽⁵⁰⁾.

ومع هذا التطور الدستوري والاستقرار النسبي للنظام الجديد⁽⁵¹⁾ رأى الملك
زوغو الأول (بعد أن تخلى عن سمة الأول الشرقي) أن الوقت مناسب لإعادة طرح
ما كان يريده في 1923. ألا وهو إعادة تنظيم المؤسسات الدينية بحيث تكون بعيدة
عن السياسة وتحت رقابة الدولة في آن واحد. وهكذا فقد أصدر في 16 تموز 1929
مرسوم تنظيم المؤسسات الدينية الذي كرّر ما ورد في قانون 1923، وطالب
بمؤسسات دينية موجودة بتكييف أوضاعها حسب هذا القانون⁽⁵²⁾.

وقد استجاب المسلمون أولاً فبعد في آب 1929 المؤتمر السني لإعداد القانون
لـ "جماعة مسلمي ألبانيا" بما يتسجم مع القانون الجديد. وقد انتهى المؤتمر إلى
وضع قانون أساسي جديد مع التركيز على الاستخدام الحصري للغة الألبانية في
الأدعية والوعظ والتعليم، وتوحيد المدارس الدينية المختلفة في مدرسة مركزية
واحدة، وضم الأوقاف إلى إدارة مركزية واحدة الخ. ولم تخف التقارير الدبلوماسية
حول هذا المؤتمر أن قراراته "كانت تتسجم مع رغبة الملك في توحيد وتغريب
البلاد"⁽⁵³⁾.

وفي الحقيقة أن الملك زوغو في تلك السنوات أخذ يظهر اهتماماً
متزايداً لـ "تغريب" ألبانيا. فقد عين في تشرين الأول 1935 مهدي فراشري
Mehdi Frasheri المعروف بأفكاره الليبرالية الغربية رئيساً لحكومة جديدة⁽⁵⁴⁾.

وفي مناسبة نادرة في البلاط الملكي في سنة 1936 لم يتردد الملك في الإفصاح عما يريده لألبانيا: "يجب أن نقوم بخطوات كبيرة وسريعة باتجاه الثقافة والحضارة الغربية، لأن هذا الأمر يفرضه علينا التاريخ والجغرافيا والوضع السياسي وضامع شعبنا"⁵⁵.

ويلاحظ هنا أنه باستثناء بعض الاحتجاجات في الشمال المسلم على القانون الصادر في 1937 بمنع الحجاب وفرض عقوبات على من بحث عليه⁵⁶ نجد أن المؤسسة/المهرمية الدينية للمسلمين كانت متحاوية مع إصلاحات الملك روجو أكثر من الأرثوذكس والكاثوليك الذين بقوا يرفضون الالتزام بمرسوم 1929 حول المؤسسات الدينية. ومع أن الملك روجو قام بإجراء آخر غير متوقع ألا وهو تطبيق زوجته المسلحة وزواجه من نبيلة بحرية كاثوليكية في 1938، إلا أن هذا لم يحل دون استمرار المشاكل مع الكاثوليك والفاتيكان وإيطاليا التي بادرت أخيرا في نيسان 1939 إلى احتلال ألبانيا⁵⁷.

مكتبة جامعة الزيتونة الإسلامية والبحوث



- (1) للمزيد عن ذلك أنظر دراستنا: الإسلام والقومية في البلقان/ دور الدين في تشكيل الشعوب، مجلة "دراسات تاريخية"، عدد 47-48، دمشق 1992، ص 121-127.
- (2) لديها مثلاً حالة الأمير جون كاستروبولي، والد اسكندر بك المعروف الذي اعتنق الإسلام ثم ارتد إلى الكاثوليكية، الذي تغفل عدة مرات ما بين الأرثوذكسية والكاثوليكية حسب تعاملاته السياسية مع البندقية أو صربيا.
- Miranda Vickers, The Albanians-A Modern History, London-New York (L.B. Tauris) 1995, P. 17.
- (3) حول انتشار الإسلام لدى الألبان لدينا دراسات كثيرة تتباين في دوافعها ومناهجها ونتائجها، ونشير هنا إلى نماذج منها:
- Peter Bartl, Die albanischen Muslime zur zeit der nationalen unabhingigkeitsbewegung 1878-1912, Wiesbaden 1968; Gjini Gasper, Skopsko Prizrenska biskupija broz stoljeca, Zagreb (ks) 1986; Kryesia e Bashkesise islame te Kosoves, Feja, Kultura dhe tradita islame nder shqiptaret (Simpozium nderkombetar), Prishtine 1995.
- (4) هناك تباين في تقدير نسبة المسلمين بين الألبان في غياب إحصائيات رسمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التي كرست توزع الألبان إلى عدة دول. فالتقديرات الذاتية للجماعة الإسلامية (التي تمثل المسلمين أمام الدولة) تقول أن نسبة المسلمين في ألبانيا 75% و97% في كوسوفو ومكدونيا:
- Mr.Qemajl Morina,"Feja islame dhe shqiptaret", Takvimi/Kalendar 1415-1416/1995, Prishtine (SHYK) 1995, p. 74
- وعلى حين أن بعض المقالات الصحفية تبالغ في خفض نسبة المسلمين إلى 50% فإن التقرير الأمريكي السنوي حول الحريات الدينية في العالم أورد في الفصل الخاص بألبانيا أن نسبة المسلمين فيها 65-70%:
- SHBA:Kmunitetet fetare, Problemet me pronat, www. Albasoul 24.11.2005
- (5) للمزيد عن ذلك لدينا كتاب مرجعي صدر مؤخراً في العربية: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي وتعريب صالح سعداوي، استنبول 1999، مجلد 2، ص 155-160.
- (6) للمزيد عن ذلك أنظر كتابنا: الإسلام الشعبي في البلقان/ البكتاشية في الثقافة الألبانية (نعت الطبع).
- (7) للمزيد حول ذلك أنظر:
- Stavro skendi, The Albanian Natiahal Awakening, New Jersey 1967, PP. 212, 226; Partl, Myslimanet shqiptare, P. 134
- (8) كان الكاثوليك في الشمال مرتبطين دينياً وثقافياً بإيطاليا حتى القرن الثامن عشر حيث انتزعت الممسا حق حماية الكاثوليك في البلقان من الدولة العثمانية، وأحدثت خلال القرن التاسع عشر هتسم بترميم وإنشاء الكنائس والمدارس. ومن ناحية أخرى رادت الجماعات الرهبانية (وخاصة

(21) إسماعيل كمال 1844-1919 ينحدر من أسرة ألبانية عريقة قدمت شخصيات معروفة خلال الحكم العثماني. وقد عمل فترة مهمة التولي المصالح مدعيت وإشار و كان طيلة عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909 أقرب إلى المعارضة. تعاون فترة مع حزب "الاتحاد والترقي" ولكنه سرعان ما احتلف معه. برز بقوة خلال "الثورة المضادة" على "الاتحاد والترقي" في آذار 1909، حين جرى رئيساً للبرلمان العثماني.

لتصويره عنه أنظر غراسيان: مذكرات إسماعيل كمال عن "الثورة المضادة" في استنبول، المجلد الثاني، ترجمة العربية للأبحاث العثمانية، عدد 7-8، نوفمبر 1993، ص 11-28.

Historia e Shqiperise III, P. 129 (22)

وللمزيد أنظر غراسيان: الدين والمسألة الدينية في ألبانيا، مجلة "العربي"، عدد 239، الكويت 1978، ص 129.

Historie e Shqiperise III, P. (23)

Historia, e Shqiperise III, PP. 129-130 (24)

الدين والمسألة الدينية في ألبانيا، ص 129-130.

وقد نشر مصر القانون الأساسي مع الملاحق والمداولات في اللغة الألمانية خلال 1916، ولكنه لم ينشر في الألبانية إلا في 2006:

Shpresa Mekaj, "Statuti Orgarik i Shqiperise 1914", Vjetari 35-36, Printitine 2006, pp. 313-337.

Mekaj, Ibid., p. 335. (25)

(26) للمزيد حول هاتين الشخصيتين والانتفاضة أنظر مقالة حسن كلشي في "معجم تاريخ أوروبا الجنوبية الشرقية":

H.Kaleshi, "Haxhi Qamili", Biografisches Lexikon zur Geschichte Sudosteuropas, Band II, Muchen 1976, PP. 131-133.

(27) في مذكرات السياسي الألباني المحظرم أكرم بك فلورا، الذي عاصر هذه الانتفاضة لدينا نص البيانين اللذين وزعتهما قيادة الانتفاضة في تيرانا في 16 و 21 تشرين الأول 1916. وهنا يرد صراحة أن "هدف الانتفاضة ضد الأمير فيد هو إعادة توحيد ألبانيا مع الإمبراطورية العثمانية أو، إذا لا يمكن ذلك، تعيين أمير من آل عثمان على ألبانيا".

Eqrem bej Vlora, Kujtime II 1912-1925, Perkthen A.Koci, Tirane (Shtepia e Librit dhe Komurikihnit) 2001, P. 112.

(28) أسعد توشاتي ينحدر من أسرة ألبانية عريقة. برز في السنوات الأخيرة للدولة العثمانية مع انضمامه للمعارضة ضد حكم السلطان عبد الحميد، وكان أحد أعضاء الوفد الأربعة الذين سلموا السلطان عبد الحميد قرار البرلمان بعزله في نيسان 1909. انضم إلى الحكومة الألبانية المؤقتة التي تمحضت عن الاستقلال برئاسة إسماعيل كمال، ولكنه احتلف معه وأيد في البداية مطالب الانتفاضة بتعيين "أمير مسلم" على ألبانيا بعد أن أعلن نفسه رئيساً لحكومة ألبانية جديدة، ثم تحالف مع صربيا للقضاء على الانتفاضة مقابل مساعدته على تولي الحكم. وقد نشر مؤحراً نص الاتفاقين السريتين التي وقعها مع صربيا حول ذلك في أيلول 1914 وحزيران

1918: كتاب ألبانيا الذي في تاريخها، No. 1920، طبع في
Shkëlqim, "Mënyeshtet e qeverise serbe me lirin perbe Teptant gje
viteve 1914-1918, "Vjornime albanologjike" IV 1976, Prishtine 1977,
pp. 117-121.

(29) في السبعين القومى الأساس، ولكن حتى هذه اللحظة لم يكن هناك سياسة واضحة
لحرب التحرير القومية الأساسية التي كانت تعمل على استقلال ألبانيا ولا حتى في السبعين
ملايين حكم حرب القومى، في هذه اللحظة لم يكن هناك سياسة واضحة
وسبعين السبعين الاجتماعي، ولكن حتى هذه اللحظة لم يكن هناك سياسة واضحة
تأثير التي كانت تعمل على السبعين الاجتماعي، إلا أنه لا حتى هذه اللحظة لم يكن هناك سياسة واضحة
كانت ولا حتى السبعين هذه حرب القومى، في هذه اللحظة لم يكن هناك سياسة واضحة

Gjurmë Shpirtërore, Kryengritja e Shqipërisë së mesme, Tiranë
(Instituti i Historisë) 1986.

Vickers, The Albanians, P. 87 (30)

(31) الدين والسياسة في ألبانيا، ص 131.

Fatmir Musaj, Organizimi institucional i sektorit bektashian në shqipëri në vitet
1920-1944 in Feta, kultura dhe tradita islamike shqiptare, Prishtinë 1995,
P. 226

(32) عن القرار على الاعتراف (بشأن عدم وجود ألبانيا غير أن الإحلال الجديد أو استقلال
ألبانيا بشكل جديد، الأمن الاستراتيجي (بشأن)، وبذلك فإن ألبانيا يمكن أن تصبح في ألبانيا
توافق على بعض الترتيبات من فرنسا وألمانيا، Historia e Shqipërisë III, P. 241.
(33) عن أحمد، وهو من الشخصيات الحليفة، وجوده في حكم 1922-1939 كانت
الكتابات على خلفية جديدة، وخلال حكم حرب القومى (1944-1992) كانت
مؤثره سلبية في كتب التاريخ الرسمي، وفي السنوات الأخيرة لدى مؤرخة مؤرخة أكثر
على سبيل المثال في الكتاب الصادر مؤخرًا عن تاريخ حربي مؤرخ ألبانيا
والألبان.

مؤرخة على ذلك أنظر غريسا لكتاب المذكور: إعادة الاعتبار إلى أحمد روغان، مؤرخة
"استفتاء"، جروت 4/20 2002.

Historia e Shqipërisë III, PP. 263-264, Hysni Myziri (ed.), Historia e Shqipërisë (34)
dhe e shqiptarene, Prizren 2001, P. 217.

(35) فحصل المؤرخ عن إقرار القبول الأساسي الذي تضمن 28 بنداً عن "مجلس الأباء" الذي يتألف
من سبعة أعضاء ويعتبر أعلى جهاز مرجعي للسلطة، و"المسوق العام" وغيرها من الأمور،
وسبع أن هذا القبول كثر من بالفعل استقلال الكتائين في ألبانيا عن رئاسة الكتائين في العام
(التي كانت توجد في تركيا) إلا أنه حافظ على نوع من الصلة على اعتبار أن الرئيس الأعلى
للكتائين في العام أنذاك كان ألبانيا.

Musaj, Organizimi institucional, P. 226.

(36) للمزيد حول سرحدات القسرة إلى الألبانية ومعناها بالنسبة إلى ذلك الوقت أظر كتاباً: محاولات عربية بلغارية، ص 70-79

(37) مع أن الحكومة الألبانية اعترفت على الفور باستقلال الكنيسة الأرثوذكسية الألبانية إلا أن بطريركية استنبول (التي كانت تتبع لها أرثوذكس ألبانيا) لم تعترف بهذا الاستقلال إلا في نيسان 1937.

Historia e Shqipterise dhe e shqiptareve, P. 223

Shabam Sinani, "Pavaresia e xhamise", Drita islame 17, Tirane 1998, P. 8 (38)

(39) المرجع السابق.

(40) المرجع السابق.

(41) كانت شكودرا مركزاً للكاتوليك والثقافة الكاثوليكية كما كانت مركزاً للإسلام المسيحي المحافظ. ومن المفارقات أن الشبح نوح نعلي أحد رجال الدين المعروفين في المدينة، الذي كان قد درس في استنبول، قد قرّر الهجرة من ألبانيا إلى "بلاد الإسلام" (بلاد الشام) في 1926 احتجاجاً على الإصلاحات العلمانية التي طبقها أحمد زوغو، وقد اصطحب معه ولده ناصر الدين الذي نشأ في دمشق واشتهر لاحقاً باعتباره من رموز الأصولية في العام الإسلامي. للمزيد عن ذلك أنظر مقالنا: هجرة الألبان إلى بلاد الشام ومساهمتها في ازدهار علم الحديث وتحقيق التراث، جريدة "الحياة" 2006/1/28.

Gazmend Shpuza, Ataturku dhe Shqiptaret, Tirane (8 nentori) 1987, PP. 36-39. (42)

Roberto Moroco dela Roka, Kombesia dhe feja ne Shqiperi 1920-1944, Tirane (43)
(Elena Gjika) 1994, P. 132.

(44) تميزت بداية 1924 بتقاشات حادة في البرلمان الألباني بين التجمع المؤيد للحكومة وتجمع المعارضة بزعامة المطران فان نولي F.Noli الذي كان يطالب بإصلاحات جذرية، وفي هذا السياق تعرض زوغو في 23 شباط 1924 إلى محاولة اغتيال على مدخل البرلمان اقم بها عوي رستم أحد قادة المعارضة. وبعد استقالة زوغو بعد يومين من اغتياله (25 شباط) اغتيل عوي رستم بعد أقل من شهرين (20 نيسان) مما دفع المعارضة للهجرة إلى السلاح ودخول العاصمة تيرانا. وقد تولى آنذاك المطران تولي رئاسة الحكومة ولكنه فشل في نيل اعتراف الدول المجاورة وغيرها بحكومته بسبب تقاربها مع الاتحاد السوفيتي.

(45) بسبب لجوء قادة المعارضة إلى الخارج خوفاً من تقديمه للمحاكمة بعد فشل "ثورة حزيران" اقتصر الحضور في البرلمان على 64 نائباً من أصل 103، وقد صوتوا جميعاً باستثناء اثنين فقط على إعلان الجمهورية وانتخاب زوغو رئيساً لها.

Historia e shqipterise dhe e shqiptareno, P. 23. (46)

(47) الدين والمسألة الدينية في ألبانيا، ص 131.

Roka, Kombesia dhe feja, P. 31. (48)

(49) أثار هذا اللقب "ملك الألبان" (وليس ملك ألبانيا) حماساً في الداخل وتسرعاً في الدول المجاورة لأنه يوحي أن زوغو يطمح لضم كل الألبان في دولة واحدة. ومن ناحية أخرى أثار

هذا التحول إلى الملكية اسرعاج مصطفى كمال لأنه كان يعتبر أن الجمهورية فقط هي التي تحمي العلمانية، مما أفضى إلى أزمة بين الدولتين استمرت عدة سنوات.

(50) الدين والمسألة الدينية في ألبانيا، ص 131.

Roka, Kombesia dhe feja, P. 32.

(51) كانت المشكلة للنظام في الحوار/الخارج أكثر من الداخل، إذ أن الدول المجاورة (التي يعيش فيها الألبان كاليونان وبوغسلافيا) تحفظت على اللقب الجديد للملك ("ملك الألبان" بدلاً من "ملك ألبانيا") وفي تركيا التي اعتبر رئيسها مصطفى كمال أن هذا التحول للملكية يمثل تحلياً عن العلمانية مما أدى إلى توتر في العلاقات بين الدولتين حتى 1931:

Gazmend (41 هامش), PP. 47-65 Husni (93 هامش), PP. 254-255.

(52) للمزيد حول هذا القانون في السياق التاريخي الدستوري أنظر:

Gjergji Sinani "Historical and legal aspects of religion in Albania" in S.Devetak-L.Klacina-M.Polzer, Legal Position of Chusches and Religious Communities in South-Eastern Europe, Ljubljana-Maribor-Vienna 2004, PP. 49-51.

Roka, Kombesia dhe feja, P. 32. (53)

(54) مهدي فراشيري - إداري وسياسي ومفكر ألباني مخضرم. ولد في فراشر في عائلة معروفة في التاريخ الألباني الحديث. بدأ دراسته في يانينا وماستير وتابع دراسته في استبول حيث تخرج في 1897 من معهد العلوم التطبيقية. تدرج في الإدارة العثمانية حيث خدم في عدة ولايات، وبعد إعلان استقلال ألبانيا في 1912 ممثلاً لألبانيا في "لجنة المراقبة الدولية" خلال 1914 ثم ممثلاً لألبانيا في مؤتمر الصلح في باريس (1918) ثم ممثلاً لألبانيا في عصبة الأمم عدة سنوات خلال 1922-1930 عين رئيساً لمجلس الدولة وفي تشرين الأول عين رئيساً لـ "الحكومة الليبرالية" التي لم تعمر طويلاً. بعد الاحتلال الإيطالي لألبانيا اعتكف خلال 1939-1949 وبعد استسلام إيطاليا ونولي ألمانيا السيطرة على ألبانيا عين في تشرين الأول عضواً في مجلس الوصاية إلى أن بسث في نظام الحكم، ولكن في تشرين الأول 1944 غادر البلاد مع سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة في البلاد. له مؤلفات كثيرة منها "التاريخ القديم لألبانيا والألبان" و"رأسطة بربرون ونائبرها الدبلوماسية" (تيرانا 1929) و"قضايا ألبانية" (تيرانا 1944) الخ.

Historia e Shqiperise dhe e shqiptareve, P. 270. (55)

(56) كان أقوى احتجاج على القانون الجديد من مدينة شكودرا، مركز الإسلام السني المحافظ،

حيث كتب من هناك الفضل الإيطالي تقريراً إلى حكومته ذكر فيه ما يلي:

"كان القانون الذي يجمع الأحزاب هو السب في دعاية متنامية بين مسلمي شكودرا... وهذه الدعاية تدعو في الاحجاجات والتكاوي المرفوعة للحكومة وفرار بعض الرجال الإنفاء على النساء في البيوت. أما السلطات فتقول من ناحيتها أن استخدام الأحزاب سيمسح حتى بالقوة لأنه يعارض مع القانون وضد الجمع لأنه يساعد على عقد زيجات بين أشخاص لا يعرفون بعضهم البعض... وهكذا على حين أنه كانت ترد من المدن الأخرى برفيات تأييد للحكومة لم يكن هناك من شكودرا أي تعبير مؤيد لهذا القانون".

في مثل هذه الحالة لم ير الملك أفضل من أن يرسل أحواته الثلاثة في زيارة إلى المدينة دون حجاب ولباس غربي يعبر عن الموضة السائدة آنذاك، حيث التقطت لهم الصور المناسبة لتشر في الصحف المحلية:

Roka, Kombesia dhe feja, PP. 35-36.

(57) الصحافة الإيطالية عثرت عن ارتياحها لزواج الملك من كاثوليكية إلا أن روما لم تكن مرتاحة لذلك لأنها كانت تخطط لزواج الملك من امرأة إيطالية. ومن ناحية أخرى فقد جاءت المعارضة القوية من الفاتيكان. فقد كانت الزوجة الجديدة الكونتيسة جيرالدين أبو لوي كاثوليكية متدبنة، ولكن ممثل الفاتيكان أخبرها صراحة أنه لا يعترف بهذا الزواج من مسلم وأنه يعتبرها في علاقة غير شرعية. وقد اختارت روما انشغال الملك بولادة طفله الأول (ليكا) لتهاجم ألبانيا صباح 7 نيسان 1939.

لمزيد عن ذلك أنظر الفصلين 11-12 من الكتاب المرجعي عن عهد زوغو للباحث برند فيشر: Bernd J. Fischer, King Zog and the Struggle for Stability in Albania, London 1984.



رؤية إسلامية مبكرة للبشفية

تميزت السنوات الأخيرة من الحكم العثماني للولايات البلقانية التي تجمع الغالبية الألبانية (قوصوه واشقودرة ومناستير ويانينا) بعدم الاستقرار خلال 1908-1912 نتيجة للانتفاضات المسلحة والحملات العسكرية المرسلة للقضاء عليها، ثم جاءت الحرب البلقانية 1912-1913 التي أدت إلى احتلال جيوش الدول البلقانية للأراضي الألبانية وإعلان الاستقلال في مدينة فلورا Vlorë الساحلية (الوحيدة التي بقيت خارج الاحتلال) ثم اعتراف الدول الكبرى باستقلال "ألبانيا" ضمن حدود جديدة لم تجمع سوى نصف الألبان والتي هوت بدورها مع اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914-1918، التي أبقت على الاحتلال الأجنبي (الإيطالي) لبعض مناطق ألبانيا حتى 1920⁽¹⁾.

وبعبارة أخرى لقد بدأ استقرار ألبانيا بحدودها الحالية ككيان وكدولة أوروبية جديدة ذات غالبية مسلمة منذ 1920، وهي السنة التي شهدت اختيار تيرانا عاصمة جديدة للدولة وتبلور نظام حكم جديد (مجلس أعلى للدولة). وخلال السنوات التالية أخذ العلماء المسلمون يصحون على الواقع الجديد، الذي فرض نتيجة التطورات الإقليمية والدولية، ويتكيفون معه بعد أن انهارت الدولة العثمانية وألغيت السلطنة (1922) ثم الخلافة (1924)، وبعد أن أخذت تظهر الأفكار والأدبيولوجيات الجديدة. وهكذا فقد نظم العلماء المسلمون مؤتمراً لهم 1923 أعلنوا فيه استقلالهم عن الخلافة وذلك بتشكيل مؤسسة تمثلهم أمام الدولة (الجماعة المسلمة الألبانية) على رأسها "المجلس الأعلى للشرعة" وإصدار مجلة شهرية (الصوت السامي) وتأسيس مدرسة شرعية عليا في تيرانا الخ⁽²⁾.

ومن بين الجيل المخضرم العثماني/الألباني الذي لعب دوراً كبيراً في هذه التطورات لدينا الشيخ علي كورتشا Ali Korea (1873-1956)، الذي يعتبر من أهم الشخصيات الدينية/الثقافية في ذلك الوقت.

ولد حافظ علي، وهو لقبه الذي اشتهر به لكوفه حافظاً للقرآن الكريم، في مدينة كورتشا (جنوب ألبانيا الحالية) في عائلة ذات تقاليد دينية/ثقافية، وبدأ دراسته هناك ثم انتقل إلى استنبول العاصمة لمتابعة الدراسة في الجامعة (دار الفنون)، حيث نأثر هناك كثيراً بمواطنه خوجة تحسين أول رئيس للجامعة الذي كان يضعه في مقام جمال الدين الأفغاني⁽³⁾. وقد أنقن هناك العربية والفارسية بالإضافة إلى التركية والألبانية والفرنسية التي تعلمها في مدينته. وعندما عاد إلى كورتشا اشتغل في التعليم وساهم في نقل الأفكار التحررية الجديدة إلى تلاميذه (كان نيازي بك "بطل الدستور" من تلاميذه)، وشارك في الاحتفال الكبير بإعلان الدستور في مدينته في تموز 1908. وخلال الفترة الدستورية 1908-1912 ساهم في الحركة القومية الألبانية التي كانت تطالب بنوع من الحكم الذاتي للألبان في إطار الدولة العثمانية. وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى (1918) عين رئيساً لـ "المجلس الأعلى للشرعية" وساهم بنشاط كبير في مؤتمر 1923 وما نتج عنه (إصدار مجلة "الصوت السامي" التي كانت أول مجلة إسلامية في اللغة الألبانية وفتح مدرسة تيرانا الشرعية الخ)⁽⁴⁾.

وقد تميز حافظ علي بنتاجه التألفي الكبير في عدة مجالات تجمع ما بين اللغة والأدب والترجمة والإسلاميات. فقد نشر في 1900 ملحمة "التاريخ المقدس والخلفاء الأربعة" في 75 ألف بيت من الشعر، وأصدر في 1914-1916 كتابين لتعليم اللغة العربية وقواعد اللغة العربية موجهة للألبان، وكان أول من بدأ بترجمة القرآن الكريم من العربية إلى الألبانية (1923-1926). وفيما يتعلق بالترجمة فقد ترجم عيون الأدب الفارسي كـ "غلستان" السعدي و"رباعيات" الخيام وغيرها⁽⁵⁾.

وإلى تلك السنوات (1923) يعود أيضاً كتاب الحافظ علي "أحلام ألبانيا السبعة" الذي يعبر فيه عن شاعريته بقدر ما يعبر أيضاً عن نزعته القومية الألبانية وتوجهاته الفكرية السياسية. وكما يلاحظ في العنوان فالكتاب يتضمن سبعة قصائد ضمنها رؤى مختلفة عن مستقبل ألبانيا. وكما يذكر المؤلف في المقدمة فقد أنجز هذا الكتاب في تشرين الثاني 1923، عشية الانتخابات البرلمانية التي تميزت

بتنافس شديد، وصدر في بداية 1924. ولذلك فقد أراد المؤلف أن يقدم هذا الكتاب إلى أعضاء البرلمان الجديد ليحذروهم من أن "الطريق الذي يسلكوه لا يؤدي إلى الكعبة بل إلى الصحراء"، وليوجههم مع ما جاء في هذا الكتاب "الآن مصر البانيا بين أيديكم... إذا تؤسسون بنكاً قومياً برؤوس أموال البانية وتنشئون الشبيبة بمشاعر قومية ودينية فستذكرون بكل تقدير، وبغير ذلك إذا تحققت هذه الأحلام المرعبة خلال 15-20 سنة فستندمون على ذلك حين لا ينفع الندم"⁽⁶⁾.

ويلاحظ هنا أن الحافظ علي قد خصّص القصيدة الأخيرة لـ "الحلم السابع" الذي يقدم فيه صورة مرعبة عما ستكون عليه البانيا إذا وصل الحزب الشيوعي إلى الحكم (هدم الجوامع والكنائس ومحي كل أثر للدين إلخ)، ولكنه في هذه القصيدة يركز على كون الشيوعية مؤامرة يهودية:

هذه وضعها اليهود ضد محمد والمسيح،

كارل اليهودي وراء هذه الفوضى

أثار كل العالم بما نشره،

وهذا الحلم سيضر كثيراً الدولة⁽⁷⁾.

ومن هنا يمكن القول أن هذا الكتاب كان مقدمة للكتاب اللاحق "البلشفية تدمير للإنسانية" الذي صدر في طبعته الأولى في تيرانا خلال 1925⁽⁸⁾، والذي نريد أن نستوقف عنده كنموذج لانشغال علماء المسلمين بالأفكار والأديولوجيات الجديدة في العشرينات كالبشفية والفاشية والنازية. ولاشك أن صدور الكتاب في 1925، الذي يجعله من أوائل الكتب التي أصدرها علماء المسلمين حول البلشفية، له دلالة في إطار تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البانيا خلال تلك السنوات.

ففي الوقت الذي كانت فيه البانيا ترزح تحت أكثر من احتلال (عساوي وإيطالي وفرنسي) في نهاية الحرب العالمية الأولى جاءت الثورة البلشفية في روسيا في نهاية 1917 لتفضح المعاهدات السرية التي وقعت خلال الحرب ومنها "اتفاقية لندن" بين بريطانيا وإيطاليا التي دخلت على أساسها إيطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء. وقد نصّت هذه الاتفاقية التي وقعت في 26 نيسان 1915 على ضم جزء من البانيا

(منطقة فلورا) إلى إيطاليا وضم جزء من ألبانيا الجنوبية الشرقية إلى اليونان وضم جزء من ألبانيا الشرقية والشمالية إلى يوغسلافيا، بينما يبقى لإيطاليا الإشراف على ما يتبقى/ألبانيا الوسطى. وقد تسربت بنود هذه الاتفاقية إلى الصحافة الألبانية في مطلع 1918 بعد أن نشرتها وسائل الإعلام البلشفية ثم النمساوية، وأدت إلى تحرك مشاعر الإحباط من الدول الكبرى بسبب هذه "الجريمة النكراء" وإلى نهوض جديد في الحركة القومية الألبانية انتهى حتى 1920 إلى إرغام إيطاليا على سحب قواتها من ألبانيا. ولأجل ذلك فقد اقتصر تأثير الثورة البلشفية في ألبانيا حتى ذلك الحين على هذه البادرة التي أدت بالبرلمان الألباني الجديد إلى توقيف جلسات العمل لمدة خمس دقائق بمناسبة وفاة زعيم الثورة البلشفية لينين في 1924⁽⁹⁾.

وفي غضون ذلك بدأت الأفكار البلشفية تنتشر في ألبانيا، التي كانت لا تزال في وضع اقتصادي واجتماعي متخلف للغاية (ريف متخلف ومحافظ تسيطر عليه الملكيات الكبيرة للعائلات التقليدية ونمط إنتاج حربي في المدن موروث من العهد العثماني ونواة رمزية لطبقة عاملة جديدة) وذلك مع صدور الصحف الجديدة وانتشار التعليم. وربما كان من المفارقات أن مدينة كورتشا، موطن حافظ علي، هي التي شهدت في 1923 تشكيل أولى الخلايا البلشفية التي ستتطور إلى ما يسمى "مجموعة كورتشا" التي تعتبر نواة الحزب الشيوعي الألباني الذي تأسس لاحقاً⁽¹⁰⁾.

وخلال تلك الفترة كانت الحياة السياسية قد أخذت تتمحور حول اتجاهين جديدين يتصارعان في البرلمان الألباني، الأول هو "الحزب الشعبي" (بمجرد تجمع لنواب وليس حزباً لأنه لم يكن بعد في ألبانيا أحزاب بالمعنى المتعارف عليه في المحيط الأوروبي) برئاسة المطران فان نولي F. Noli الذي كان يدعو إلى إصلاحات عاجلة وجذرية في السياسة والاقتصاد والتعليم، والثاني هو "الحزب التقليدي" (وهو أيضاً بمجرد تجمع لنواب من مشارب مختلفة) برئاسة أحمد زوغو A. Zogu أقرب إلى المحافظة على الرغم من اسمه. وبعد تعرض رئيس الحكومة أحمد زوغو إلى الاغتيال في 1924 اندلع النزاع المسلح بين الطرفين وأفضى إلى تولي أعضاء "الحزب الشعبي" السلطة في حزيران 1924 فيما عرف بـ "ثورة حزيران"، بينما لجأ أحمد زوغو مع أنصاره إلى يوغسلافيا المجاورة. وقد أعلنت الحكومة الجديدة التي رأسها

المطران نولي عن برنامج ثوري للإصلاح بالنسبة لألبانيا في ذلك الحين (تصفية بقايا الإقطاع وإصلاح زراعي وإداري، نزع السلاح من السكان وتثبيت سلطة الدولة الخ). ومن ناحية أخرى فقد بادرت الحكومة الجديدة إلى الترحيب بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي لمواجهة العزلة الإقليمية/الدولية لها، مما أخذ يعطيها في الصحافة البلقانية/الأوروبية المحافظة صفة "الحكومة البلشفية" ويعطي ألبانيا في عهدتها صفة "وكر البلشفية في البلقان"، وهو ما أثار مخاوف الدول الأوروبية من آثار هذا "التغلغل" البلشفي في ألبانيا إلى حد أنها ضغطت على حكومة نولي لتجميد العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، وساعدت على قلب هذه الحكومة في كانون الأول 1924 والترحيب بعودة رئيس الحكومة السابق أحمد زوغو الذي كان متشدداً إزاء البلشفية⁽¹¹⁾.

وهكذا يبدو أن حافظ علي قد ألف كتابه "البلشفية تدمير الإنسانية" في تلك الفترة، أي في النصف الثاني لـ 1924 حين بدا أن البلشفية يمكن أن تنتشر وتسيطر على ألبانيا وحتى يمكن أن تمتد منها إلى الدول المجاورة، وهو وهم خلقتة الصحافة الأوروبية المحافظة للتخلص من حكومة نولي التي اعتبرتها غير شرعية طالما أنها استولت على السلطة بالقوة وليس بواسطة الانتخابات. ويبدو هذا بوضوح في مقدمة الكتاب، حيث يوضح الدوافع التي دفعته إلى تأليفه، حيث يقوم أن البلشفية "غدت اليوم تطرق أذن كل واحد"⁽¹²⁾.

ويلاحظ في المقدمة أن حافظ علي يعتبر ما يكتبه هو "خدمة" لـ "الوطن" و"الأمة" مع أن العنوان جعله يشمل الإنسانية جمعاء وليس دولة أو أمة بعينها. ومن المعروف أن حافظ علي كان من العلماء المسلمين الذين لا يجدون أي تعارض بين الإسلام والوطنية/القومية⁽¹³⁾. وقد مرّ معنا كيف أن حافظ علي انخرط في شبابه في الحركة القومية الألبانية التي كانت تطلب بنوع من الحكم الذاتي (الحق في التعليم في اللغة الألبانية الخ)، وكيف أنه أيد إعلان الدستور في 1908.

في القسم الأول في الكتاب "البلشفية والإسلام" ينطلق المؤلف مما يراه التناقض الأساسي بين البلشفية والإسلام، وبالتحديد من الآية الكريمة "ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء أنه بعباده خبير

بصير" (الشورى 27) ليوضح أن فلسفة الإسلام تقوم على التنافس وصولاً إلى الأفضل وهو الذي يخلق الحضارة، إذ أنه لو كان هناك في البدء ثروة واحدة محددة للجميع لثبطت همة البشر "حيث لن يعمل أحد ولن تولد الحضارة" بل "ستبقى الإنسانية متخلفة" (14).

وتحت عنوان فرعي "من أين جاءت البلشفية؟" يرى المؤلف أن البلشفية التي كان يمثلها لينين لا تعود فقط إلى ماركس بل أقدم من ذلك بكثير، إذ يربطها بمحاولات اليهود عبر التاريخ للسيطرة على مجرى الأحداث. وفي هذا الإطار يشير إلى أن اليهود حاولوا باستمرار أن يتآمروا على الرسول وعلى المسلمين، مستشهداً بأمثال عبد الله بن سبا وموقعة صفين وغيرهما، لينتقل بعداً إلى التاريخ الوسيط وتأسيس اليهود للماسونية، وليربط أخيراً إلى ماركس في التاريخ الحديث. ويستشهد الحافظ علي هنا بكتابات بعض المسلمين المعاصرين للأحداث في روسيا كموسى جبار الله وعبد الرشيد وجمال الدين الأفغاني ليوضح ماذا تعنيه البلشفية بالنسبة لروسيا والمسلمين فيها. وهكذا فهو يذكر بحق أن موقف البلشفية ليس ضد الإسلام فقط، حيث يوضح ما يعانيه المسلمون تحت الحكم البلشفي، وإنما ضد الدين بشكل عام وحتى ضد كل رأي آخر لا يتفق معها إلى حد أن بعض روايات تولنسوي أصبحت ممنوعة (15).

في القسم الثاني "تدمير البلشفية" يحاول الحافظ علي بالأرقام أن يوضح ما قامت به البلشفية في روسيا، حيث يذكر أعداد الضحايا (حسب مهنهم وفئاتهم الاجتماعية) حتى وقته فقط (2,174,818)، ثم يذكر ما لحق بروسيا من تدمير في الزراعة والثروة الحيوانية وما حل في الكنيسة الأرثوذكسية من تصفيات. ويعود هنا لسؤكد على دور اليهود وذلك بتوضيح نسبتهم العالية في اللجنة المركزية للحزب وغيرها من المؤسسات الأخرى القيادية في الدولة البلشفية (16).

وتحت عنوان فرعي "هل يمكن للبلشفية أن تنتشر؟"، يطلق المؤلف، بالاستناد إلى آراء دبلوماسيين لا يسميهم، من أن ما حدث في روسيا لا يمكن أن ينتشر ويتكرر في بلدان أخرى لأن الوضع الخاص في روسيا (وجود 22 مليون فلاح دون أرض يعملون في ظروف صعبة عند الملاك الكبار) هو الذي سمح بمثل هذا الانفجار

الاجتماعي الذي أعد له اليهود لتصفية حساباتهم مع روسيا القيصرية كما يذكر المؤلف⁽¹⁷⁾.

وفي هذا الإطار يتساءل حافظ علي عن احتمال انتشار البلشفية في بلاد المسلمين، حيث يقطع ذلك الاحتمال فوراً لسببين. أما الأول فيكمن في الوضع الاقتصادي حيث أن الثورة الصناعية لم تصل بعد إلى تلك البلاد ولا توجد مصانع فيها، وبالتالي لا توجد طبقة عاملة يمكن أن تعتمد عليها البلشفية لنشر أفكارها والوصول إلى السلطة. ومن ناحية أخرى لا توجد في الريف مشكلة قنانة أو مشكلة أراضي، حيث أن مساحة الأراضي واسعة وحتى ألها لا تستخدم كما يجب. وأما السبب الآخر فيكمن في طبيعة الإسلام، وبالتحديد في تأكيده على الأخوة وتحقيقه لـ "الاشتراكية الدينية" بواسطة الزكاة⁽¹⁸⁾. وتجدد الإشارة هنا إلى أنه في المشرق أيضاً كان شكيب أرسلان في ذلك الوقت يؤكد للبلاشفة أن الإسلام بواسطة الزكاة والوقف يقدم للإنسان ما هو أفضل⁽¹⁹⁾. ويبدو أن الحافظ علي بقي على هذا الرأي حتى أواسط الثلاثينات، حيث أنه طرحه بشكل أعمق في مقالة قصيرة في مجلة "الصوت السامي" التي كانت تنطق باسم "الجماعة الإسلامية الألبانية". وهكذا فهو يقول في تلك المقالة أن "الإسلام وصل في تطبيق العدالة والمساواة الاجتماعية إلى حد مقارنته بالاشتراكية"⁽²⁰⁾.

وبشكل عام يمكن القول أن هذا الكتاب الأول من نوعه في اللغة الألبانية، ومن أوائل ما أُلِف في العالم الإسلامي، ليس بالتأكيد أفضل ما كتبه الحافظ علي، إذ يبدو كأنه كتبه على عجل تحت تأثير التطورات العاصفة في ألبانيا في النصف الثاني لسنة 1924. ويبدو أن المؤلف اعتمد في قسمه الأول على "نظرية المؤامرة" بالتركيز على دور اليهود في التآمر على الآخرين، سواء مسلمين أو مسيحيين، دون أن يعرف جيداً بالبلشفية وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ساعدتها على الوصول إلى السلطة في روسيا القيصرية. ولذلك جاء هذا القسم أقرب إلى السطحية والعمومية، بينما حاول في القسم الثاني (الأفضل من الأول) أن يناقش احتمالات انتشار البلشفية في أرجاء روسيا، وخاصة في دول العالم الإسلامي.

وعلى الرغم من الصورة القاتمة التي يقدمها حافظ عن البلشفية في هذا الكتاب إلا أن المفارقة التاريخية أدت إلى أن تكون ألبانيا بالذات أولى دول العالم الإسلامي التي تجرب البلشفية، وذلك بعد وصول الحزب الشيوعي الألباني (الذي كان يتبنى البلشفية) إلى السلطة في خريف 1944 في ظروف إقليمية ودولية مساعدة له⁽²¹⁾. وليس من المستغرب في هذه الحالة أن تقوم السلطة الجديدة في 1949 بإبعاد الحافظ علي عن عمله في مدرسة تيرانا، حيث كان يدرس هناك اللغة العربية والمنطق، ونفيه مع عائلته إلى بلدة كافايا Kavaja (30 كم غرب تيرانا) ليعيش هناك عزلة قاتلة حتى وفاته في 1956. ونظراً لمكانته في التاريخ الألباني الحديث فقد تمكنت السلطة الجديدة من أولاده، حيث أعدمتم الأول صلاح الدين (الضابط السابق في الجيش الألباني) بالرصاص في خريف 1944، وحكمت على الثاني إلياس (المدرس في مدرسة تيرانا الشرعية) بالسجن لمدة 25 سنة (قضى منها 15 سنة بالفعل) وعلى الثالث علاء الدين (الضابط السابق في الجيش الألباني) بالسجن لمدة أربع سنوات وذلك بتهمة القيام بـ "أنشطة عدائية" ضد السلطة الجديدة، وهي تهمة مطاطة كانت تبرر الحكم على أي شخص⁽²²⁾.

وبقي أن نضيف أخيراً أن السلطة الجديدة نجحت لمدة خمسين سنة في تغييب اسم الحافظ علي من كل الكتب التي تتناول تلك المرحلة، وحتى أنه لم تصدر أية طبعة جديدة من مؤلفاته الكثيرة، ولكن كتابه عن البلشفية صدر في طبعتين متاليتين بعد نهاية حكم الحزب الشيوعي في ألبانيا، الأولى في 1993⁽²³⁾ والثانية في 2001⁽²⁴⁾ لتعيد الاعتبار بشكل ما إلى المؤلف باعتباره ممن سبقوا في التأليف والتنبؤ بفشل البلشفية.

- (1) حول تطور ألبانيا في ذلك الوقت أنظر مقالنا في: "الموسوعة العربية الكبرى" (ج 3، دمشق 2001)، ص 196-198.
للمزيد حول ألبانيا أنظر:

Stavro Skendi, (ed), Albania, New York (Praeger) 1956.

Abas Ermenji, Albania, Paris (National Democratic Comittee Free Albania) 1968.

Ramadan Marmullaku, Albania and the Albanians Hamden (Archon Books) 1975.

Stefanaq Pollo and Arben Puto, The History of Albania. Boston (Routledge and kegan Paul) 1981.

The Academy of Sciences of PSR of Albania, The Albanians and Their Territories, Tirane (8 Nentori) 1985.

Elez Biberaj, Albania, Boulder (Westview Press) 1990.

د. محمود علي التائب، ألبانيا عبر القرن العشرين، طرابلس (جمعية الدعوة الإسلامية العالمية) 1991م.

- (2) للمزيد حول التطور الموسي للمسلمين في ألبانيا بعد الاستقلال عن الدولة العثمانية، أنظر:
Odile Daniel, The Historical Role of the Muslim Community in Albania, Central Asian Survey, Vol. 3, London 1990, PP. 1-28.

- (3) نذكر الإشارة هنا إلى أن خوجة تحسين (1811-1881)، الذي يعتبره دافيسون في كتابه "الإصلاحات في الإمبراطورية العثمانية" أحد الليبراليين في وسط العلماء المسلمين، كان قد درس العلوم الطبيعية في باريس وكُلف عند عودته إلى استنبول بتأسيس أول جامعة عثمانية في استنبول وعين رئيساً لها. وفي رمضان 1870 دعا صديقه جمال الدين الأفغاني إلى إلقاء محاضرة فيها عن المادية في حضور شيخ الإسلام حسن فهمي مما أثارت اللفظ بين الجمهور الكبير وأدت إلى إقالة خوجة تحسين من منصبه وحرارة الأفغاني إلى مصر في آذار 1871:

R.H.Davison, Reforms in the Ottoman Empire 1856-1876, Princeton (Princeton University Press) 1963, P. 249; Hoxhe Tasin- Tashin efendiu, Tirane (Instituti Shqiptar i Mendimit dhe Qeteterimi Islamik) 1998, P. 113-114.

وانظر مقالنا: نهاية غير متوقعة لأول جامعة حديثة في الدولة العثمانية، جريدة "الحياة" 2006/3/11م.

- (4) Dr. Ismail Ahmedi, Hafiz Ali Korca-jeta dhe vepra, Skopj (Logos-A) 1999, PP. 13-53

ونذكر الإشارة إلى أن هذا الكتاب المرجعي، الذي هو في الأصل رسالة دكتوراة للمزمل إسماعيل أحمددي، يعتبر الأول من نوعه عن حافظ علي بعد طول تعميم عليه.

- (5) لدينا ما يؤكد أن حافظ علي كان قد أنجز أول ترجمة للقرآن الكريم من العربية إلى الألبانية في 1920. ولكن لأسباب مادية لم يستطع أن يشربها حينئذ بل اكفى في 1926 بشر قسم

بسيط (سورة الفاتحة و 37 سورة من سورة البقرة). ومن المؤسف أن هذه الترجمة، التي كانت متقدمة على غيرها ورائدة بالفعل، لم يتح لها أن تنشر ولم يعد يعرف شيء عن مصيرها.

H. Ali Korca, Shtate endrat e Shqiperise, e pershtati per botim Ermal Bega, (6)
Tirane (Rinia e se ardhmes) 2006, p. 9.

Ibid., p26. (7)

Hafiz Ali Korca, Bolshevizmi Ckaterim i njerezimit, Tirane (Mbrothesija) (8)
1925..

وقد استفدنا هنا من الطبعة الثالثة للكتاب التي صدرت في 2001.

(9) تصادف في ذلك الحين موت الرئيس الأمريكي ولسن الذي أيد حق الشعوب في تقرير المصير وحق الشعوب الصغيرة في الاستقلال، وحصل ألبانيا بالاسم، فأعلن البرلمان الألباني في 4 شباط 1924 الحداد لمدة خمس دقائق. وقد طالب بعض النواب في المقابل بإعلان الحداد أيضاً على لينين لأنه كان وراء كشف المعاهدات السرية، وبالتحديد "اتفاقية لندن" السرية التي فتت ألبانيا، ولكن النواب المحافظون عارضوا ذلك وانتهى الأمر إلى حل وسط يقضي بتوقيف جلسات البرلمان لمدة خمس دقائق:

Akademi e shkencane e RPS te Shqiperise, Historia e Shqiperise III . Tirane
1984, P. 278

(10) تم تأسيس الحزب الشيوعي الألباني في 8 تشرين الثاني 1941 بمبادرة من الكومنترون وبمشاركة المجموعات اليسارية المختلفة التي كانت قد ظهرت إلى الوجود في ألبانيا (ومنها مجموعة كورتشا) وبمساعدة مهمة من الحزب الشيوعي اليوغسلافي. ولكن التاريخ الرسمي للحزب بعد وصول أتور خوجا إلى السلطة أصبح يقحم دوره على حساب الشخصيات التاريخية الأخرى مثل كوتشيرا تاشكو الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للحزب الشيوعي الألباني. للمزيد عن ذلك أنظر مقالنا: الذكرى العشرون لوفاة مؤسس الحزب الشيوعي الألباني 8، جريدة "الحياة" 9/21 2004م.

(11) لقد أثار وصول البعثة الدبلوماسية السوفيتية إلى ثرانا في كانون الأول 1924، وعلى رأسها السفير المعين أركادي كراكوفسكي، حق الدول الأوروبية التي مارست مختلف الضغوط على رئيس الحكومة في تولي مما أحيوه على الطلب من السفير السوفيتي المعين أن يعود إلى بلاده في اليوم الذي كان يفترض أن يقدم أوراق اعتماداه:

Hysni Myzyri (ed.), Historia e Shqiperise dhe e shqiptareve, Prizren 2001,
p. 228

وراجع عرضاً هذا الكتاب الجديد عن "تاريخ ألبانيا والألبان" في العربية: إعادة الاعتبار إلى أحمد روعو، جريدة "المستقبل"، بيروت 20 4/2002، ص 17.

Hafiz Ali korca, Bolshevizme eshte shkaterrim i njerezimit, Prishtine 2001, P. 5 (12)

(13) يلاحظ أنه عبد الألبان كما عبد العرب لديها هذه السببية (الوطنية/ القومية) حيث أن الأولى تعبر عن كيان قائم بالفعل (ألبانيا في حدود 1913) على حين أن الثانية تعبر عن كيان مرغوب

يجمع كل الألبان في دولة واحدة. وتبدو هذه الروح الوطنية القومية عند حافظ علي حتى في المولد النبوي الذي ألقه في اللغة الألبانية، حيث يتوجه في هيمته إلى الألبان بهذه الأبيات:
دون وطن...

لا يمكن للإنسان أن يعيش في هذا العالم،
يا الله...

احفظ لنا الوطن والقومية،
إلى يوم القيامة.

للمزيد حول هذا أنظر مقالاتنا: من الدين إلى الثقافة والسياسة، جريدة "الرأي"، عمان 17/5/2002م، ص 26.

Hafiz Ali Korca, Bolshevizmi, P. 8. (14)

Ibid., P. 20. (15)

Ibid., P. 32. (16)

Ibid., PP. 32-33. (17)

Ibid., P. 33. (18)

(19) في 1927 زار شكيب أرسلان موسكو والتقى هناك السيدة كولتاي التي كانت تشتهر بلقب "أم البلاشفة" حيث تناقش معها حول البلشفية والإسلام ونقل أهم ما دار معها في مقال نشره. بعد عودته في موسكو في جريدة "الشورى" المصرية في 15/12/1927. للمزيد حول أهم ما جاء في هذا النقاش/المقال أنظر: د. أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام، بيروت (دار الجيل) 1978، ص 173-174.

Zani i Nalte, No. 10-11, Tirane 1936, PP. 314-319. (20)

(21) من المفارقات التي تكشفها المصادر المنشورة مؤخراً أن بريطانيا المعنية بإشغال القوات الإيطالية/الألمانية في البلقان خلال الحرب العالمية الثانية هي التي قدمت الأسلحة الكثيرة للحزب الشيوعي الألباني لكي يشن حرب عصابات ضد القوات الإيطالية الألمانية، ولكنها استغلها أيضاً لتخلص من القوى الألبانية المعارضة والوصول إلى السلطة في خريف 1944. وبعد نهاية الحرب في صيف 1945 عادت بريطانيا لتقدم الأسلحة إلى المعارضة لإسقاط حكم الحزب الشيوعي. للمزيد حول ذلك أنظر عرضنا لأحدث مصدر في هذا المجال: "خبرة" بريطانيا في البلقان، جريدة "الرأي"، عمان 2003/2/7م.

Ismail Ahmedi, Hafiz Ali Korca, Op. Cit., PP. 51-52 (22)

(23) H. Ali. Bolshevizma a shkaterrim i njerezimit, Harper woods 1993، وقد صدرت الطبعة الثانية في هاربروودز/الولايات المتحدة عن "المركز الإسلامي الألباني" برعاية الإمام وهي إسماعيل.

(24) Hafiz Ali Korca, Bolshevizmi eshte shkaterrim i njerezimit, Prishtine 2001، وقد صدرت هذه الطبعة في بريشتينا عاصمة كوسوفو مع مقدمة جديدة للرميل د. فتحي مهدي.

التحديث على النمط الأوروبي

من بين المفكرين المحضرمين الذين عايشوا مختلف الأنظمة التي تعاقبت في ألبانيا (العثماني، الانتقالي، الجمهوري، الملكي، الشيوعي)، يمكن القول أن مهدي فراشري (1874-1963) أكثرهم وعياً ونتاجاً فيما أخلص له وحاول أن يؤسس ويروج له: التحديث الأوروبي لبلد بغالبية مسلمة. ويتميز مهدي فراشري من ناحية بالريادة فيما كتبه سواء في الفكر والتاريخ أو في الأدب، كما أنه يتميز من ناحية أخرى بمشاركته القانونية والسياسية في بناء الدولة الألبانية الوليدة من خلال المناصب الكثيرة التي تولاها.

وقد ولد مهدي فراشري في 1874/2/28 بقرية فراشري في جنوب ألبانيا، في أسرة لعبت دوراً كبيراً في النهضة القومية الألبانية بما قدمت من شخصيات معروفة في الفكر والأدب والكفاح المسلح (نعيم وسامي وعبدل فراشري وغيرهم). وقد أنهى المدرسة الابتدائية في قريته ثم تابعه تعليمه في المدرسة العسكرية بمناسير Manastir، التي كانت نواة للأفكار الجديدة والمعارضة المتنامية للنظام الحميدي، حتى تخرج منها في 1894. وبعد تخرجه ذهب إلى استنبول للدراسة في الجامعة (دار الفنون) حيث التحق بقسم الاقتصاد والسياسة وتخرج منه في 1898⁽¹⁾.

وقد انخرط مهدي فراشري فور تخرجه في الإدارة العثمانية حيث خدم في عدة ولايات في البلقان (في ألبانيا ومكدونيا إلخ)، إلى أن عيّن في 1911 حاكماً عاماً على متصرفية القدس، التي كانت قد أضحت منذ 1872 متصرفية مستقلة مرتبطة مباشرة بالباب العالي⁽²⁾. وفي كانون الثاني 1912 عين نائباً للممثل العثماني في مصر، واستمر في هذا المنصب حتى إعلان الاستقلال الألباني في 28 تشرين الثاني 1912، حيث غادر القاهرة للالتحاق بالدولة الجديدة التي أعلنت دون أن تكون لها أرض محددة أو حدود واضحة⁽³⁾.

ومع وصوله إلى ألبانيا كانت الدول الكبرى قد اختارت لها النبل الألماني
ف.ف. فيد W.Wied أميراً عليها، وعينت "لجنة المراقبة الدولية" لوضع قانون
أساسي للبلاد ورسم الحدود الجديدة للدولة، بدأ مهدي فراشري يساهم من خلال
المناصب التي تولّاها في البناء القانوني والسياسي للدولة الجديدة. وهكذا مع تشكيل
الأمير فيد للحكومة الأولى في آذار 1914 عين فراشري ممثلاً لألبانيا في "لجنة المراقبة
الدولية" حيث ساهم بملاحظاته في بلورة القانون الأساسي الأول لألبانيا. وقد
صدر هذا القانون الأساسي/الدستور في نيسان 1914، الذي أرسى العلمانية
وأصبح الأساس الذي اعتمدت عليه دساتير ألبانيا طيلة القرن العشرين. فقد نصّ
هذا القانون الأساسي في البند 32 من الفصل الثاني على أن "ألبانيا ليس لها دين
رسمي، وأن الحرية والممارسة العلنية لكل العبادات مؤمنة"⁽⁴⁾.

وإذا تجاوزنا مشاركته في الحياة السياسية، منذ تعيينه وزيراً في حكومة طرخان
باشا التي شكلت في كانون الأول 1918 ومشاركته كوزير للداخلية في حكومة
إلياس فريوي التي نظمت أول انتخابات برلمانية في ألبانيا خلال 1921 وصولاً إلى
توليه رئاسة الحكومة في 1935، فإن الجانب المهم في حياته يتمثل في البناء القانوني
للدولة الجديدة من خلال رئاسته للجنة تشريع القوانين التي تشكلت في 1927
وتعيينه رئيساً لمجلس الدولة الذي تشكل في 1929 لمراجعة مشاريع القوانين التي
تقدمها الحكومة للبرلمان.

وكانت لجنة تشريع القوانين قد شكلها رئيس الجمهورية آنذاك أحمد زوغو
(ملك ألبانيا لاحقاً) لوضع أول قانون مدني كجزء من الإصلاحات التي أرادها
لأوروبا أو غربنة ألبانيا كما كان يصرح آنذاك⁽⁵⁾، حيث أن ألبانيا كانت لا تزال
تعتبر من "الشرق" بقوانينها العثمانية الموروثة وعاداتها وتقاليدها. ويذكر فراشري
في مذكراته التي نشرت مؤخراً أنه حين انتشر الخبر في ألبانيا بالتوجه لإلغاء "المجلة"
(مجلة الأحكام العدلية) وإصدار قانوني مدني موحد بدأت المعارضة من كل اتجاه،
من رجال الدين المسلمين ومن رجال الدين الكاثوليك الذين يرفضون الزواج المدني
والطلاق. ويعترف فراشري أن أعضاء اللجنة، بعد اطلاعهم على ما هو موجود في
أوروبا، اعتمدوا على مشروع قانون فرنسي إيطالي جديد يعود إلى 1916 مع

الأخذ بعين الاعتبار ما هو موجود في القانون المدني السويسري والقانون المدني الألماني والقانون المدني للمحاكم المختلطة في مصر⁽¹⁶⁾، ولا يخفى فراشري مشاعره في مذكراته بعد تسيي البرلمان الألباني لهذا القانون ودخوله حيز التطبيق في 1929. وهكذا فهو يقول أنه مع هذا القانون "ابتعد الشعب الألباني عن الحياة الشرقية مع إلغاء الزواج بأكثر من امرأة وتبني إجراءات الطلاق والابتعاد نهائياً عن الأحكام الدينية"⁽¹⁷⁾.

ولكن موقف فراشري من الشرق والدين لا يعني بالضرورة إلغاءهما، وبالتحديد للدين، فمع أن فراشري ساهم كما رأينا في القانون الأساسي/الدستور الأول لألبانيا (1914) الذي أرسى العلمانية أساساً لكل الدساتير اللاحقة، إلا أنه في الوقت نفسه كان يدعو وينظر لعلمانية متصالحة مع الدين وليست معادية للدين.

وهكذا فهو يروي في مذكراته أنه حين كان رئيساً لمجلس الدولة في 1929 تقدمت الحكومة بمشروع قانون لإلغاء التعليم الديني في المدارس. ويوضح فراشري أن النظام القائم في ألبانيا كان يسمح لرجال الدين أن يعلموا تلاميذ المدارس الحكومية العقيدة الدينية للتلاميذ المسلمين يوم الجمعة وللتلاميذ المسيحيين يوم الأحد، وأن هذا النظام كان مفيداً إلى حد أن بعض التلاميذ المسيحيين كانوا يحضرون دروس التلاميذ المسلمين وبالعكس⁽⁸⁾. وقد تمكن فراشري من إقناع أعضاء مجلس الدولة بالإبقاء على النظام القائم، أي رد مشروع القانون الذي يلغي التعليم الديني، ولكن الحكومة ممثلة بوزير العدل حكمت دلفينا H. Delvina أصرت على تقديم مشروع القانون إلى البرلمان. ومع أن مجلس الدولة قدم للبرلمان المبررات لرفض مشروع القانون الذي يلغي التعليم الديني إلا أن البرلمان، كما يتندر فراشري، وافق عليه بالأغلبية "كما يفعل عادة مع أي اقتراح مقدم من الحكومة"⁽⁹⁾. ولكن الشهور اللاحقة أثبتت صحة رؤية فراشري لأن تطبيق القانون الجديد أثار مشاكل مما أرغم الحكومة الألبانية على العودة إلى النظام السابق الذي كان يميل إليه فراشري.

وفي الواقع أن هذه المناصب التي تولاها والمواقف التي سجلها مهدي فراشري لا تنفصل عن فكره الذي عبّر عنه في نتاج كبير بعدة لغات (التركية والألبانية

والفرنسية). فمهدي فراشري يمثل ذلك الجيل العثماني/الألباني الذي ساعدته معرفته للغة الفرنسية على التواصل مع الأفكار الجديدة في الحرية والقومية والعلمانية، والانخراط في الجمعيات والحركات التي كانت تسعى إلى تحديث الدولة العثمانية بالاستناد على التحركة الأوروبية في الديمقراطية والبرلمانية والمواطنة إلخ.

ومن ناحية أخرى يعتبر مهدي فراشري من ذلك الجيل الألباني المخضرم الذي يتميز بغنى وتنوع نتاجه الذي يتسم بطابع ريادي في المجالات التي ألف فيها سواء في الفكر والأدب أو التاريخ⁽¹⁰⁾. وفي هذا الإطار فقد حاول فراشري من خلال مؤلفاته التاريخية والفكرية والأدبية أن يبلور مشروعه الفكري السياسي الذي أخلص له، والذي يحمل رؤية واضحة لمستقبل ألبانيا (ذات الغالبية المسلمة) الوليدة في المحيط الأوروبي. وفي هذا المشروع نجد ثلاثة محاور مهمة تتداخل في مؤلفاته (الإسلام وأوروبا، العلمانية والتصنيع) وتشكل الأساس لتحديث ألبانيا على النمط الأوروبي.

وفيما يتعلق بالمحور الأول، الإسلام وأوروبا، لا يتورع فراشري عن القول أن الإسلام لم يلد ولم ينشأ في وسط أوروبي بل أنه جاء إلى أوروبا/الألبان بواسطة الفاتح التركي (الذي هو أيضاً ليس من أوروبا بل من آسيا)، وهو كدين يتعارض مع العادات الأوروبية، ولذلك فقد أصبح السبب الرئيس في عدم تقدم الألبان⁽¹¹⁾. ومع أن الألبان (في عهد اسكندر بك) حاربوا الأتراك وهاجر ثلثهم إلى إيطاليا المحاورة قبل أن يستسلموا، إلا أنهم سرعان ما اكتشفوا مصلحتهم الجديدة مع اعتناق الدين الجهادي الإسلام إلى حد أنه لم يعد لهم مصلحة في الانفصال عن الدولة العثمانية حتى وقت متأخر، وهذا التأخر في الانفصال/الاستقلال عن الدولة العثمانية، حسب فراشري، كان هو السبب في تأخر ألبانيا والألبان عن المحيط الأوروبي⁽¹²⁾.

ومع تسليمه بأن الإسلام الواصل إلى أوروبا "يتضمن في حد ذاته كثيراً من الأمور التي تتناقض بشكل جوهري مع الحضارة الأوروبية" يؤكد بأن ما وصل من الإسلام إنما كان يمثل "عصر الانحطاط للحضارة الحمديدية" بعد أن أغلق باب الاجتهاد عند الفقهاء المسلمين في القرن السادس الهجري/الثالث عشر الميلادي.

ومن هنا فإنه يعتبر أن الدولة العثمانية قد مثلت الإسلام المتأخر وجاءت به إلى أوروبا/ألبانيا في القرن الخامس عشر الميلادي، ولذلك فـ "إن الشعب الألباني الذي قضى خمسة قرون تحت حكم هذا النظام الشرقي المتخلف ابتعد خمسة قرون متتالية عن التقدم الأوروبي"⁽¹³⁾. ويرى فراشرى بحق أن الدين الجديد/الإسلام قد تجذر عند الألبان وأصبح مع الزمن يميز الألبان عن غيرهم من الشعوب المسيحية المجاورة (التي بقيت تحكم بالحكم العثماني طيلة قرون أيضاً) بـ "ذهنية خاصة وعادات وتقاليد وقوانين"، ولذلك فإن الشعب الألباني بغالبية المسلمة لم يعد حتى بعد إعلان الاستقلال عن الدولة العثمانية "يتقبل بسهولة الحضارة الأوروبية" التي كانت بطابع مسيحي⁽¹⁴⁾.

ولكن فراشرى القادم من وسط بكتاشي يرى أن انتشار البكتاشية في جنوب ألبانيا قد ساهم في جعل بعض المسلمين على الأقل أكثر انفتاحاً على أوروبا وأكثر تأييداً للاستقلال عن الدولة العثمانية. ومع أنه يعتبر البكتاشية "فرعاً من الشيعة"، مع افتراقها الواضح في كثير من الأمور⁽¹⁵⁾، إلا أنه يراها "طائفة ليبرالية تفسر أحكام القرآن في ضوء العقل"، ومعارضة للحكم العثماني (بحكم مرجعيتها الشيعية)، ولذلك فقد أيدت بقوة الحركة القومية الألبانية التي سعت إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية⁽¹⁶⁾.

وبالاستناد إلى هذا "الدور" في نشوء الدولة القومية الوليدة فقد كان للبكتاشية دورها اللاحق في تكوين الخصوصية الألبانية للعلاقة بين الدين والدولة في ألبانيا الجديدة، وبالتحديد للعلمانية التي ميزت الدولة الألبانية منذ بدايتها.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني (العلمانية) يرى فراشرى أكثر من سبب لضرورة العلمانية بالنسبة إلى ألبانيا. فهو من ناحية يعتبر البكتاشية عقيدة مختلفة عن السنة ولذلك يرى في ألبانيا أربعة طوائف دينية مختلفة (السنة والبكتاشية والأثوذكس والكاثوليك)، مما تصبح معه العلمانية ضماناً للتنوع الديني عند الألبان وللمساواة بين هذه الطوائف عند الدولة، ومن ناحية أخرى فهو مع توضيحه للجوانب السلبية التي نشأت عن وجود عدة طوائف دينية، وبالتحديد عن استغلال الدول المجاورة لهذا الوضع لمد نفوذها إلى الداخل الألباني لأجل مصالحها الخاصة، يرى أن

العلمانية ضماناً للمصلحة العليا للدولة القومية حتى تأمن من التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية لها. ومن هنا فإن العلمانية كما فهمها ونظر لها وعمل لأجلها فراشري، خلال وجوده في المراكز المهمة التي عمل فيها، إنما كانت علمانية متصالحة مع الدين ولخدمة جميع الطوائف الدينية الموجودة في ألبانيا وليست معادية للدين بحكم الخصوصية الألبانية.

وهكذا يدافع فراشري عن حقيقة أن كل الحكومات والدساتير الألبانية بعد الاستقلال عن الدولة العثمانية (1912) أكدت على أن الدولة "ليس لها دين رسمي"، وذلك بمعنى "عدم وجود دين رسمي واحد يسيطر على الأديان الأخرى وليس بمعنى أن الدولة لا تعترف أو لا تحترم الأديان الموجودة". وعلى العكس من ذلك يرى فراشري أن الدولة مع هكذا علمانية "يجب أن تحترم كل الأديان وأن تؤمن لها حرية الممارسة طالما لا تمس النظام والهدوء العام"⁽¹⁷⁾. ويذهب فراشري إلى أبعد من ذلك في تصوره للعلاقة بين الدولة والدين، حتى أنه يعتبر من الضروري أن تقوم الدولة العلمانية بإصلاحات تشمل الطوائف الدينية الأربعة في ألبانيا على الأسس التالية:

1- قيام الدولة بدفع رواتب رجال الدين، والنص على بند جزائي يعاقب كل من يأخذ مساعدة مالية من الخارج.

2- تمويل المدارس الدينية (التي تخرج رجال الدين) من قبل الدولة، التي تقوم أيضاً بوضع المناهج وتعيين المدرسين فيها.

3- منع تعيين مدرسين أجانب في هذه المدارس⁽¹⁸⁾.

وبالإضافة إلى ذلك كان فراشري يرى من مصلحة الدولة العلمانية ضرورة الإصلاح المؤسساتي للطوائف الدينية، أي تنظيم الطوائف في جماعات أو هرميات تمثلها أمام الدولة وترى مصالح أبناء الطائفة. وخلال وجوده وزيراً للداخلية في 1921 بادر فراشري إلى وضع مشروع قانون لتنظيم الجماعات الهرميات الدينية، الذي تمحضر أخيراً بعد التعديلات التي أدخلت عليه إلى انتخاب رئيس لكل جماعة/هرمية أصبح يعامل على قدم المساواة مع الآخرين. وفي المناسبات الرسمية للدولة حين يجتمع الرؤساء الأربعة أصبح يتقدمهم الأكبر سناً و"ليس المفتي كما كان الأمر في العهد التركي"⁽¹⁹⁾.

أما فيما يتعلق بالهزور الثالث (التصنيع) فقد كان فراشرى ممن يرون أن الاستقلال المعلن لا يمكن أن يستقر إلا إذا كان يستند إلى استقلال اقتصادي، وأن الاستقلال الاقتصادي لا يمكن أن يقوم دون التصنيع. وبسبب الظروف التي صاحبت الاستقلال الألباني المعلن في 1912 (اندلاع الحرب العالمية الأولى ورجوع الأمير فيد إلى بلاده واحتلال ألبانيا من قبل جيوش الدول المحاورة إلخ) فإن الدولة لم تسمع من حديد إلا في 1920 بعد أن اعترفت لها عصبة الأمم ضمن حدود 1913. ولذلك حين تولى فراشرى وزارة الأشغال العامة والاقتصاد القومي في 1921 لم يكن في ألبانيا بنك قومي ولا نقد خاص بها، وهو ما دفعه إلى الاهتمام والتنظيم للإصلاح الاقتصادي المطلوب الذي يساعد ألبانيا على الوصول على المستوى الموجود في الدول البلقانية المجاورة في المرحلة الأولى ثم اللحاق بالمستوى الموجود في أوروبا الغربية في المرحلة الثانية⁽²⁰⁾.

ومع أن ألبانيا كانت بلداً زراعياً يعتمد 85% من سكانه على الزراعة إلا أن فراشرى كان يختلف مع الكثيرين الذين يرون أن من الأفضل لألبانيا أن تبقى بلداً زراعياً وأنه لا حاجة لها إلى التصنيع نظراً لصغر مساحتها وعدد سكانها الذي لا يسمح بوجود طلب/استهلاك كبير للمنتجات الصناعية. ففراشرى كان يعتبر أن الطلب المتواضع في الداخل يعود إلى الوضع العام المتدني للاقتصاد ومستوى المعيشة المزري إلى حد أن "المثل الأعلى" للألبان أصبح يقتصر على تأمين "الخبز والملح"، بينما كان يرى أنه مع انتعاش الاقتصاد المحلي يمكن أن يرتفع المستوى المعيشي وأن يزداد الطلب على المنتجات المختلفة⁽²¹⁾.

وكان فراشرى يؤمن أن التصنيع لا يمكن أن يسير دون إصلاح زراعي من ناحية، حتى تتم تصفية بقايا "الإقطاع" الموروثة من العهد العثماني، ودون إصلاح تعليمي يصل إلى تأسيس جامعة. وإلى أن يتم ذلك فقد كان يقارن ألبانيا باليابان، حيث يقول أن اليابانيين عرفوا أن قوة أوروبا تكمن في التقنية، ولذلك أرسلوا آلاف الطلبة لدراسة العلوم المختلفة، وينتهي إلى السؤال الكبير: لماذا لا تفعل ألبانيا كذلك طالما أن الألبان أوروبيين وطالما أن ألبانيا تقع في جزء من أوروبا؟⁽²²⁾

وتجدر الإشارة إلى أن فراشري خلال توليه لوزارة الاقتصاد القومي في 1930 تقدم بمشروع قانون للتصنيع مع تصور واضح للصناعات التي تحتاجها ألبانيا من مصانع الكبريت إلى مصانع الأسلحة. ولكن فراشري، الذي كان ينهم أنه يمثل "الليبراليين" و"الغربيين"، كان يواجه سواء في الحكومة أو البرلمان بمقاومة القوى المحافظة والتقليدية التي كانت تخشى من تطبيق الإصلاحات التي كان يدعو إليها فراشري. فقد جاءت مطالبته لإنشاء تعليم عال، يتوج بعد عشر سنوات بفتح جامعة تضم فيما تضم كلية للهندسة الكهربائية والميكانيكية، في وقت كانت ألبانيا تضم ثلاث مدارس ثانوية فقط وفي وقت كان هناك في الحكومة والبرلمان من يرى أنها كافية وحتى زائدة عن حاجة ألبانيا. وكان فراشري يستشهد هنا باليونان المجاورة التي عندما استقلت عام 1830 كان عدد سكانها نصف مليون فقط، ولكن سرعان ما فتحت أول جامعة فيها بعد أربعة سنوات فقط، أي في 1834⁽²³⁾

ولكن مهدي فراشري مع كل الريادة في الحياة الفكرية والأدبية والمساهمة القانونية والسياسية في تطور الدولة الألبانية فقد وجد في خيار سياسي صعب عندما كان في ذروة العطاء، وبالتحديد في خريف 1943 حين وافق تحت ضغط الظروف أن يكون رئيساً لمجلس الوصاية في ألبانيا الذي أصبح رأس الدولة بعد إعادة إعلان استقلال ألبانيا في أيلول 1943 من قبل القوات الألمانية التي حلت محل القوات الإيطالية المستسلمة⁽²⁴⁾. وقد جاء هذا في الوقت الذي كان فيه الحزب الشيوعي الألباني يقود من الجنوب "حرب التحرير الشعبية" التي انتهت إلى وصوله إلى السلطة في خريف 1944. وفي هذا الوضع فقد كانت السلطة الجديدة تنظر إلى فراشري باعتباره من "الخونة" و"أعداء الشعب" لتعاونه مع قوات الاحتلال الألماني، ولذلك لم يبق له سوى أن ينحو بنفسه مع المعارضة، حيث عاش بقية حياته في المنفى (إيطاليا) إلى أن توفي في روما في: 1963/5/28. وفي غضون ذلك، أي خلال حكم الحزب الشيوعي، كان مهدي فراشري قد غيب تماماً عن وعي الأجيال الجديدة في ألبانيا ولم يعاد له الاعتبار وتعاد نشر مؤلفاته إلا بعد انتهاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة في 1990⁽²⁵⁾.

(1) برود في مقدمات وألفية مؤلفاته أنه قد حصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد والسياسة في جامعة إسطنبول (دار الفنون)، ولكن هذه المعلومة غير صحيحة لأنه في ذلك الحين لم تكن جامعة إسطنبول تمنح الدكتوراة.

(2) عبد العزيز عوصي، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 - 1914، القاهرة (دار المعارف) 1969، ص 71.

(3) أعلن الاستقلال الألباني في مدينة فلورا Vlora بحرب ألبانيا في خضم الحرب البلقانية 1912 - 1913، حرب كانت معظم الأراضي الألبانية محتلة (باعتبارها أراض عثمانية) من قبل قوات دول التحالف السلطاني (صربيا والجبل الأسود واليونان)، ولذلك فإن الحكومة الألبانية الأولى التي تشكلت برئاسة إسماعيل كمال لم تكن تتمتع بسلطة فعلية إلا في المنطقة المحاذرة.

(4) في 2006 نشر لأول مرة "القانون الأساسي" في اللغة الألبانية مع ملاحظات مهدي فراشري التي دعمت مثل هذا التوجه لفصل الدين عن الدولة:

Shpresa Mekaj, "Statuti organik i Shqiperise 1914", Vjetari 35-36, Prishtine 2006, pp. 316, 335.

(5) بعد شهر من تنويجه ملكاً في 1928 قال زوغو "نحن منخلقون عدة قرون عن الجزء الآخر لشخص لأوروبا... إنني مصمم على تحضير شعبي ودفعه إلى طريق تعلم العادات وأسلوب الحياة العربية".

B.J. Fisher, Mbreti Zog dhe perpjekja per stabilitet ne Shqiperi, Tirane (Cabej) 1996, p. 182.

Mehdi Frasheri, Kujtime, Tirane (Omsca- i) 2005, p. 222. (6)

(7) المصدر السابق، ص 222-223.

(8) المصدر السابق، ص 227.

(9) المصدر السابق، ص 228.

(10) من الفترة المبكرة له كتابان في العثمانية، الأول بعنوان "تطبيق الامتيازات في تركيا" والثاني "الفلسفة الثورية للأتراك الجدد"، كما أن له كتاب في الفرنسية عن الجزء الجنوبي من ألبانيا (الذي يعرف باسم الألبان الشمالي) بعنوان "الألبان الشمالي". وفيما يتعلق بمؤلفاته في الألبانية فهي تستوزع بين التاريخ والأدب. ففي التاريخ له "تيرانا عاصمة ألبانيا" و"تاريخ ألبانيا" و"رابطة بريزون". أما في الأدب فقد صدرت له رواية "توروز" (الطبعة الأولى في 1923 والطبعة الثانية في 1936) التي تعتبر من أولى الروايات الألبانية، كما صدرت له مسرحية "الحياة" في 1926 التي تعتبر من أوائل المسرحيات المطبوعة في ألبانيا. ومع ذلك يبقى كتابه الأهم "قصايا ألبانية" الذي صدر في السنة التي ترك فيها ألبانيا (1944) إلى المضي (إيطاليا) والذي يجمع بين التاريخ والفكر والتجربة الحياتية والسياسية للمؤلف.

Mehdi Frasheri, Problemat Shqiptare, Tirane (Ilirian) 2000, p. 12. (11)

(12) المرجع السابق، ص 16.

(13) المرجع السابق، ص 45.

(14) المرجع السابق، ص 45.

(15) المرجع السابق، ص 55. يعرف المؤلف هنا، وهذه من الشهادات الواردة من داخل البكاشية، أن السدي يستعمل البكاشية لا يحتاج إلى أن يوضحاً سوى مرة واحدة، حيث أن هذه المصنوع يؤدي إلى فصل دنوبه السابقة. وبالأستناد إلى الحديث السوي "أنا مدينة العلم وعلى بها عجز البكاشية أن الكثير من آيات القرآن لا يفهم حسب الظاهر وإنما حسب المعنى الذي كان يعرف الإمام علي ومن بعده الأئمة وصولاً إلى حاجتي بكتابات مؤسس الطائفة، وربما يعاقب بشرط الحزم فإن البكاشية لعدم أن الحرم هو السكر وليس الشرب في حد ذاته. إلخ.

(16) المرجع السابق، ص 56.

(17) المرجع السابق، ص 92.

(18) المرجع السابق، ص 89.

(19) المرجع السابق، ص 87.

(20) المرجع السابق، ص 184.

(21) المرجع السابق، ص 150.

(22) المرجع السابق، ص 155.

(23) المرجع السابق، ص 157.

(24) كانت إيطاليا الفاشية قد احتلت ألبانيا في نيسان 1939 وضمتها إلى التاج الإيطالي. ومع استلام إيطاليا في أيلول 1943 سارعت ألمانيا النازية إلى إرسال قوات لها من الدول المحورة لتحتل القواعد الإيطالية. وقد أعلنت قيادة القوات الألمانية هذه المناسبة أنها أتت لـ "مساعدة" ألبانيا على استعادة استقلالها. وهكذا تشكل "المجلس التنفيذي المؤقت" برئاسة إبراهيم بيتشاكو الذي أعاد إعلان استقلال ألبانيا في 11 أيلول 1943. ثم التأم "المجلس القومي" في 16 تشرين الأول 1943 الذي شكل "المجلس الأعلى للصياغة" برئاسة مهدي فراشري وعضوية ثلاثة ممثلين جميعاً الطوائف الدينية الأربعة (مع فؤاد ديرا وأنطون هاراي ولف نوسي). وبكونه رأس الدولة (إلى أن يتم التوافق على نظام حكم جديد) فقد عين مجلس الوصاية في تشرين الثاني 1943 رجب متروقيسا رئيساً للحكومة الألبانية الجديدة.

Hysni Myzyri (redaktor), Historia e Shqiperise dhe e shqiptareve, Prizren 2001, pp. 303-304.

(25) في عام 2000 صدرت المؤلفات الأدبية لمهدي فراشري في كتاب واحد مع مقدمة لسائد صاح باشوتا S. Bashota في بريشتا، كما وصدر له كتابه "قضايا ألبانية" في تيرانا في عام 2000 أيضاً. أما مذكراته التي نجت بأعجوبة فقد صدرت في تيرانا خلال صيف 2005. للمزيد حول مذكراته انظر مقالتنا: مهدي فراشري - من العثمانية إلى العلمانية المتصالحة مع الدين، جريدة "العقد" عمان، 2005/12/10.

الإسلام والفاشية

بعد اكتمال الوحدة الإيطالية في 1870 برزت مطامع إيطاليا التوسعية في اتجاه بلدين، ليبيا وألبانيا، كمعبرين استراتيجيين لبقية المناطق التي ترغب في السيطرة عليها. فإيطاليا كانت ترى في ليبيا رأس جسر للتوغل في أفريقيا بينما كانت تعتبر ألبانيا قاعدة انطلاق للتوغل في البلقان. ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة لكل بلد في مخطط السياسة الإيطالية التوسعية كان على روما أن تأخذ في عين الاعتبار الرابطة المشتركة بين البلدين (الإسلام)، الدين الذي كان قد منح السكان مناعة معينة ضد الاستسلام للآخر. وفي مطلع القرن العشرين بدأت إيطاليا العمل بشكل جدي لإنجاز مخططاتها التوسعية سواء في ليبيا أو في ألبانيا، واستفادت لتحقيق ذلك من الظروف التي كانت تتفاعل في هذين البلدين الذين كانا في إطار الدولة العثمانية⁽¹⁾.

ففي صيف 1911 هبت انتفاضة جديدة في ألبانيا الشمالية والجنوبية في إطار المطالبة بالحكم الذاتي، ولجأت الحكومة العثمانية إلى إرسال تعزيزات عسكرية من آسيا الصغرى لكي لا يفلت الموقف من يدها في البلقان. وفي هذه الظروف، حين كانت استنبول متورطة في العمليات العسكرية ضد الألبانيين والتي كادت أن تؤدي إلى حرب مع الجبل الأسود، قامت إيطاليا في أيلول 1911 بإعلان الحرب على الدولة العثمانية والمهجوم على ليبيا لاحتلالها⁽²⁾. ومع أن القوات الإيطالية تمكنت في البداية من احتلال الساحل الليبي، إلا أنها بقيت محاصرة هناك أمام عنف المقاومة الليبية. وبعد صعود الفاشية في إيطاليا ووصولها إلى السلطة في 1922 أمر موسوليني فوراً بـ "إعادة احتلال ليبيا". وهكذا لجأت القوات الإيطالية في ليبيا إلى البطش بالمقاومة وترويع السكان حتى تمكنت أخيراً في 1931 من احتلال ليبيا⁽³⁾.

وبعد سياسة البطش بالمقاومة (إعدام عمر المختار في 1931) حاولت السلطات الإيطالية الترويج لسياسة روما الإسلامية الجديدة مع اندلاع حرب

الحبيشة في 1936 بكونها لـ "تحرير" المسلمين هناك، وهو ما وجد له صدى في المشرق (شكيب أرسلان وغيره) بسبب العداء المشترك للإنجليز⁽⁴⁾. وفي هذا الإطار فقد عمد المارشال باليو حاكم طرابلس الغرب في احتفال كبير خلال آذار 1937 إلى تقديم سيف إلى موسوليني وإطلاق لقب "حامي الإسلام" عليه، وهو ما جوبه بردود أفعال مختلفة في المشرق⁽⁵⁾.

وفي الواقع لقد صاحب الاندفاع الإيطالي على ليبيا نشاط روما على الجبهة الأخرى- ألبانيا. وفي هذا الاتجاه كانت مطامع إيطاليا التوسعية تنبع من رغبة روما في غرس وجودها في ألبانيا لتجعل من البحر الأدرياتيكي "بحراً إيطالياً داخلياً"⁽⁶⁾. وفي البداية لجأت إيطاليا، كما فعلت مع ليبيا، إلى المساومات مع الدول المجاورة والأوروبية لابتلاع ألبانيا. وهكذا، في معاهدة لندن السرية 1915، اعترفت هذه الدول لإيطاليا بالحق في احتلال قسم من ألبانيا وضّمه إلى الخارطة الإيطالية وتشكيل دولة ألبانية هزيلة تشمل المناطق التي يسكنها المسلمون على أن تكون تحت الهيمنة الإيطالية⁽⁷⁾. وبالفعل قامت إيطاليا باحتلال مدينة فلورا Vlora الساحلية وتوغلت في الداخل، بينما أعلنت في تموز 1917 "وحدة واستقلال كل ألبانيا تحت حماية مملكة إيطاليا". وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سعت إيطاليا إلى تثبيت احتلالها عبر مؤتمر السلم في باريس إلا أن الشعب الألباني هبّ للمقاومة وتمكن في النهاية، في تموز 1920، من إرغام القوات الإيطالية على الانسحاب من ألبانيا باستثناء جزيرة سazan الاستراتيجية⁽⁸⁾. وقد جاء هذا الانسحاب تحت تأثير عوامل أخرى، ومنها انشغال القوات الإيطالية في المعارك مع المقاومة الليبية المستميتة.

بعد استقرار الدولة الألبانية، وصعود الفاشية في إيطاليا خلال 1923، عادت روما إلى إنحاز خططها في ألبانيا بأسلوب جديد عن طريق التغلغل الاقتصادي والسياسي والعسكري للسيطرة على البلاد في النهاية. وهكذا في عام 1926 وقعت تيرانا، تحت تأثير هذا التغلغل الإيطالي، "حلف الصداقة والأمن" مع إيطاليا وفي 1927 "اتفاقية التحالف والدفاع"، وهذا أصبحت ألبانيا تحت التبعية الإيطالية⁽⁹⁾. وفي هذا الاتجاه كان الرهان الإيطالي على الكنيسة الكاثوليكية الألبانية قد أعطى

ثمّاره وتحولت هذه الكنيسة إلى قاعدة داخلية تروّج لما تخطط له روما في ألبانيا. ففي هذه الظروف دفعت إيطاليا حكومة تيرانا إلى إقامة علاقات خاصة مع الفاتيكان ومنح الكنيسة الكاثوليكية امتيازات خاصة في ألبانيا لم تكن تتمتع بها "الجماعة الإسلامية الألبانية" التي كانت تمثل غالبية السكان⁽¹⁰⁾. وهكذا في 1927، بعد إقامة العلاقات مع الفاتيكان، التزمت الحكومة الألبانية بتزويد الكنيسة الكاثوليكية في ألبانيا بمساعدة سنوية تصل إلى 200 ألف فرنك ذهبي⁽¹¹⁾.

وفي هذا الإطار كثفت روما جهودها منذ مطلع الثلاثينات لنشر التأثير الإيطالي/الفاشي في صفوف الشباب ومن خلال المدارس، وذلك بتقديم المنح الكثيرة للطلبة الألبان للدراسة في إيطاليا والتوسع في تعليم اللغة/الثقافة الإيطالية في المدارس الألبانية⁽¹²⁾.

وفيما بعد حين حاول البرلمان الألباني في آخر لحظة، خلال 1933، أن يحد من امتيازات الكنيسة الكاثوليكية جاء الأسطول الإيطالي في مظاهرة عسكرية إلى السواحل الألبانية في حزيران 1934 وأرغم الحكومة الألبانية على التراجع تحت تهديد السلاح عن قرارات البرلمان. وخلال هذه الأزمة انتقلت الكنيسة الكاثوليكية الألبانية تماماً إلى صفّ النظام الفاشي في إيطاليا إلى حد إلحاحها على تعيين "ملك كاثوليكي" على ألبانيا مع أن الكاثوليك كانوا لا يشكلون عهدئذ أكثر من 10% من عدد السكان. فخلال هذه الأزمة أكد رئيس الأساقفة لازر ميذا Lazer Mjeda أن "الأمّل الوحيد للبلاد أن يكون لها ملك كاثوليكي" وذلك لأن الكاثوليك هم "القوة الوحيدة لتحديث وتطوير البلاد والقوة الوحيدة التي يمكن لإيطاليا أن تعتمد عليها بثقة"⁽¹³⁾.

بعد نجاح عرض العضلات الإيطالي على الساحل الألباني وتراجع حكومة تيرانا لجأت روما إلى تسريب ونشر الأدبولوجية الفاشية في ألبانيا. ففي نيسان 1937 جاء إلى تيرانا وزير الخارجية الإيطالية تشيانو وتبعه في ذلك الشهر الدماغ الفاشي جوفان جيرو G.Giro الذي تولى مسؤولية تنظيم الدعاية الفاشية في ألبانيا. وعقب هذا قامت روما بالتشاور مع جيرو وغيره من الخبراء الفاشيين بوضع خطة شاملة تهدف في مرحلتها الأولى إلى "تشكيل منظمات توليتارية للشبيبة الألبانية

وبروح فاشية تامة"، وفي مرحلتها الثانية والنهائية إلى "طلّينة الشعب الألباني" (14). وقد تمّ فعلاً في تموز 1937 تأسيس "لجنة العمل" في مدينة كورتشا Korea لنشر الأفكار الفاشية. وبعد هذا أخذ الحزب الفاشي في روما بمول هذه اللجنة، عن طريق السفارة الإيطالية في تيرانا، ويزودها بالتعليمات اللازمة لطبع الكتب الفاشية في الألبانية لتشكّل الأرضية النظرية للحركة الفاشية في ألبانيا (15).

وبالمقارنة مع الكنيسة الكاثوليكية الألبانية، التي كانت بالتنسيق مع الفاتيكان القاعدة الأساسية للسياسة الإيطالية الفاشية، نجد أن الجماعة المسلمة الألبانية كانت مستحفظة في موقفها إزاء هذا الاندفاع الفاشي في اتجاه ألبانيا. ففي ذلك الحين، في الثلاثينات كانت مجلة "الصوت السامي" Zani i nalte، التي كانت تصدرها منظمة "النور الإلهي"، هي المجلة الإسلامية الوحيدة في ألبانيا. وفي هذه المجلة لا نجد خلال هذه الفترة أي تعاطف مع الفاشية التي كانت تبدو في الأفق الألباني. وعلى العكس من هذا كان موقف المجلة "يساريا" في طرحه للإسلام. فمن ناحية نجد في هذه المجلة حملة شديدة على الرأسمالية، "اللغة الرهيبة للعصر الحديث"، القائمة على التراكم الربوي للرأسمال الذي حرّمه الله في القرآن (16). ومن ناحية أخرى كانت هذه المجلة تؤكد على أن الإسلام قد وصل في تطبيقه للعدالة الاجتماعية والمساواة إلى ذلك الحد الذي يتساوى فيه مع الاشتراكية، وحتى أن الإسلام لا يوجد فيه ما يتعارض مع الاشتراكية فيما لو لم تنف هذه الملكية الخاصة (17).

في نهاية الثلاثينات، وبعد أن كانت القوات الإيطالية قد انتهت من مجازرها في ليبيا، انتقلت روما للعمل العسكري على الجبهة الأخرى في ألبانيا بعد أن كانت الظروف قد نضجت نتيجة للتغلغل الفاشي في البلاد. وهكذا في صباح 7 نيسان 1939 أرسلت روما 40 ألف جندي لاحتلال ألبانيا، وقام البابا بيو الثاني عشر بـ "مباركة" هؤلاء الجنود الإيطاليين لرسالتهم "التحررية". وقد قوبل هذا الاحتلال الفاشي لبلد صغير كألبانيا بصمت مثير في العالم، حيث قامت الولايات المتحدة وفرنسا فقط بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، حتى أن عصبة الأمم تصرف و كأن شيئاً لم يحدث، بينما جاءت ردة الفعل الفريدة في البلاد العربية حيث اندلعت المظاهرات الاحتجاجية في الجزائر وسوريا الخ (18).

بعد عدة أيام من الاحتلال شكل الإيطاليون "مجلساً تشريعياً" ممن ارتضوا التعاون معهم من الألبانيين، وفي 12 نيسان أعلن هذا المجلس وحدة ألبانيا مع إيطاليا وتقدم تاج ألبانيا إلى الملك الإيطالي فيكتور عمانوئيل الثالث الذي أصبح يدعى الآن "ملك إيطاليا وألبانيا". وفي الواقع كانت الكنيسة الكاثوليكية الألبانية قد رحبت فوراً بهذا التحول حتى أن مجلة "نجم النور" نشرت مقالاً ترحيبياً قالت فيه أن "هؤلاء الذين يأتون إلى أرضنا بشعلة الحب ونور الثقافة والعدالة قد وضعوا لأنفسهم رسالة سامية: أن يُحيوا بلداً مسكيناً"⁽¹⁹⁾. وفي هذه الظروف تصرف رومانيا الفاشية في ألبانيا كما في إيطاليا. ففي حزيران 1939 تم تشكيل "الحزب الفاشي الألباني" كامتداد للحزب الفاشي في إيطاليا، الذي أصبح الحزب السياسي الوحيد في ألبانيا، ووضع هذا الحزب تحت التوجيهات المباشرة لموسوليني⁽²⁰⁾. وبعد حوالي شهرين من الاحتلال والضم أوضحت جريدة "الفاشية" في عددها 1939/6/30 أن الهدف من ذلك "طلينة" ألبانيا لـ "تصبح بلداً فاشياً خلال وقت قصير". وفي هذا الإطار أدخلت إلى المدارس في ألبانيا التحية الفاشية والزي الفاشي إلخ⁽²¹⁾.

ومع أن البابا كان قد بارك القوات الإيطالية التي انطلقت لاحتلال ألبانيا، وهو ما رحبت به الكنيسة الكاثوليكية في ألبانيا، إلا أن الحكومة الفاشية (التي كان يمثلها نائب الملك الجنرال جياكوموني) بدأت منذ الأيام الأولى للاحتلال باتباع سياسة جديدة إزاء المسلمين في ألبانيا. فقد رأت رومانيا المشغلة آنذاك بمزيد من التوسع في العالم الإسلامي أنه ليس في مصلحتها في بلد بغالبية مسلمة أن تحابي الأقلية الكاثوليكية⁽²²⁾. وهكذا فقد حرص موسوليني في الأيام الأولى للاحتلال الإيطالي على أن يكشف عن رغبته في بناء جامع كبير في روما نظراً لأنه أصبح هناك "سنة ملايين مسلم إيطالي" (بعد احتلال ليبيا والحبشة وألبانيا)، وهو ما أثار استعاض الفاتيكان⁽²³⁾. ويبدو أن أهم "إنجاز" لروما في هذا السياق كان كسب رئيس "الجماعة المسلمة الألبانية" المفني العام د. بهجت شاباتي B. Shabati إلى صفهم حيث أيد في أكثر من مناسبة خلال نيسان 1939 "تحرير" إيطاليا لبلادها، و"إنقاذ" موسوليني للمسلمين أيضاً في ليبيا والحبشة⁽²⁴⁾.

وهكذا فقد أخذت السلطات الإيطالية توزع المساعدات المالية على كل الجماعات الدينية في ألبانيا (وليس على الأقلية الكاثوليكية فقط) مما جعل الأغلبية (المسلمة) تنال حصة الأسد من تلك المساعدات التي أصبحت توجه الآن لبناء وترميم الجوامع أيضاً⁽²⁵⁾. وقد ساعد هذا "الجماعة المسلمة الألبانية" على أن تصدر ابتداءً من أيلول 1939 مجلة شهرية في اللغة الألبانية "الثقافة الإسلامية" Kultura islame. وفي هذا الإطار قامت وزارة الدفاع الفاشية في تموز 1940 بالاعتراف بالأعياد الإسلامية وتمكين الجنود المسلمين من الاحتفال بيوم الجمعة، الشيء الذي لم يكن يتمتع به الألبانيون في السابق⁽²⁶⁾. وقد تتوجت هذه السياسة الفاشية الجديدة بزيارة الملك فيكتور عمانوئيل الثالث لتيرانا في شهر أيار 1941. فقد حرص الملك على مجاملة المسلمين وزار الجامع العتيق في تيرانا، حيث ألقى أمامه ممثل "الجماعة المسلمة الألبانية" خطبة بالغ فيها في التزلف حتى أنه قال فيها: "لأول مرة ينعم العنصر الإسلامي بهذه الحرية في ألبانيا وهو يشعر أن الإمبراطور قد قرر أن يؤمن هذه الحرية لكل العالم الإسلامي"⁽²⁷⁾. وهكذا، بعد كل ما قامت به القوات الإيطالية من مذابح جماعية للمسلمين في ليبيا، أصبح هذا الملك الإيطالي مجاهداً يسعى لـ "تأمين الحرية لكل العالم الإسلامي".

وقد أرادت روما بهذه السياسة الجديدة أن تكسب الغالبية الألبانية في صفها لخدمة مخططاتها الجارية/القادمة في البلقان والعالم الإسلامي. فقد قامت بالاتفاق مع حليفاتها ألمانيا النازية، بعد الهجوم المشترك على يوغسلافيا في نيسان 1941 وتفتيتها، بضم معظم كوسوفو ومكدونيا الغربية إلى ألبانيا مما كان يعني تحقيق الحلم الألباني (توحيد الألبان فيما يسمى "ألبانيا الكبرى") وضم المزيد من المسلمين إلى "العرعة" الإيطالية. وهكذا فقد بادرت روما بهذه المناسبة إلى تخصيص مساعدة مالية عاجلة بقيمة 450 ألف ليرة لرجال الدين المسلمين في كوسوفو، ومساعدة أخرى بقيمة كبيرة (812,500 ليرة) لترميم أحد الجوامع التاريخية في كوسوفو (جامع ستان باشا في بريزرن) الذي تعرض لأضرار خلال "الحكم اليوغسلافي"⁽²⁸⁾. وبهذا كانت روما تتوقع من غالبية الألبان أن يؤيدوها في الحرب القادمة مع اليونان (تشرين الأول 1941) بحجة "تحرير" الألبانيين المسلمين هناك من الاضطهاد⁽²⁹⁾.

ونتيجة لهذه التغيرات التي حصلت (تضاعف عدد المسلمين في "ألبانيا الكبرى") شجعت السلطات الإيطالية في حزيران 1941 على إعادة تنظيم المؤسسة التي تمثل المسلمين في الدولة (الجماعة المسلمة الألبانية) حيث أصبح الآن على رأس المؤسسة "مجلس العلماء" المؤلف من خمسة أعضاء يعينون جميعاً بقرار من نائب الملك/الإمبراطور في تيرانا بدلاً من "المجلس العام" السابق الذي كان ينتخب من القاعدة. وقد سمح هذا بدوره في صيف 1942 بتغيير الرئيس/المفتي العام د. شاباتي وتعيين الشيخ شريف لانغو Sh. Langu بدلاً منه بعد أن اقنعت روما بأن د. شاباتي الذي تطرف كثيراً في دعم الاحتلال الإيطالي والفاشية لم يكن يتمتع بتأييد غالبية المسلمين في ألبانيا⁽³⁰⁾.

وفي غضون ذلك لم تقصّر السلطات الفاشية في إبراز اهتمامها المخادع بكل ما يتصل بالإسلام والمسلمين. ففي 1942 قام نائب الملك في ألبانيا بمنح مفتي تيرانا محرم مولا هي M.Mullahi وسام أسكندر بك برتبة ضابط أكبر⁽³¹⁾. وقد وصل هذا النفاق إلى حد أن السلطات الفاشية في روما أعدت احتفالاً حاشداً بالمولد النبوي في آذار 1942 بحضور الضباط الفاشيين الكبار، الذين "خدموا" الإسلام في ليبيا، ورئيس الحرس الملكي الألباني الجنرال الإيطالي ليزوني Lissoni، حيث جرى الحديث عن "عظمة الإسلام واهتمام المستشرقين والإيطاليين برفع شأنه"⁽³²⁾.

وربما هذا يهون أمام ما قامت به "الجماعة المسلمة الألبانية" في مجال آخر، ألا وهو التورط في نشر الكتابات التي تهدف إلى فشّة الإسلام، أي تحويله إلى دين يبرر الفاشية. فمع أن مجازر إيطاليا ضد المسلمين في ليبيا كانت قد هزت العالم الإسلامي، وحتى العالم "المتحضر"، نجد أن اهتمامات "الجماعة المسلمة الألبانية" كان منصّباً على أعمال الإنجليز ضد الإسلام حتى أن هذه الجماعة أصدرت كتيباً في اللغة الألبانية خلال 1941 بعنوان "الإنجليز ضد الإسلام"⁽³²⁾.

وربما هذا يهون أيضاً أمام الكتيب الآخر الذي أصدرته "الجماعة المسلمة الألبانية" بعنوان "الإسلام والفاشية"، الذي لم يتضمن اسم المؤلف مع أن لدينا ما يشير إلى أن مؤلفه هو د. شاباتي⁽³³⁾ المفتي العام لألبانيا الذي كان قد امتدح

إيطاليا لاحتلالها ألبانيا في نيسان 1939. وأول ما يصدم المرء في هذا الكتيب صورة الغلاف، التي تصوّر موسوليني وهو يرفع السيف عالياً فوق حصانه، والتي كتبها تحتها "الرئيس السامي للفاشية - حامي الإسلام". وفي الواقع أن هذا الكتيب يمثل مدى تغلغل الفاشية وسيطرتها على كل مجال في ألبانيا.

يتألف هذا الكتيب من قسمين متداخلين. ففي القسم الأول يقوم المؤلف بتعريف عام ومبسط للإسلام لكي ينتقل إلى مقارنة الإسلام بالفاشية في القسم الثاني، وذلك لإثبات انسجام مع الفاشية انطلاقاً من أطروحته الأيديولوجية التي يصيغها كما يلي:

"الإسلام الأصولي يتمثل في فترة حكم الخلفاء الراشدين وهذا الإسلام كان لا يمكن أن يتعارف مع أي نظام آخر، ولكن الآن مع بروز الفاشية: أصبح لدينا الآن تعبير مرادف تماماً للإسلام"⁽³⁵⁾.

ونجد من الضروري منا أن نستوفي أولاً الأدلة والمقارنات التي ساقها المؤلف لدعم أطروحته حول الانطباق، وليس مجرد الانسجام، بين الإسلام والفاشية:

1 - في القرآن الكريم لدينا "الذين يؤمنون بالغيب..." (البقرة 3) ومعنى الإسلام يراد به "الإقناع" و"الخضوع". وفي القرآن الكريم أيضاً "أن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله" (الصف 4). وهذه تنسجم مع الشعار الأساسي للفاشية: "الإيمان - الاقتناع - الحرب"⁽³⁶⁾.

2 - في القرآن الكريم لدينا "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى" (النجم 35) و"أن الله يأمر بالعدل والإحسان" (النمل 90). والتحية التقليدية للمسلمين هي "السلام عليكم" التي تعني "السلام" و"الخلاص". وفي المقابل تحض الفاشية على العمل: "العمل فوق كل شيء" و"السلام مع العدالة"، كما أن التحية الفاشية لها معنى التحية الإسلامية أي "الخلاص"⁽³⁷⁾.

3 - الخليفة الثاني للمسلمين عمر بن الخطاب يقول بما معناه "الحكم الذي لا يستجيب لصوت الشعب ليس بحكم". وفي المقابل نجد في الفاشية أن "النظام هو الشعب" وتعبير موسوليني "توجهوا إلى الشعب"⁽³⁸⁾.

4 - في القرآن الكريم لدينا "اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمي

ورضيت لكم الإسلام ديناً" (المائدة 3). وفي المقابل نجد أن "الثورة الفاشية تتضمن في ذاتها كل الميزات الضرورية لتحقيق السعادة في العالم" و"الفاشية كفكرة وعقيدة عمل هي اليوم متكاملة... ولا يمكن أن تكون غير ذلك" (39).

5 - الأحزاب ممنوعة في الإسلام ويكتفي المؤلف لدعم هذا بذكر رقم السورة والآية فقط (الأنعام 160) أي "من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسبئية فلا يجزى إلا مثلها وهم لا يظلمون". كما يذكر المؤلف دعماً لذلك آية "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى" (النمل 90). ويسرد المؤلف بعد هذه عدة آيات أخرى: "وإذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل" (النساء 58) و"وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم" (الشورى 15). وفي مقابل هذا نجد ما يلي: "الفاشية نظام يريد أن يمنع الانقسام... ويعمل على تطبيق العدالة، العدالة الحقيقية وليس العدالة الجزئية، التي هي فوق الجميع وضد أولئك الذين لا يدركون وظيفتها الواقعية والسامية" (40).

6 - في القرآن الكريم لدينا "إن الله يأمر بالعدل" (النمل 90) ويضيف المؤلف من عنده عبارة "ولو بالقوة". وفي مقابل هذا يستشهد المؤلف بموسولين: "القوة يجب أن تصاحب العدالة دائماً" (41).

7 - يذكر المؤلف جملة بين مزدوجتين دون ذكر أي مصدر لها: "بعض الجاهلين يدعون المسلمين شعب السيف لأنهم يطبقون العدالة". وفي مقابل هذا يذكر هذا أيضاً جملة تعبر عن رأي الغير في الفاشية: "وصف أحد الخطباء الفاشيين بأنهم المؤمنون البرابرة الجدد" (42).

8 - الإسلام يرفض الانتفاضة/الثورة ويمنع الروابط السرية ويستشهد المؤلف لدعم هذا الرأي بآية "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى" (النمل 90)، ويؤكد على أن الإسلام يحض على احترام "الوضع القائم" إذا كان عادلاً. وفي مقابل ذلك يذكر أن الفاشية "تلزم موظفي الدولة والمؤسسات بعدم المشاركة في الروابط ولو أن مجرد بعض نشاطها سري أو غامض... (43)".

9 - الإسلام يراقب ثروة الأفراد بواسطة الزكاة التي تدفع المسلمون لتشفيل رؤوس أموالهم. ويذكر المؤلف أن القرآن يشرع ضبط السفهاء (المبددون للأموال في غير الوجوه الصحيحة ومراقبة تصرفهم بالثروة: "ولا توتروا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً" (النساء 5). وفي مقابل هذا يذكر المؤلف أن "القضية الاجتماعية لا يمكن أن تترك تماماً في يد الأفراد بل تقوم بمراقبتها الحكومة الفاشية" (44).

10 - في القرآن الكريم لدينا "وأن ليس للإنسان: إلا ما سعى" (النجم 35) و"فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره. ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره" (الزلزال 7-8)، وفي الحديث النبوي ما معناه "من يموت دون عمله فهو شهيد". وفي مقابل هذا يستشهد المؤلف بجملة لموسوليني: "الحق ينبع من العمل المنجز" (45).

11 - في القرآن الكريم لدينا: "إن الله لا يحب كل مختال فخور" (الحديد 23) و"لا تقنطوا من رحمة الله" (الزمر 53)، وفي الحديث النبوي "اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل". وفي مقابل هذا يستشهد بما يلي من الأديولوجية الفاشية: "الفاشية هي الجرأة والشجاعة ومواجهة الخطر، واحتقار أولئك الذين يريدون ملئ بطونهم وأولئك الذين يبحثون عن الترف، والاستعداد للتضحية في الحياة الشخصية والجماعية وازدراء الكسل" (46).

12 - الإسلام عالمي، وفي الحديث الشريف "أعط العامل حقه قبل أن يجف عرقه". وفي مقابل هذا يذكر المؤلف أن "الفاشية عالمية لأنها تحل أهم المشاكل وخاصة مشاكل العمال. وهذه هي المشكلة الرئيسية التي يواجهها العالم اليوم" (47).

13 - في القرآن الكريم لدينا "وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم" (الإسراء 35) و"فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم" (الأعراف 85). وفي مقابل هذا يستشهد المؤلف بإحدى الفقرات الفاشية: "من واجب الروابط المهنية لأرباب العمل أن تعمل بأي شكل على زيادة الإنتاج وتحسينه وتخفيض أسعاره" (48).

14 - الإسلام يحض على الاهتمام بإزالة العثرات من الطرق وكل ما يسيء إليها. وفي مقابل هذا يذكر المؤلف ما تؤكد عليه الفاشية: "الطريق دليل التحضر" (49).

15 - في الحديث النبوي "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد". وفي مقابل هذا يذكر المؤلف أن "الفاشية فتحت عدداً لا يحصى من المدارس واهتمت بشكل خاص بالتربية والثقافة" (50).

16 - المرأة في الإسلام ربة البيت وشريكة الزوج وأم الأولاد، التي تمتد اللجنة تحت أقدامها، وهي تشارك في مختلف النشاطات الاجتماعية والقومية. ومن ناحية أخرى يذكر المؤلف: "المرأة في الفاشية هي قبل كل شيء زوجة الرجل وروح البيت وحامية شعلة... ولا بد أن تعرف كيف ترشد أولادها بالحب في خطواتهم الأولى، في أن تجعل منهم رجالاً بطباع الجنود الأقوياء والأبطال" (51).

17 - في الحديث النبوي "تناكحوا تكاثروا" و"تزوجوا الودود الولود". وفي مقابل هذا يستشهد المؤلف بوصية الفاشية: "مزيداً من الولادات وقليلًا من الوفيات" (52).

18 - في القرآن الكريم لدينا: "ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق" (الإسراء 31)، وفي الحديث النبوي "الجنة تحت أقدام الأمهات"، وفي مقابل هذا يذكر المؤلف أن الفاشية هي "العمل على حماية الأم والطفل" (53).

19 - لإسلام يتصف بالتسامح، يحمي معابد الآخرين ولا يمس أبداً حقوق رجال الدين المسيحيين. وفي مقابل هذا يستشهد المؤلف بأحد مبادئ الفاشية: "الفاشية تؤمن بالله وتؤيد جميع الأديان" (54).

في هذه المقارنات التي عقدها المؤلف بين الإسلام والفاشية تبدو أولاً العقلية الانتقائية السائدة من الموقف الأديولوجي المسبق للمؤلف، الذي يريد للقارئ أن تعميه الأشجار عن رؤية الغابة. ففي حالة هذا الموقف الانتقائي من الإسلام، الذي يقدم هذا الكتيب نموذجاً نمطياً له، أصبح ويصبح من السهل "مصالحة" الإسلام مع أية أديولوجية سائدة، وبالتحديد "تطبيع" الإسلام مع أي نظام أديولوجي سائد. ومع هذا تبدو لنا ثلاث ملاحظات أساسية على هذه المقارنة القسرية بين الإسلام والفاشية كما تبدو في هذا الكتيب:

• في بعض الأدلة لا يوجد أي انسجام منطقي بين الآيات القرآنية والمبادئ الفاشية، بل أن المؤلف يعتمد أحياناً إلى اللف والدوران حول النص القرآني

لكي ينسجم مع المبادئ الفاشية. ففي الفقرة السادسة يستشهد بالآية القرآنية "إن الله يأمر بالعدل" ويضيف من عنده ببساطة عبارة "ولو بالقوة" وذلك لكي ينسجم مع رأي موسوليني "القوة يجب أن تصاحب العدالة دائماً". وهذه العقلية يقرر ببساطة منع الإسلام للأحزاب ويستشهد على ذلك بآية "وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى" وكان الديمقراطية وتعدد الرأي أصبحت تدخل تحت باب "الفحشاء والمنكر والبغى".

• في هذه المقارنة القسرية بين الإسلام والفاشية محاولة فاشلة لإجهاض كل مقاومة ألبانية للاحتلال الفاشي للألباني. فالإسلام، كما رأينا حسب المؤلف، يمنع الأحزاب السياسية وهذا يعني أن المسلمين في ألبانيا لا يحق لهم التفكير في تشكيل حزب بل الانصياع إلى الحزب الوحيد في البلاد، أي "الحزب الفاشي الألباني" الذي لم يكن إلا امتداد للحزب الفاشي في إيطاليا. والأهم من هذا أن الإسلام، كما يطرحه المؤلف، يمنع الانتفاضة والثورة ضد "الوضع القائم" ويستشهد على ذلك بالآية القرآنية "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإتقاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى" (النمل 90). وهكذا استناداً إلى "وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى" يصادر المؤلف حق المسلمين الألبانيين في مقاومة الاحتلال لبلادهم وفي الثورة ضد هذا الاحتلال.

• الملاحظة الأساسية حول هذه المقارنة بين الإسلام والفاشية تكمن في أن المؤلف لا يتعامل مع الفاشية كما هي في الواقع، سواء في ألبانيا أو في ليبيا، حيث ارتكبت أبشع المجازر في صفوف المسلمين. فالإسلام، كما يقول المؤلف، يتصف بالتسامح وحماية الكنائس المسيحية، وفي مقابل هذا يشدد على أحد مبادئ الفاشية التي "تؤمن بالله وتؤيد جميع الأديان". وفي الواقع أن التجبرة الفاشية سواء في ليبيا أو في ألبانيا، ومن خلال هذا الكتيب بالذات، تقدم لنا النموذج الفاشي في "تأييد جميع الأديان". فالفاشية تنشأ أولاً فئسنة البلد التي تحتله، بما في ذلك فئسنة الإسلام، والمسلمين فيه. وفي هذه الحالة فقط، عندما يصبح الإسلام فاشياً تحت الاحتلال الفاشي، يمكن حينئذٍ للفاشية أن "تؤيد" الإسلام في البلد الذي تحتله.

• إن هذه "المصالحة" بين الإسلام والفاشية، كما تبدو في حالة ألبانيا، قد تثير أكثر من سؤال بالمقارنة مع النموذج الليبي، حيث بقي الإسلام والمسلمون في حالة مقاومة أعنف لرفض هذا الاحتواء الفاشي. وفي الواقع أن نجاح هذا الاحتواء الفاشي لـ "الجماعة المسلمة الألبانية"، الذي يبدو بوضوح منذ الأيام الأولى للاحتلال، يرتبط بظروف شديدة الخصوصية. فحدود ألبانيا 1913 كانت قد ضمت حوالي نصف الألبانيين، الذين كانت غالبيتهم (حوالي 75%) من المسلمين، بينما بقي النصف الآخر بغالبية ساحقة من المسلمين (حوالي 95%) في إطار الحدود الجديدة للدول المجاورة (صربيا والجبل الأسود ويوغسلافيا بعد 1918). وقد راهنت إيطاليا في سياستها اللاحقة للتغلغل في ألبانيا والبلقان على بحث حلم "ألبانيا الكبرى"، التي كانت تثير عواطف الكثير من الألبانيين. وهكذا، بعد تحطم يوغسلافيا في نيسان 1941 أثر الهجوم الألماني، برزت الآن "ألبانيا الكبرى" بعد ضم معظم كوسوفو ومكدونيا الغربية (ذات الغالبية الألبانية) إلى ألبانيا وذلك بـ "فضل" إيطاليا. وتحقيق هذا "الحلم" تمكن النظام الإيطالي في بداية الأمر من احتواء الكثير من الألبانيين، بما في ذلك "الجماعة المسلمة الألبانية"، التي أصبحت بشكل أوضح في صف النظام الإيطالي بعد "لم الشمل". ففي "ألبانيا الكبرى"، التي بقيت بطبيعة الحال تحت الاحتلال الإيطالي، تصرف "الجماعة المسلمة الألبانية" على أساس أنها قد كسبت أكثر مما خسرت، لأن الحدود الجديدة أعادت إليها أكثر من نصف مليون مسلم ألباني - الذين كانوا حتى نيسان 1941 في إطار يوغسلافيا - وهذا ما جعل المسلمون في "ألبانيا الكبرى" يشكلون غالبية كبيرة (80%).

واستناداً إلى هذه الأرضية يمكن أيضاً تفسير موقف "الجماعة المسلمة الألبانية" من الانتفاضة ضد الحكم الإيطالي في ألبانيا. ففي كتيب "الإسلام والفاشية" كما رأينا وجدنا تبريراً "إسلامياً" يمنع الانتفاضة ضد الحكم الإيطالي. وفي الواقع أن "الجماعة المسلمة الألبانية" لم تتعاطف مع المقاومة اليسارية بقيادة الحزب الشيوعي الألباني لأنها، بالإضافة إلى خشيتها التقليدية من "الشبح الشيوعي"، كانت تخشى من أن التعاون بين الحزب الشيوعي الألباني والحزب الشيوعي اليوغسلافي قد يؤدي

إلى إعادة تقسيم الحدود، وبالتحديد إلى إعادة تقسيم المسلمين الألبانيين بين ألبانيا ويوغوسلافيا، وهو ما حدث بالفعل بعد وصول الحزبين إلى السلطة في خريف 1944. ولأجل ذلك فقد كان رموز "الجماعة المسلمة الألبانية" أقرب إلى المعسكر اليميني الليبرالي في الحرب الأهلية التي اندلعت في ألبانيا بعد استسلام إيطاليا في أيلول 1943 وانسحاب قواتها من ألبانيا⁽⁵⁵⁾.



مكتبة ومركز الوثائق الوطنية في ألبانيا



(1) لا توجد من الناحية القانونية في إطار الدولة العثمانية لم يكن هناك وجود لثلاثين بندق أسلحة أو أكثر باسم "ألبانيا"، وإنما كانت لثلاث ولايات متداخلة مع غيرها (ولاية طرابلس وولاية تونس في حالة ليبيا وأربعة ولايات في حالة ألبانيا هي الشقوردة وقوسود وكوسوفو ومسانو ونيشاد) ولذلك فإن ما يستخدم هنا (ليبيا وألبانيا) يدل على الحدود الحديثة لهذه الخيانتين المسميات كما استخدمت عليه بعد الحكم العثماني. وحول هذا لثلاثين بندق في المراجع العربية بالنسبة إلى ولاية طرابلس العربية/ليبيا، أذا قوماً معاً بالألبان في المفهوم العثماني (بلاد آل الأوطى)، فاعلموا أننا (المعطاة في "الموسوعة العربية الكبرى" ج 3، دمشق 2001، ص 191-206) وراجع الموسوع

Stavro Skendi, (ed), Albania, New York (Praeger) 1956.

Abas Ermenji, Albania, Paris (National Democratic Committee Free Albania) 1968.

Ramadan Marmullaku, Albania and the Albanians, Hamden (Archon Books) 1975.

Stefanaq Pollo, and Arben Puto, The History of Albania, Boston (Routledge and Kegan Paul) 1981.

The Academy of Sciences of PSR of Albania, The Albanians and Their Territories, Tirane (8 Nentori) 1985.

Miranda Vickers, The Albanians- A Modern History, London-New York (I.B.Tauris) 1995.

د. محمود علي الثالث، ألبانيا عبر القرن العشرين، طرابلس (جمعية الدعوة الإسلامية العالمية) 1991م.

وبلاحظ هنا على هذا الكتاب النادر عن ألبانيا في اللغة العربية أنه، وعلى الرغم من اعتماده على المراجع الإيطالية، نعلم تماماً من أية معطيات أو إشارات عن موضوع البحث، سياسة روما الفاشية لاحتواء المسلمين سواء في ليبيا أو ألبانيا.

G. Li. Arsh - I. G. Senkevici- N. D. Smirnova, Histori e shkurte e Shqypnise, (2) Prishtine 1967, pp, 165, 170

(3) للعربيد حول هذه الفترة أنظر: د. إ. بروشون، تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى 1969، ترجمة وتقديم د. عماد حاتم، طرابلس (مركز دراسة جهاد المسلمين) 1988، ص 192-213.

ويسوي دي ميزونا حاكم ولاية طرابلس أنه في أول لقاء له مع موسوليني بعد 3 أيام فقط من السرحف الفاشي على روما كانت الصورة واضحة لديه "نحب قبل كل شيء، إمادة احتلال ليبيا". أعليو دليل بوفا، الإيطاليون في ليبيا، ج 2، ترجمة د. محمود علي الثالث، طرابلس (مركز دراسة جهاد المسلمين) 1995، ص 12.

(4) نذكر الإشارة إلى أن شكيب أرسلان هاجم بعف في البداية قطاع الجيش الإيطالي في ليبيا وأثار الرأي العام الإسلامي مقالاته في مطلع الثمانينات، مما أدى إلى انتشار الدعوة إلى مقاطعة إيطاليا في العالم الإسلامي. ولكنه تحول بشكل مفاجئ، بانعاده روما بعد أن التقى موسوليني

ممرتين في شباط 1934 حيث أخذ بعدها بتوسط مع المقاومة الليبية لتلين موقفها إزاء إيطاليا ويش حملة ضد معاملة الحيشة للمسلمين مع مقارنة ذلك بالمعاملة الحسنة للمسلمين في أرتيريا التي احتلتها إيطاليا، وذلك مقابل تأييد موسوليني لقضايا العرب في المشرق (سوريا ولبنان وفلسطين). وقد شنت بعض الجرائد في المشرق (مثل "البلاغ وغيرها) حملة ضد هذه المواقف الجديدة لشكيب أرسلان متهمه إياه بتقاضي الموال من روما لقاء ذلك.

للمزيد حول هذا أنظر: ظاهر محمد صكر الحساوي، شكيب أرسلان - الدور السياسي الحق، بيروت (باض الرئيس للكتب والنشر) 2002، ص 164-171.

(5) يذكر أكرم زعير في يومياته كيف أنه حال سماعه للنبأ في 13/3/1937، عمد إلى كتابة مقالة عنيفة بعنوان "أبسن أنت يا صلاح الدين؟ من هو حامي الإسلام؟ إن للإسلام ربا يحميه يا موسوليني" نشرت صباح 14/3/1937 في جريدة "الدفاع". ويسرد زعير هنا كيف أن أحد رموز الحركة الوطنية الفلسطينية (أحمد حلمي باشا) لم يؤيده في ذلك اليوم بالنقد العنيف الموجه إلى موسوليني في المقالة المذكورة على اعتبار أنه يصب في صالح الإنجليز: يوميات أكرم زعير - الحركة الوطنية الفلسطينية 1935-1939، بيروت (مؤسسة الدراسات الفلسطينية) 1980، ص 282-283.

(6) Arsh- Senkevic-Smimova, Histori e shkurte, p. 179.

(7) المصدر السابق، ص 190، وللمزيد حول هذه المعاهدة:

J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East- A Documentary Record: 1914-1956, voll. 2 Princeton-London (D.Van Nostrand) 1956, pp. 11-12; Vickers, The Albanians, P. 87

(8) Muin Cami, Lufta Clirimtare antiimperialiste e popullit shqiptar ne vitet 1918-1920, Tirane 1969, p. 60

(9) Arsh- Senkevic-Smimova, Histori e Shkurte, p. 225

(10) في سنة 1927 كان عدد سكان ألبانيا 833519، ومن هؤلاء كان 563729 من المسلمين، و181051 من الأرثوذكس، و88739 من الكاثوليك:

T.Selenica, Shqiperia me 1927, Tirane 1928, pp. Cxli-Cxlv.

(11) Univerziteti shtetror i Tiranes, Historia e popullit shqiptar II, ribotim i Prishtines 1979, p. 569.

(12) Petrit Ymeri, "Perpjekjet per italianizmin e fashistizimin e shkollve te mesme ne vitet 30 e qendresa kunder tyre". Studime historike, nr. 2, Tirane 1990, PP. 41-51

(13) Viran Koka, "Ideologia reaksionare e klerit ne vitet 30 te shekullit XX", Studime historike 3, Tirane 1968, PP. 65-66.

(14) Historia e popullit shqiptar II, PP. 631-362

(15) Ibid., 632

- Zani i Nalt, Shkurt 1936, pp. 38-41, tetor-nentor 1936, P. 315, Koka (16)
ideologjia, P. 75
Ibid (17)
- Historia e popullit shqiptar II, P. 659 ; Hubert Neuwirth, Qendrese dhe (18)
bashkepunim ne Shqiperi 1939-1944 e perktheu Afrim Kici, Tirane (IDK)
2006, p. 16.
- Hylli i Drites, 3-4, Shkoder 1939, P. 148 (19)
Historia e Poupllit shqiptar I, p. 664 (20)
- Neuwirth, Ibid., P. 16
- (22) إزاء غملم وتذمر المقاصد المرسولي الأسقف نيفرس Nigris من هذا الوضع الجديد كتب نائب الملك الجنرال جياكوموني إلى وزارة الخارجية الإيطالية في كانون الأول 1939 ليوضح هذه السياسة الجديدة: "الأسقف نيفرس لا يعبر اهتماماً إلى أن إيطاليا لا يمكن لها ولا يجب عليها أن تظهر في ألبانيا بمظهر حامية الكنيسة...".
- Roberto Moroco dela Roka, Kombesia dhe feja ne Shqiperi 1920-1944, Tirane (Elena Gjika), 1994, P. 201.
- (23) المرجع السابق، ص 200.
- (24) في 19 نيسان 1939 وزعت الخارجية الإيطالية على بعثاتها الدبلوماسية البيان الذي أصدره المفتي العام د. شاباتي لكي تروجه بين المسلمين في البلدان المختلفة: "بصفتي رئيس الجماعة المسلمة الألبانية يسري أن أؤكد أن كل المسلمين الألبانيين قد استقبلوا بحماس تحرير وطنهم من قبل إيطاليا الفاشية. ونحن نعرف أنه حيثما يرفرف العلم الإيطالي المثلث الألوان يعيش المسلمون بحرية... وليسيا أفضل مثال على ما أقوله. ولذلك نعر بكل صدق عن إخلاصنا لملك ألبانيا الجديد فيكتور عمانوئيل الثالث، وعن اقتناعنا للدوتشي منقذ بلادنا".
- وبعد عشرة أيام أخرى (1939/5/1) نشرت الجريدة الإيطالية المعروفة "كوريري ديلا سير" مقابلة مع د. شاباتي امتدح فيها كثيراً موسوليني لأنه "أنقذ مسلمي الحبشة من الاضطهاد" ولأنه قبل بأن يكون "حامياً للإسلام في ليبيا": المرجع السابق، ص 208، 264.
- (25) المرجع السابق، ص 200.
- Kultura Islame, nr. 12, Tirane Korik 1940. (26)
- Kultura Islame, nr. 20-21, Tirane Pril-maj 1941. (27)
- (28) للمزيد حول ذلك أنظر دراستا: جامع ستان باشا في بريزر، مجلة "الفصل" عدد 329، الرياض 2004، ص 66-73.
- (29) للمزيد حول هذه الحرب ونتيجتها المتساوية على الألبان المسلمين أنظر: محمد م. الأرماتوط، "هل انتهت الحرب بين اليونان وألبانيا؟"، جريدة "الحياة".
- "ألبان اليونان ينظرون ويطالبون باسترداد أملاكهم"، جريدة "الحياة" 2002/7/16.
- (30) في 1042/7/1 كتب نائب الملك الجنرال جياكوموني إلى روما يقول عن د. شاباتي: "مع أنه

كسان بر صوبي بعمله في منصبه إلا لم يكن يمنع في هذا الوسط الإسلامي يعود حدوده كما
أعتقد من يشغل هذا المنصب المهم P212 Roka, Kombesia dhe feja,

Kultura Islame, nr. 8-9, Tirane 1942 (31)

Ibid. (32)

Inglizet kunder Islamit, Tirane p.d. (33)

Koka, Ideologjia, P. 75 (34)

Islami dhe Fashizmi, Tirane p.d. (35)

(36) المرجع السابق، ص 10

(37) المرجع السابق، ص 10-11

(38) المرجع السابق، ص 11.

(39) المرجع السابق، ص 11.

(40) المرجع السابق، ص 11.

(41) المرجع السابق، ص 11.

(42) المرجع السابق، ص 11.

(43) المرجع السابق، ص 11-12

(44) المرجع السابق، ص 12

(45) المرجع السابق، ص 12.

(46) المرجع السابق، ص 12.

(47) المرجع السابق، ص 12-13.

(48) المرجع السابق، ص 13.

(49) المرجع السابق، ص 11.

(50) المرجع السابق، ص 13.

(51) المرجع السابق، ص 13.

(52) المرجع السابق، ص 14.

(53) المرجع السابق، ص 14.

(54) المرجع السابق، ص 14.

(55) المرجع السابق، ص 13.

تجربة المسلمين تحت حكم الحزب الشيوعي

مع الاحتلال الإيطالي لألبانيا في 1939 أخذت المقاومة المسلحة تنتظم بالتدريج مع تبلور مواقف القوى السياسية في البلاد، التي توزعت من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وخاصة بعد مرسوم 11 نيسان 1940 الذي منعت السلطات الإيطالية بموجبه المظاهرات والاجتماعات. وهكذا أخذت تتجمع في الجبال وحدات مسلحة تقوم بشن العمليات الخاطفة على جنود الاحتلال وخاصة في مرتفعات ماتى Mati وميرديتا Miredita⁽¹⁾.

ومن بين القوى السياسية الصاعدة كانت هناك ثماني مجموعات شيوعية متنافسة (ما بين مؤيدة للاتحاد السوفيتي ومعارضة له/تروتسكية) ظهرت في الثلاثينات ولكنها بقيت محدودة الانتشار والتأثير بسبب خلافاتها الأيديولوجية. ومع الهجوم الألماني المباغت على الاتحاد السوفيتي في حزيران 1941 كلف "الكومنترن" الحزب الشيوعي اليوغسلافي (تأسس في 1919) بإرسال وفد إلى ألبانيا المجاورة للاتصال بهذه المجموعات الشيوعية وتقديم المساعدة لها كي تتوحد في حزب واحد وتقود "حرب التحرير" في ألبانيا على نمط يوغسلافيا. وقد استجابت لهذه المبادرة ثلاثة مجموعات ("مجموعة كورتشا" و"مجموعة شكودرا" و"مجموعة الشباب") اجتمعت في تيرانا في 8 تشرين الثاني 1941 وأسست "الحزب الشيوعي الألباني"⁽²⁾.

وقد أعلن الحزب الشيوعي الجديد بهذه المناسبة عن برنامج واسع الأفق بهدف استقطاب أكبر تأييد له، إذ أنه ركّز على توحيد الشعب الألباني من كل الأديان والأفكار لتنظيم انتفاضة مسلحة ضد الاحتلال وتشكيل "حكومة ديمقراطية شعبية". وقد أدت العمليات المسلحة الأولى التي قام بها شباب الحزب إلى استقطاب

بعض المستقلين الذين كانوا يقودون تشكيلات مقاومة مسلحة في الجبال مثل مسلم بيزا M.Peza (الضابط السابق في الجيش الألباني) وغيره. وفي أيلول 1942 بادر الحزب الشيوعي إلى تشكيل "جبهة التحرير الوطني" الذي دخل في قيادتها مستقلون مثل عباس كوبي A.Kupi ومسلم بيزا وغيرهم⁽³⁾.

ولكن مع ازدياد تأثير الحزب الشيوعي داخل "جبهة التحرير الوطني" بادرت الشخصيات القومية والليبرالية في تشرين الثاني 1942 إلى تشكيل تجمع سياسي عريض باسم "الجبهة القومية" برئاسة مدحت فراشري M.Fraseri الذي أخذ على عاتقه تنظيم مقاومة مسلحة للاحتلال والعمل لأجل ألبانيا جمهورية موحدة وديموقراطية وحرّة⁽⁴⁾. وكان من الواضح هنا أن الافتراق بين الطرفين كان على أساس قومي. فقد كان معظم إقليم كوسوفو بغالبيته الألبانية قد ضمّ إلى ألبانيا بعد انهيار يوغوسلافيا، ولذلك فقد ركزت "الجبهة القومية" على العمل لأجل ألبانيا "موحدة وديموقراطية واحدة". بما يفهم من ذلك بقاء كوسوفو مع ألبانيا، بينما كان الحزب الشيوعي الألباني يؤجل هذا الموضوع إلى ما بعد الحرب تحت تأثير الحزب الشيوعي اليوغوسلافي، الذي كان يأمل بأن تعود كوسوفو إلى يوغوسلافيا من جديد⁽⁵⁾.

ومع سقوط موسوليني في أيلول 1943 بادرت ألمانيا بسرعة إلى احتلال ألبانيا، حيث أعلنت "استقلال" ألبانيا عن إيطاليا. وقد دعي إلى الانعقاد "المجلس القومي" الذي أعلن في تشرين الأول 1943 عن تشكيل "مجلس وصاية" من أربعة أعضاء على نمط 1920 يمثلون الطوائف الأربعة (السنية والبكتاشية والارثوذكسية والكاثوليكية) إلى أن يتحدد نظام الحكم الجديد في ألبانيا، ومن ثم قام مجلس الوصاية بتعيين حكومة جديدة برئاسة رجب متروفيسا R.Mitrovica⁽⁶⁾.

ويبدو أن تعاطف/تعاون بعض الشخصيات في "الجبهة القومية" مع الحكومة الجديدة بدأ يوسع من التعارض القائم بين الحزب الشيوعي الألباني والجبهة القومية، وخاصة بعد أن أعلن الحزب الشيوعي في أيلول 1943 أن مجالس "جبهة التحرير الوطنية" التي كان قد أقامها هي السلطة السياسية الوحيدة الشرعية في ألبانيا. وبالأستناد إلى هذا فقد أخذت تبرز مظاهر حرب أهلية بين الطرفين، وخاصة بعد

أن انشقت الشخصيات المؤيدة للملكية عن "جبهة التحرير الوطنية" وشكلت
حزبها الخاص (حزب "الشرعية") في تشرين الثاني 1943، وبعد أن أخذت قوات
الحزب الشيوعي/جبهة التحرير الوطنية لهاجم قوات "الجبهة القومية" وتلقى
بمحاسنها التي أقامتها في بعض المناطق باعتبارها متعاونة مع الألمان⁽⁷⁾. وفي الواقع لقد
كان رئيس "الجبهة القومية" مدحت فراشري قد أصدر في 7 تشرين بياناً حول
"تحميد" العمليات العسكرية ضد القوات الألمانية، ومع قيام قوات الحزب
الشيوعي/جبهة التحرير الوطنية بالمحوم على قوات حزبه قررت قيادة "الجبهة
القومية" الرد على ذلك بالسلاح، مما كان يعني انطلاق الحرب الأهلية في ألبانيا⁽⁸⁾.

ومع تلقي قوات الحزب الشيوعي/جبهة التحرير الوطنية كميات كبيرة من
الأسلحة والمعدات من الشرق والغرب (وبالتحديد من بريطانيا)، باعتبارها القوات
الوحيدة التي تقاتل الجيش الألماني في ألبانيا، أخذ الوضع على الأرض يميل لصالحها⁽⁹⁾.
وهكذا فقد قررت قيادة الحزب الشيوعي الألباني في مؤتمر الحزب في 24 أيار
1944 تشكيل "مجلس التحرير الوطني المناهض للفاشية" الذي شكل بدوره "لجنة
التحرير الوطنية المناهضة للفاشية" التي أعطيت لها مهام حكومة مؤقتة، وهو ما
جعل الحزب الشيوعي يقترب أكثر من السيطرة على السلطة في ألبانيا⁽¹⁰⁾.

ومع إنزال الحلفاء لقواتهم في النورماندي في مطلع حزيران 1944 واضطرار
ألمانيا إلى سحب قواتها من البلقان، بدأت الجولة الأخيرة من الحرب الأهلية في
صيف 1944 التي أخذت مظهر الصراع بين الجنوب التوسكي الذي يسيطر عليه
الحزب الشيوعي وبين الشمال الغيغي الذي تنتشر فيه قوات "الجبهة القومية"
وحزب "الشرعية". وقد استمرت المعارك بين الطرفين خلال حزيران وتموز وآب
1944 وانتهت إلى سيطرة قوات الحزب الشيوعي/جبهة التحرير الوطنية على معظم
الشمال. وفي هذا الوضع انعقد الاجتماع الثاني لـ "مجلس التحرير الوطني المناهض
للفاشية" الذي أعلن في 27 تشرين الأول 1944 عن تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة
أنور خوجا E.Hoxha الأمين العام للحزب الشيوعي الألباني⁽¹¹⁾.

ويلاحظ هنا بالمقارنة مع بلدان أوروبا الشرقية، حيث شكلت الأحزاب
الشيوعية تحالفات مع الأحزاب السياسية الأخرى وسلمت بمشاركة هذه الأحزاب

في السلطة ولو بشكل محدود، أن الحزب الشيوعي الألباني وصل إلى السلطة المطلقة دون أي اعتراف بحزب آخر في البلاد⁽¹²⁾، وهو ما سيؤثر بطبيعة الحال على تعاطيه مع المعارضة التي كانت تمثل في قاموسه "أعداء الشعب". وضمن هذه المعارضة كان رجال الدين من المسلمين خلال الحرب الأهلية 1943-1944 أقرب بطبيعة الحال إلى "الجبهة القومية" وحزب "الشرعية" وانتهى الأمر بهم، كما مع غيرهم، إلى الاعتقال والسجن والإعدام⁽¹³⁾.

وبعد تشتت المعارضة إما خارج البلاد أو في السجون صدر في أيلول 1945 "قانون الجمعية التأسيسية"، التي يفترض أن تضع الدستور الجديد للبلاد، ولكن القانون الذي ينظم الانتخابات للجمعية حصر عملياً الترشيح في قوائم "الجبهة الديمقراطية" (الواجهة الشكلية للحزب الشيوعي) بعد أن تم منع الأحزاب السياسية المعارضة (الجبهة القومية وحزب الشرعية). وفي هذا الوضع جاءت انتخابات كانون الأول 1945 لتمخض عن سيطرة الحزب الشيوعي على غالبية أعضاء "الجمعية التأسيسية"، وهي أول حالة من نوعها في أوروبا الشرقية⁽¹⁴⁾.

ومع التمام الجمعية التأسيسية أعلنت ألبانيا "جمهورية شعبية" في 11 كانون الثاني 1946، كما تم في 16 آذار 1946 إقرار الدستور الجديد وجرى في 24 آذار 1946 التصويت لصالح الحكومة الجديدة برئاسة أنور خوجا بعد أن أعلنت عن برنامجها في "بناء الاشتراكية" في ألبانيا. وفيما يتصل بالعلاقة بين الدين والدولة يلاحظ أن الدستور الجديد عبّر عن نوع من المرونة لأن الحزب الشيوعي كان لا يزال يواجه آنذاك (1946) معارضة مسلحة في بعض المناطق، ولذلك كان يريد أن يعزز سلطته أولاً. وهكذا فقد نصّ البند (16) من الباب الأول على أن "حرية المعتقد والدين مكفولة لجميع الرعايا، والدين منفصل عن الدولة"، كما أن "للطوائف الدينية ملء الحرية في المسائل المتعلقة بمذهبها الديني وفي الممارسة العلنية لذلك المذهب". ونصّ البند نفسه على "منع استخدام الدين والمؤسسات الدينية لأغراض سياسية، وحظر المنظمات السياسية القائمة على الدين" مع إضافة جديدة ذات مغزى "ويمكن للدولة أن تساعد مادياً الطوائف الدينية"⁽¹⁵⁾.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الدينية فقد بقيت العلاقة بينها وبين الدولة تعتمد على قانون 1929 إلى أن أصدر النظام الجديد في 26 تشرين الثاني 1949 القانون الجديد للمؤسسات الدينية. ومع أن هذا القانون جاء بالاستناد إلى الدستور إلا أنه كان يؤشر إلى تبرير تدخل الدولة حيث ورد فيه "مبدأ عدم التدخل في شؤون الدين لا يجب أن يفسر بأن الدين خارج الدولة أو أنه دولة داخل دولة" (16).

وبالاستناد إلى ذلك فقد وسعت المادة (12) من القانون مهام المؤسسات الدينية بحيث أصبحت تشمل حضّ المؤمنين على الإخلاص للحزب والدولة، على حين أنها وضعت المنشورات والكتب الدينية تحت رقابة الدولة. ومن ناحية أخرى فقد أكد القانون على استقلالية المؤسسات الدينية، وهو ما كان يمنع هذه المؤسسات من إقامة علاقات مباشرة مع مؤسسات مماثلة لها في العالم أو أن تكون إقامة مثل هذه العلاقات بواسطة الدولة فقط. وفي هذا الإطار أيضاً منع تأسيس أية فروع في ألبانيا لمؤسسات دينية مركزها في الخارج، وهو ما رتب الإعلان عن منع ما هو موجود فعلاً. والمهم في هذا القانون أنه أعطى الحق الحصري للدولة أن تقرّ وتنصب رجال الدين في مراكزهم، حيث أصبح من حق الدولة رفض أي شخص تختاره المؤسسة الدينية مما يعني ترشيح شخص آخر للمنصب المطلوب (17).

ومع صدور هذا القانون تم تشكيل لجنة جديدة باسم "لجنة الشؤون الدينية" التي أصبحت تتبع رئاسة الحكومة، والتي كلف مهام تطبيق هذا القانون وتنسيق العلاقة مع المؤسسات الدينية.

وبالاستناد إلى القانون الجديد قامت "الجماعة المسلمة الألبانية" KMSH في مطلع 1950 بوضع قانون أساسي جديد ينظم عملها في ضوء الظروف الجديدة، وهو ما أقر بمرسوم في 4 أيار 1950. ويلاحظ في هذا القانون الأساسي أن الجماعة أصبحت تضم تحت مظلتها خمس طرق صوفية كانت منتشرة في ألبانيا (القادرية والخلوتية والسعدية والرفاعية والتيجانية)، بينما بقيت البكتاشية مستقلة ووضعت لنفسها أيضاً في مطلع 1950 قانون أساسي صودق عليه أيضاً في 4 أيار 1950 (18).

وعلى الرغم من تحديات هذه التجربة الجديدة إلا أن "الجماعة المسلمة الألبانية" استطاعت خلال الخمسينات أن تحافظ على نشاطها وخاصة فيما يتعلق

بشأن الأئمة والخطباء والوعاظ مع استمرار المدرسة الشرعية في عملها بلوانا،
وناهيل المرید من المساجد للصلاة. ولكن خلال هذه الفترة انقطعت أهم صلة
لمسلمي ألبانيا مع العالم الإسلامي ألا وهو الحج حيث أصبحت العلاقات مع
الخارج محصورة في السفر ضمن الوفود الرسمية لإعطاء صورة إيجابية عن وضع
الدين في ألبانيا⁽¹⁹⁾.

إلا أن هذا الوضع، على الرغم مما فيه من تعديلات وصعوبات لم يستمر طويلاً
بل أنه أخذ يصبق أكثر على المسلمين نتيجة للتطورات التي طرأت على النظام
الحاكم في ألبانيا بعد نزاعه مع الاتحاد السوفيتي وتحوله نحو الصين الشعبية. ففاد
ألبانيا لم يرحبوا بنقد السنالينية وفضح أخطائها في الاتحاد السوفيتي، ومن ذلك
موقفها من الدين الذي انعكس على المسلمين بشكل خاص⁽²⁰⁾، حيث تحول هذا
الموقف إلى إنزاع أدبيولوجي حاد في 1960. ونتيجة لهذا النزاع أيد قادة
الحزب الشيوعي الألباني موقف الصين الشعبية حيث تحول هذا الموقف إلى نزاع
أدبيولوجي حاد في 1960. ونتيجة لهذا النزاع أيد قادة الحزب الشيوعي الألباني
موقف الصين الشعبية، مما تمخض هذا عن تقارب وثيق وتبني للخط الصيني في
السياسة الداخلية والخارجية لألبانيا⁽²¹⁾.

وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية يلاحظ أن الموقف من الدين أخذ يتحدر
بالتدريج لصالح الخط الصيني المتشدد الذي كان يمثله ماوتسي تونغ ويتعد عن
الخط السوفيتي "التحريفي" الذي كان يمثله نيكيتا خروتشوف. ويبدو هذا الموقف
الجديد بوضوح ابتداءً من 1963، حيث صدر مرسوم جديد يتضمن تعديلات على
قانون 1949 حول المؤسسات الدينية. وقد أعطى هذا القانون الحكومة حقوقاً
مطلقة تشتمل على الاعتراف بالمؤسسات الدينية وعلى سحب الاعتراف
بالمؤسسات الدينية أو إلغاء وجودها بعبارة أخرى⁽²²⁾.

ومع هذا المرسوم أخذت تمارس ضغوط جديدة على المؤسسات الدينية لكي
تضطر من تلقاء نفسها إلى تجميد عملها وحتى إغلاق بعض المعابد/الحوامع. وقد
بدأت الضغوط بتخفيض كبير للمساعدات التي كانت تقدمها الدولة للمؤسسات
الدينية. وهكذا نجد أن المساعدة المقدمة من الدولة لـ "الجماعة المسلمة الألبانية"

تناقصت في 1965 فجأة إلى 2,8 مليون ليك ألباني بعد أن كانت 12 مليون ليك في مطلع الخمسينات⁽²³⁾. ومن ناحية أخرى لم يعد يسمح بالآذان خمس مرات في اليوم كما هي العادة بل أصبح يقتصر على آذان الجمعة والعيدين. وفي هذا الإطار كان من أهم الإجراءات الجديدة في 1965 إغلاق المدرسة الشرعية في تيرانا التي كانت المركز التعليمي الوحيد لتخريج ما يحتاجه المسلمون من أئمة وخطباء ووعاظ بعد أن منعت الدولة الطلاب من السفر إلى الخارج للدراسة، وتبع ذلك تجميع الكتب الدينية ومنع "الدعاية الدينية". وقد وصلت الضغوط الجديدة إلى حد إرغام بعض الشيوخ على التشكيك في المعتقدات الدينية والترويج للخطة الخمسية في الجوامع⁽²⁴⁾.

ومع اندفاع الثورة الثقافية في الصين، وما صاحبها هناك من ممارسات غير مسبقة في البلدان الاشتراكية ضد رجال الدين⁽²⁵⁾، يلاحظ أن الموقف الرسمي إزاء الدين كان يتصاعد بسرعة. وهكذا نشرت في آذار 1966 "الرسالة المفتوحة" لقيادة الحزب الشيوعي الألباني، التي حرضت الشباب بشكل صريح على مظاهر الدين. وبلاستناد إلى ذلك أخذ كوادر وشباب الحزب الشيوعي يتدفعون "من تلقاء أنفسهم" (كما كان يقال) ليستفزوا رجال الدين ويخربوا بعض الجوامع ويغلقوا بعضها الآخر، وخاصة في الريف، بينما لم تسلم سوى بعض الجوامع ذات القيمة السياسية. وهكذا لم يعد في ألبانيا في ألبانيا في مطلع 1967 سوى سبع جوامع فقط بعد أن كانت بالمئات في بداية الحكم الشيوعي⁽²⁶⁾.

وفي ذلك الوقت (شباط 1967) خرج زعيم الحزب الشيوعي الألباني أنور خوجا عن صمته إزاء ما يحدث ليصب مزيداً من الزيت على النار، ولشبر أكثر اندفاع الشباب فيما يقومون به عندما صرح أن "الدين كان دائماً عدواً تقليدياً لتطور وتقدم ألبانيا ولم يبق في أي وقت بحماية المصالح القومية"⁽²⁷⁾. ومع هذا الموقف التحريضي اندفع الشباب في "الثورة الثقافية" إلى أقصى حد، حيث قضوا على كل مظاهر الدين سواء بإغلاق ما تبقى من جوامع أو بإلزام رجال الدين البقاء في بيوتهم أو الذهاب إلى معسكرات العمل. وقد مهدت كل هذه الممارسات "العنصرية" المجال أمام المرسوم الشهير الذي عرف باسم "مرسوم منع الدين" الذي

صدر في 13 تشرين الأول 1967 والذي لا يتضمن سوى عدة أسطر تفيد بسحب اعتراف الدولة بالمؤسسات الدينية الأربعة الموجودة (السنية والبيكتاشية والأرثوذكسية والكاثوليكية) التي كانت تعترف بها في السابق⁽²⁸⁾. وفي هذا السياق الجديد أصبح أنور خوجا يركز هجومه على الأديان من منطلق طبقي وقومي ألباني على اعتبار أن "كل الأديان التي توجد لدينا جلبت إلى ألبانيا من المحتلين وخدمت مصالح الطبقات الحاكمة التي استغلت البلاد"⁽²⁹⁾.

ومع هذا المرسوم أصبح كل وجود/مظهر للدين غير قانوني، إذ أغلقت كل الجوامع والتكايا والكنائس وصودرت كل ممتلكاتها، كما وتم تشتيت رجال الدين ما بين معسكرات العمل والسجون والإقامة الجبرية. ونظراً لأن هذا كان يتعارض من حيث الشكل مع الدستور الموجود، الذي كان يقرّ بحرية الدين وممارسة الشعائر، فقد أصدر "مجلس الشعب" في 28 كانون الأول 1976 الدستور الجديد الذي حمل تغييرات ذات دلالة بالنسبة للدين.

وهكذا فقد نصّت المادة (37) من الباب الأول على أن "الدولة لا تعترف بأية ديانة، وهي تؤيد الدعاية الإلحادية من أجل تثقيف الجماهير بالمفهوم المادي العلمي"⁽³⁰⁾. ويلاحظ هنا أن الحرص على "اجتثاث" الدين يبدو في البنود الأخرى التي تتعلق بالمجتمع، وبالتحديد التعليم والعائلة وغيرها. فقد نصت المادة (33) على أن "التعليم متاح للجميع بالجان وهو مبني على نظرية الماركسية اللينينية"⁽³¹⁾. ويلاحظ في المادة (49) نوع من التناقض. فالدولة (التي يقوم فكرها على الماركسية اللينينية كما تنص المادة 3) "تحيي الزواج والعائلة بالرعاية والحماية"، ولكنها توكل للوالدين "مسؤولية تنشئة الأولاد وتثقيفهم شيوعياً"⁽³²⁾. ومن ناحية أخرى فقد حظرت المادة (55) "تكوين أي نوع من المنظمات الفاشية والدينية" أي أنها جعلت ما هو ديني يماثل ما هو فاشي، كما حظرت "الدعاية الفاشية والمعادية للديموقراطية والدينية"⁽³³⁾.

ولتكريس هذا الوضع على الأرض جاء القانون الجنائي الجديد لعام 1977 في المادة (55) ليشمل "الأنشطة الدينية" ضمن الجنايات التي يعاقب عليها القانون بالإعدام⁽³⁴⁾. وفي هذا الإطار تم التركيز على كبار رجال الدين، حيث أنه كان من

المأمول أنه مع انقضاء أجل هؤلاء يفقد الشباب ما يذكّرهم بالماضي. وفي الوقت الذي كانت فيه الدعاية الرسمية تنبأى بأن ألبانيا "أول دولة ملحدة" فإن العزلة الشديدة التي فرضها النظام الحاكم جعلت الجوانب السلبية لهذه التجربة الصعبة للمسلمين في ألبانيا لا تصل إلى العالم الخارجي إلا فيما ندر⁽³⁵⁾.

ومع أن وفاة أنور خوجا في 1985 أدت إلى نوع من الانفتاح الحذر على العالم في عهد خلفه رامز عليا R.Alija، بما في ذلك الجزائر ومصر وسوريا وتركيا⁽³⁶⁾، إلا أن التغيير الحقيقي لم يبدأ إلا مع تفاقم الأوضاع في أوروبا الشرقية والثورات الديمقراطية التي أمتحت احتكار الحزب الشيوعي. وفيما يتعلق بألبانيا فقد جاءت المفاجأة من شكودرا عاصمة الشمال (المركز القوي للإسلام السنّي)، حيث شهدت أول بادرة لتحدي مرسوم 1967 (مرسوم منع الدين) واسترداد الدين من السلطة. فقد بادر الشيخ صيري كوتشي S.Koci، الذي كان قد خرج من السجن في 1986 بعد أن قضى حوالي عشرين سنة⁽³⁷⁾، إلى فتح الجامع الوحيد الذي بقي في شكودرا نظراً لقيمته التاريخية (جامع الرصاص) في 16 تشرين الثاني 1990 وأداء أول صلاة للجمعة مع نفر قليل من المصلين. وقد أعقب ذلك بعد عدة شهور انتخاب الشيخ كوتشي رئيساً لـ "الجماعة المسلمة الألبانية" التي استعادت بسرعة دورها السابق وأخذت تفتح وترمم الجوامع القليلة التي بقيت بعد 1967 ومنها جامع أدهم بك في العاصمة تيرانا⁽³⁸⁾.

وقد شهدت جامعة تيرانا في مطلع كانون الأول 1990 مظاهرات عنيفة ضد النظام طالبت لأول مرة بالتعددية السياسية. وبعد عدة أيام (12/12/1990) تم تأسيس "الحزب الديمقراطي" كأول حزب معارض ثم تنال تأسيس الأحزاب الأخرى (الحزب الجمهوري، الحزب الفلاحي، حزب البيئة الخ) ليطلق بذلك عملياً التعددية السياسية، وهو ما كان يعني إنهاء احتكار الحزب الشيوعي للحياة السياسية في البلاد⁽³⁹⁾.

ومع هذه التطورات فازت المعارضة برئاسة الحزب الديمقراطي في انتخابات آذار 1992، التي أدت إلى انتخاب صالح بريشا S.Berisha أول رئيس غير شيوعي لألبانيا منذ 1944. وقد بادر البرلمان الجديد إلى إصدار عدة قوانين منها "قانون

حقوق الإنسان" الذي يضمن الحريات الأساسية ومنها بطبيعة الحال حق الإنسان في الإيمان وفي ممارسة شعائره بحرية. وفي خطوة ذات دلالة بالغة للتخلص من الماضي لم يتورع الرئيس بريشا بعد عدة أشهر من انتخابه (آب 1992) إلى المشاركة في احتفال تدشين جامع جديد في قرية كلوبتشيتش تبرع ببنائه أحد أبناء القرية الذي هاجر إلى الولايات المتحدة في 1950. وبعد شهر واحد (أيلول 1992) كان عدد الجوامع التي فتحت من جديد قد وصل عددها إلى مئة جامع في كل أنحاء ألبانيا⁽⁴⁰⁾.

ولا شك أن هذا الإقبال على فتح الجوامع واسترداد الرموز/المنشآت الدينية بهذه السرعة كان أحد مظاهر "الاندفاع المضاد" نحو الدين الذي كان يريد أن يعوض ما فات. ولكن تجربة الديمقراطية الجديدة، التي أصيبت بنكسة قوية في 1997، حملت لدورها تحديات جديدة للمسلمين.

مكتبة عبد الحمتى (المستديرة بالجامعة)



- (1) للمزيد حول ذلك انظر
Miranda Vickers, *The Albanians - A modern History*, London-New York (I.B. Tauris) 1995, PP. 143-145.
- (2) للمزيد حول بدايات الحركة الشيوعية في ألبانيا انظر المرجع السابق، ص 145-146.
ولمصدر الإشارة إلى أن التاريخ الرسمي للحزب الشيوعي الألباني كان يقدم باعتباره دور
مجموعة كورنشا Korcea التي كان ينتمي إليها أمور نحوها زعيم الحزب اللاحق، وذلك على
حساب المجموعات والشخصيات الأخرى.
Historia e Shqipërisë III, Tirane (Instituti I histories) 1924, PP. 419-420.
- (3) Vickers, *The Albanians*, PP. 147-148
- (4) المرجع السابق، ص 149-150.
- (5) د. محمد م. الأرنؤوط، كوسوفو/كوسوفا 1989-1999، أريد/عمّان (مؤسسة حمادة-دار
الشروق) 2000، ص 45-53.
- (6) Vickers, *The Albanians*, PP. 151-152; Roka, *Kombesia*, P. 241
- (7) Hysni Myzira (ed.), *Historia e Shqipërisë dhe e shqiptareve*, Prizren 2001, P. 306.
- (8) المرجع السابق، ص 306.
- (9) بدأت لندن ترافق الوضع في ألبانيا منذ 1940 وشكلت لذلك وحدة خاصة في المحادثات
SOE. وفي ربيع 1943 أرسلت بعثة عسكرية بريطانية إلى ألبانيا بواسطة "قيادة الحلفاء
المشركة في المتوسط" لتزود كل من يقاتل القوات الإيطالية/الألمانية بالسلاح والمعدات، ووصل
عدد الضباط البريطانيين العاملين في ألبانيا إلى حوالي خمسين ضابطاً في أواخر 1944. وكانت
البعثة العسكرية البريطانية لا تهتم باديولوجية من يقاتل القوات الإيطالية/الألمانية بل بقدرته
ومغاليته في القتال التي كانت تنعكس على الأسلحة والمعدات التي تقدم له.
وبالاستناد إلى مذكرات الضابط دارل أوكلاي - هيل، الذي عمل في البعثة البريطانية في
ألبانيا، فإن هذا الانقلاب في الموقف لصالح الحزب الشيوعي في صيف 1944 جاء مفاجئاً حتى
للندن. ومن المفارقات أن لندن أعادت تجديد أوكلاي هيل مع بداية الحرب الباردة لتفويض
حكم الحزب الشيوعي في ألبانيا التي كانت قد ساهمت بقوة في وصوله للسلطة:
An Englishman in Albania-Memories of a British Officer 1929-1955, London
(The Center for Albanian Studies) 2002.
وانظر عرضنا لهذا الكتاب في العربية: "حيرة" بريطانيا في البلقان، جريدة "الرأي" عمّان
2003/2/7.
- (10) كان من الملاحظ أن معظم المشاركين في هذا المؤتمر كانوا من ألبانيا الجنوبية وأقلية منهم
جاءت من ألبانيا الوسطى بينما كانت ألبانيا الشمالية غير ممثلة في هذا المؤتمر، مما كان يوشح
بدوره إلى طابع الحكم الجديد الذي أصبح يعكس سيطرة أبناء الجنوب على السلطة:
Myziri, *Historia e Shqipërisë*, P. 308.

(11) أنور خوجا (1908-1985) ولد في حيروكاسترا Ujrokastra جنوب ألبانيا لأب متعلم وقد تخرج من المدرسة الفرنسية في مدينة كورنشا الهادرة ثم حصل على بعثة من الدولة للدراسة في جامعة مونتريال. وفي فرنسا اختلط مع بعض المثقفين الألبانيين المعارضين والمفكرين وتحول إلى اليسار. وفي 1936 عاد إلى ألبانيا دون أن يكمل دراسته ليعلم اللغة الفرنسية في المدرسة التي تخرج منها في كورنشا. وهناك انضم إلى "جمعية كورنشا الشيوعية" وأسس لها فرعاً عندما انتقل لدراسة في تيرانا في 1940.
للمزيد عنه انظر:

Flez Biboraj, Albania A Socialist Maverick, Boulder (Westview Press) 1990, PP. 16-17.

Myziri, Historie e Shqiperise, P. 321 (12)

(13) خلال الحرب العالمية الثانية كان رجال الدين الكاثوليك بكاملهم في الصف المعارض للحرب الشيوعي الألباني ولـ "حرب التحرير الشعبية" التي يقودها، بينما كان رجال الدين المسلمون والارثودكس ينقسمون بين مؤيد ومعارض. ولذلك يفسر فانوس لوبونجا تشدد أنور خوجا تجاه الكنيسة الكاثوليكية، بالمقارنة مع الجماعة المسلحة والكنيسة الارثودكسية، هذا الموقف للرجال السدين الكاثوليك بالإضافة إلى أسباب أخرى (ارتباطهم هرمياً بمركز عالمي موجود في الغرب الذي كان يعتبر العدو للدود للأنظمة الشيوعية):

Fatos Lubonja, Peisazhi fetar pluralist i Shqiperise, AIM dossiers, p. 4

Myziri, Historia e Shqiperise, P. 323 (14)

(15) للمزيد أنظر دراستنا: الدين والمسألة الدينية في ألبانيا، مجلة "العربي" عدد 239، الكويت 1978، ص 133.

Ajet Shahu, "Massedheniet e shtetit komunist me fene islame ne Shqiperi (16) 1945-1967", in Feja, kultura dhe tradita islame nder shqiptaret", Prishtine 1995, P. 511.

(17) المرجع السابق، ص 511، وانظر أيضاً:

Stavro Skendi (edit), Albania, New York (Praeger) 1958, PP. 27,349.

(18) المرجع السابق، ص 513.

وللمزيد حول انتشار هذه الطرق الصوفية بين الألبان أنظر دراستنا: من الأدب الألباني مع مقدمة في الصلات الأدبية الألبانية العربية، مجلة "الثراث العربي"، عدد 3، دمشق تشرين الأول 1980.

(19) انظر على سبيل المثال الصورة المثالية التي يقدمها د. جورج حنا عن وضع المسلمين في ألبانيا، التي يكذب بها "من يروجون أن في تلك الدنيا مات الاسلام واستعبد المسلمون":

الدكتور جورج حنا، ألبانيا بلاد النور، بيروت (دار الثقافة) 1960، ص 41-42 و 85

(20) للمزيد حول ممارسات الستالينية ضد المسلمين في الاتحاد السوفيتي أنظر:

ألكسندر بيغن - شانتال لوميريه كيلكجاي، المسلمون المنسيون في الاتحاد السوفيتي، ترجمة عبد القادر ضللي، بيروت (دار الفكر المعاصر) 1989، ص 54-55.

- (21) Biberaj, Albania, PP. 23-25.
- (22) Shahu, Merredhent e Shtetit, P. 513.
- (23) المرجع السابق، ص 513.
- (24) المرجع السابق، ص 513-514.
- (25) للمزيد حول ذلك انظر: فهمي هويدي، الإسلام في الصين، الكويت (سلسلة عالم المعرفة) 1981، ص 141-151.
- (26) Shahu, Marredheniet e shtetit, P. 514.
- (27) المرجع السابق، ص 514.
- (28) Biberaj, Albania, P. 25.
- وأنظر نص المرسوم في: الدين والمسألة الدينية في ألبانيا، ص 133.
- (29) Enis Sulstarova, Ligjrimi Nacionalist ne shqiperi, Tirane, (Autori) 2003, p. 72.
- (30) دستور جمهورية ألبانيا الاشتراكية، القاهرة (دار الفكر العربي) 1978، ص 19.
- (31) المصدر السابق، ص 18.
- (32) المصدر السابق، ص 22.
- (33) المصدر السابق، ص 23.
- (34) Elira Cela, "Albanian Muslims, Human Rights and Relation with the Islamic World" in G.Nonneman- T.Niblock, Muslim Communities in the New Europe, London (Ithaca) 1996, P. 139.
- (35) Biberaj, Albania, P. 25 يلاحظ أنه في الكتب القليلة الصادرة في العربية عن ألبانيا، والتي كانت بطابع دعائي للنظام الموحد، لم يتم التطرق بالمرّة إلى هذا الموضوع وكأنه غير موجود أو كأنه لا يعني القراء العرب:
- حسين شهبون، ألبانيا دولة بلا دين، القاهرة (د.د) 1989.
- (36) كنت بالصدفة في إحازة في اللاذقية في صيف 1987 حين جاء أول وفد رياضي كبير من ألبانيا للمشاركة في دورة الألعاب المتوسطية، وكان الاحتلاط مع أعضاء الوفد يعطي انطباعاً بالهم من أصحاب الكهف، حيث كانت هذه أول مناسبة يخرجون معها من ألبانيا إلى سوريا عبر تركيا مما جعلهم يتعرفون بالفعل على عالم آخر.
- للمزيد حول سياسة الانفتاح في ألبانيا خلال عهد عليا أنظر:
- Biberaj, Albania, PP. 90-105
- (37) صوري كوتشي ولد في 1921 في قرية قرب مدينة ليرواجد، وأخذ الإحازة في العلوم الشرعية على يد العالم المعروف في مدينة شكودرا الشيخ محمد بكاشي. عين إماماً لأحد الأوامع في شكودرا ثم مفتياً في مدينة كافاي. في 2003 قد استقالته من رئاسة "جماعة مسلمي ألبانيا"، ولكنه في انتخابات آذار 2004 بقي رئيساً محلياً. توفي في 19 حزيران 2004.
- (38) للمزيد حول هذا الجامع وأهميته في تاريخ العاصمة أنظر مقالنا: نورا المدينة التي شأت حول جامع وبست بالخطأ إلى طهران، مجلة "الحيل" محمد 14، عدد 10، مارس 1993.

Elez Bibaraj, "Albania at the Crossroads", Problems of Communism, Sep-dec. - (39)
1991, Pp. 5-6

Miranda Vickers-James Pettifer, Shqiperia nga anarkia te nje identiteti (40)
balkanik, perktheu xhevat hosh, Tirane (Toena) 1998, P. 100.

هذا الكتاب "ألبانيا من العوضى إلى الهوية البلقانية" صدر في الأصل في لندن بالإعلامية ويعتبر
مرجعاً جيداً عن ألبانيا خلال فترة الانتقال من الشيوعية إلى الديمقراطية.

Miranda Vickers-James Pettifer, Albania-From Anarchy to a Balkan Identity,
London 1997.



تحديات الديمقراطية الجديدة

كان الانطباع العام أن الشيوعية هي التحدي الأكبر للمسلمين في ألبانيا، حيث كانت التجربة مريرة أكثر من غيرها بالمقارنة مع الدول المجاورة في أوروبا الشرقية. ولذلك فقد أثارت الإشارات الأولى للتغيير الكبير القادم على الطريق في أوروبا الشرقية الكثير من الحماس لدى المسلمين للديمقراطية المتخيلة، التي كانت تعني قبل كل شيء التخلص من حكم الحزب الواحد/الشيوعي وحق التعبير عن الرأي والدين والسفر بحرية إلخ. ومع نهاية احتكار الحزب الشيوعي للسلطة والحقيقة شهدت ألبانيا كغيرها من بلدان أوروبا الشرقية ظاهرة "العودة إلى الدين"، مع أن هذه الظاهرة كانت أشد وأعماق في ألبانيا نظراً إلى "منع" الدين بمرسوم منذ 1967. ومع الحماس الذي انفجر في الشهور الأولى لم يتوقع أحد بطبيعة الحال أن تكون للديمقراطية الجديدة تحدياتها أيضاً وخاصة للمسلمين، الذين اعتقدوا أن مشاكلهم قد انتهت بسقوط حكم الحزب الشيوعي. فقد كان الحزب الشيوعي خلال حكمه المعادي للدين "يساوي" بين الأديان في الوقت نفسه، أي أنه لم يكن يفضل ديناً على دين ولم يطلب من المسلمين أو من غيرهم أن يرتدوا عن دينهم ليعتنقوا ديناً آخر، وهو التحدي الجديد الذي واجه المسلمين في بداية الديمقراطية الجديدة.

وكانت مدينة شكودرا Shkodra في شمال ألبانيا، ذات العراقة التاريخية والمكانة الدينية المهمة سواء للمسلمين أو الكاثوليك، التي اختارتها السلطة الشيوعية لتقسيم فيها "متحف الإلحاد" الذي لم يكن له مثيل⁽¹⁾، قد شهدت أول تحدٍ علني للسلطة الشيوعية. فقد بادر الشيخ صيري كوتشي S. Koci (1921-2004)، الذي كان قد خرج من السجن في 1986 بعد أن قضى فيه أكثر من 20 سنة، إلى فتح "جامع الرصاص" في المدينة، وهو الوحيد الذي بقي من أكثر من ثلاثين جامعاً

قبل 1967، حيث أعلن الأذان لأول مرة لصلاة الجمعة التي تمت وسط حشد كبير في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1990⁽²⁾. وفي اليوم ذاته عقد اجتماع في الجامع تقرر فيه إحياء "الجماعة المسلمة الألبانية" حيث تشكلت هيئة مؤقتة برئاسة كوتشي تضم عشرين عضواً. وفي اليوم التالي تقدم كوتشي بطلب إلى وزارة العدل للحصول على ترخيص رسمي، التي وافقت على ذلك في 1991/1/23 تحت ضغط تطور الأحداث.

فبعد أسبوعين على ذلك "الاختراق" أعلن في مطلع كانون الأول 1990 عن تأسيس أول حزب معارض (الحزب الديمقراطي) الذي أخذ يستقطب تأييد المسلمين وغيرهم لما كان يعد به من حريات، وكان ذلك بمثابة كرة الثلج التي أخذت تضخم بسرعة مع تشكل أحزاب أخرى (الحزب الجمهوري، الحزب الفلاحي إلخ) لتسقط في طريقها احتكار الحزب الشيوعي للسلطة⁽³⁾.

وهكذا فقد عقد في 14 شباط 1991 في "قصر الثقافة" بقلب تيرانا (الذي كان مخصصاً فقط للمناسبات الحزبية) الاجتماع التأسيسي العلني لـ "الجماعة المسلمة الألبانية"، الذي شارك فيه ممثلون للمسلمين من كل أرجاء ألبانيا وأقر فيه القانون الأساسي وجرى فيه انتخاب هيئة إدارية جديدة برئاسة كوتشي الذي أصبح يلقب أيضاً بـ "مفتي ألبانيا". وبعد عدة شهور جاء موسم الحج ليعكس هذا التطور الجديد حيث انطلق في صيف 1991 أول فوج للحجاج الألبان مؤلف من 165 حاجاً وعلى رأسهم الشيخ كوتشي، الذي كان نفسه يحج لأول مرة. وفي نهاية العام كانت قد افتتحت ثلاث مدارس دينية، في تيرانا وشكودرا وكافايا Kavaia، وبدأت الاستعدادات لإصدار أول جريدة ناطقة باسم "الجماعة المسلمة الألبانية"، التي صدر العدد الأول منها في 10 كانون الثاني 1992 باسم "النور الإسلامي" Drita Islame⁽⁴⁾.

وفي ذلك الوقت بادر بعض المثقفين مثل شوكت ندروتشي وبارذيل فيتسو وباشكيم غازيدده وبديري بيليكو وغيرهم إلى تأسيس "رابطة المثقفين المسلمين" التي أخذت على عاتقها تنوير المسلمين بالاسلام بعد أن انقطعت صلتهم بالاسلام تماماً خلال أربعة عقود تقريباً. وقد تميز الاجتماع التأسيسي بوجود تيارين

متضاربين، يقول الأول انه لا علاقة للرابطة بالسياسة بينما يرى الثاني ان الرابطة لا يمكن أن تكون غير مكترثة بالشيوعية التي كانت لا تزال في السلطة. وقد انتخب رئيسا للرابطة باشكيم غازي دده الأستاذ في كلية العلوم الطبيعية بجامعة تيرانا، الذي كان يمثل الرأي الثاني. إلا انه بعد عدة شهور فقط (حزيران 1992) استدعاه الرئيس الجديد صالح بريشا ليعينه على رأس جهاز الامن القومي الجديد الذي أريد منه أن يقوم مقام جهاز الأمن سيء السمعة خلال الحكم الشيوعي/سيغورمي⁽⁵⁾، وتولى رئاسة الرابطة بدلا منه بدري بيليكو الأستاذ في كلية الطب⁽⁶⁾.

ويمكن القول أن عام 1992 قد شهد ما يمكن وصفه بـ "انبعاث الإسلام" الذي أخذ مظاهر مختلفة تزامنت مع التغير السياسي الذي حصل في ربيع ذلك العام (انتخابات آذار 1992) والذي وصل بموجبه إلى الحكم أول رئيس غير شيوعي (صالح بريشا) منذ 1945.

ففي آذار 1992 تجمع آلاف المسلمين في "جامع الرصاص" بشكودرا للاحتفال بليلة القدر في تعبير قوي عن هذا الانبعاث الجديد للإسلام. وفي الشهر اللاحق (نيسان 1992) افتتح في شكودرا الجامع الآخر (جامع القراء) بحضور وفد سعودي. وفي الواقع لقد شهدت سنة 1992 بالذات ما يمكن وصفه بـ "قوة الجوامع" التي كانت تبنى إما بمساعدة الدياسبورا الألبانية التي انفتحت أمامها أبواب ألبانيا بعد عزلة طويلة أو بمساعدة الهيئات الخيرية الإسلامية التي أخذت تتدفق على ألبانيا لتقديم مساعدات مختلفة والقيام بالدعوة. وكان مما له دلالة كبيرة أن يشارك الرئيس الجديد المنتخب صالح بريشا في افتتاح جامع جديد في بلدة كلوبتشيشث Klopçisht خلال آب 1992. ولم يأت أيلول 1992 حتى كان قد فتح أو بني في ألبانيا حوالي مئة جامع من أصل 1200 كانت موجودة قبل 1967⁽⁷⁾.

وقد شهد أواخر هذا العام (تشرين الأول 1992) وصول وفد من البنك الإسلامي للتنمية برئاسة المدير العام أحمد محمد مكي، الذي التقى الرئيس بريشا ونقل له رغبة البنك في الاستثمار في مختلف المجالات (الزراعة والنقل والتعليم إلخ). وهذه المناسبة فقد نقل مكي للرئيس بريشا المزايا التي يمكن أن تحصل عليها ألبانيا بالانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي الواقع لقد كانت تلك فترة إحباط

ألبانية من عزوف الغرب على الاستثمار في ألبانيا التي كانت تعيش آنذاك على المساعدات الإغاثية وتنتظر باهتمام أي برنامج للاستثمار، ولذلك فقد أخذ يبرز شعار "نحو أوروبا أو الإسلام" ليعبر عن هذا الترقب أو التردد بين الخيارين الكبيرين. وفي مثل هذا الوضع قرر الرئيس بريشا بشكل مفاجئ في كانون الأول 1992 انضمام ألبانيا إلى "منظمة المؤتمر الإسلامي"، دون أن يطرح ذلك للنقاش في البرلمان.

وقد أثار هذا القرار معارضة وزير الخارجية ألفرد سرتشي A. Sereqi الذي ينتمي إلى الأقلية الكاثوليكية، ومن ثم معارضة الحزب الاشتراكي (الشيوعي السابق) على اعتبار أن هذا القرار سيؤدي إلى ربط ألبانيا بشكل وثيق مع العالم الإسلامي⁽⁸⁾.

وقد تميّز عام 1993 بمزيد من الحضور العربي الإسلامي في ألبانيا. ففي ربيع 1993 بدأ "المشروع الخيري الإسلامي العالمي ICPI" بتمويل عدة مشاريع، كما أنشأت مجموعة "ماك" MAK الكويتية مركزاً تعليمياً في كافايا وأخذت تبني فندقاً كبيراً في تيرانا، وأنجزت مجموعة من الخيلاء المصيرين ترميم جامع قلتم في تيرانا، التي أخذت تظهر فيها لأول مرة بعض النساء بـ "الزي الإسلامي". ومع تزايد هذا الحضور العربي الإسلامي، وتصاعد الأصوات المعارضة لـ "انزلاق" ألبانيا نحو العالم الإسلامي، أخذ الرئيس بريشا في نهاية 1993 يعبر عن بعض الحذر. وهكذا فقد أوضح في لقاء معه خلال كانون الأول 1993 أنه ينحدر من أسرة "لها تقاليد مسلمة قوية" ولكنه أكد أيضاً على أن ألبانيا "ستبقى دائماً بلداً علمانياً". وفي مواجهة الاعتراضات على "انزلاق" ألبانيا نحو العالم الإسلامي رفض بريشا هذه الرؤية الأحادية وقال أنه يفضل أن تلعب ألبانيا دور الجسر بين أوروبا والعالم الإسلامي⁽⁹⁾.

وفي الواقع أن الاعتراضات على "انزلاق" ألبانيا نحو العالم الإسلامي كانت تأتي كردة فعل لما يوجد من طيف فكري سياسي متنوع يعتبر أن مصير/مستقبل ألبانيا مرتبط بالغرب وليس بالشرق، وأن هذه هي "اللحظة التاريخية" لعودة ألبانيا إلى أوروبا/الغرب بعد أن تحررت من الحكم الشيوعي الذي فصلها عن بقية

أوروبا، ولذلك يجب ألا تسمح للإسلام ثانية أن يشكل حاجزاً بينها وبين أوروبا بعد أن قام بذلك خلال الحكم العثماني الطويل. وفي هذا السياق أصبح التلميح يتحول إلى تصريح بالقول أن عودة ألبانيا إلى الأصول الأوروبية المشتركة تعني فيما تعني عودتهم إلى "دين الأجداد" إلخ. ويلاحظ هنا أن هذه الأفكار والمواقف قد أخذت تبرز بشكل متصاعد منذ بداية 1992 الذي شهد كما رأينا "انبعاث الإسلام" ووصول بريشا إلى رئاسة الجمهورية الذي كان وراء انضمام ألبانيا إلى "منظمة المؤتمر الإسلامي" (10).

وكان الروائي الألباني المعروف إسماعيل كاداريه أول من عبّر بصراحة عن هذه الأفكار والمواقف التي أخذت تفرز المثقفين والمعتنقين إلى مؤيد ومعارض. فبعد مقالة مطولة له في جريدة "الغيفارو" الفرنسية في آذار 1992 قال فيها أن الألبان "يدخلون في عداد الشعوب التي عانت حقاً من الإسلام والشيوعية" حيث أهم خسروا أوروبا مرتين (مع الفتح العثماني ومع وصول الحزب الشيوعي إلى الحكم)، صعد كاداريه من موقفه من الإسلام في ألبانيا ليصل إلى تحميل المسلمين الباقين ذنوب آبائهم وأجدادهم الذين اعتنقوا هذا الدين قبل عدة قرون. وهكذا فقد أصبح كاداريه يعتبر أن الإسلام في الثقافة الألبانية "بمجرد حادث عابر" وعلى أن "ألبانيا يجب أن تتحرر من هذا الحادث كما تحررت إسبانيا بعد ثمانية قرون"، وعلى أنه "في ما يتعلق بالإسلام يجب (على الألبان) أن يشعروا بالذنب ويجب أن يصححوا هذا الخطأ بأسرع ما يمكن" لأن "إسلامهم كان تعاوناً وتنازلاً للمحتل التركي. وفي المقابل دعا كاداريه إلى "العودة إلى الجذور" و"طلما أن الشعب الألباني كان كاثوليكياً فإن الأصولية الكاثوليكية ستكون منطقية أكثر ومقبولة أكثر" (11).

وقد أثارت أفكار ومواقف كاداريه رد فعل تمثلت في مقالات وكراسات طويلة 1992-1994، وربما أدت إلى عكس ما أراده كاداريه بتحريك مشاعر جديدة عند المثقفين المسلمين الذين أخذوا يردون بكتاباتهم على كاداريه ويدافعون عن الإسلام (12). وما أن هداً النقاش في 1994 حتى تجدد مرة أخرى في مطلع 1995 مع مقالات النائب والكاتب السياسي المعروف عبدي بالينا A.Balca الذي

كان قد انشق عن "الحزب الديمقراطي" وأسس "حزب النهوض القومي" الذي أخذت الجريدة الناطقة باسمه "اليمن" تعبر عن الخط القومي الألباني المدافع عن الإسلام باعتباره من مكونات الهوية الألبانية. وهكذا فقد رد باليتا على كاداريه حين كتب يقول أن "اعتناق الإسلام ليس حادثاً عرضياً بل كان أمراً مهماً نتيجة ظروف تاريخية وخلف نتائج راسخة دينية وأثنولوجية وقومية، حيث أن الإسلام أصبح سمة داخلية مميزة للتشكيل النفسي للألبان المسلمين وللهوية لكل الأمة الألبانية"⁽¹³⁾. ومن ناحية أخرى كان باليتا يرد على الكاتب نشأت توزاي N. Tozaj الذي نشر مقالة في "صوت الشعب" (جريدة الحزب الشيوعي ثم الحزب الاشتراكي) بعنوان "ألبانيا مخزن عتاد إسلامي" يعظم فيها "الخطر الإسلامي" في ألبانيا. وفي سلسلة مقالاته التي نشرها بعنوان "ألبانيا ليست جزيرة وليست مخزن عتاد إسلامي بل حديقة للانسجام الديني" ركز فيها على أن الألبان اعتنقوا الإسلام برغبتهم لمقاومة الذوبان في البوتقة السلافية واليونانية، وأن دعوة المسلمين للارتداد عن دينهم إنما هي ضد الوحدة القومية، كما وانتقد تضخيم "الخطر الإسلامي" في ألبانيا لخدمة أجندة سياسية⁽¹⁴⁾.

وقد تجدد النقاش حول هذا الموضوع في 1996 مع وصول كتاب كاداريه الجديد "من كانون إلى كانون" الذي يذكر فيه كاداريه أنه اقترح على آخر رئيس شيوعي لألبانيا (رامز عليا) في شباط 1990 أن يفتح الجوامع المغلقة، ومع استغراب الرئيس لهذا الاقتراح كان رد كاداريه "مع مرور الوقت سينكمش الدين المتأخر (الإسلام) الذي جاء مع العثمانيين حتى يحل محله الدين المسيحي لينطبق المثل الشعبي: الخير قد يلد من الشر". وقد ردت "الجماعة الإسلامية الألبانية" بعنف على كاداريه من خلال جريدتها "النور الإسلامي" وأعربت عن استغرابها في أن يقوم شخص ككاداريه بصب الزيت على النار عوضاً عن أن يساهم في ترسيخ التأخي الديني بين الأديان في ألبانيا⁽¹⁵⁾.

وفي الوقت نفسه بدأ بعض المثقفين المسيحيين بتصعيد الخوف من الإسلام ليصل إلى خطر وجود "أصولية إسلامية" في ألبانيا على سيرورة الاندماج في أوروبا. وهكذا خلال أيلول 1996 شن الفنان الألباني المعروف ماكس فيلو M. Vilo

في جريدة اتحاد الكتاب "دريتا" هجوماً على الإسلام وعلى العرب باعتبارهم حملة هذا الدين. وقد ركز فيلو في هذا المقال على أن المسيحية دين أوروبي بينما الإسلام دين آسيوي لا ينتج سوى التخلف، وعبر عن خشيته من "الأصولية الإسلامية" الجديدة في البلاد التي تهدد انتماء ألبانيا إلى أوروبا. وقد أثار فيلو ككاداريه موجة جديدة من المشاعر والردود التي دافعت عن أن الإسلام لا يشكل حاجزاً في وجه الأوروبية، أو أمام اندماج ألبانيا في أوروبا بالمفهوم السياسي والحضاري⁽¹⁶⁾.

ولكن هذا التحدي الجديد لمشاعر المسلمين الذي لم يكن مألوفاً في ألبانيا (اعتبار الإسلام كحاجز في وجه الأوروبية والتلميح/التصريح للارتداد عن الإسلام لأجل الأوروبية) لم يعد مجرد "نقاش" بين المثقفين بل أصبح أمراً واقعاً نتيجة تدفق عشرات الجماعات التبشيرية المسيحية من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، التي كانت تعتبر ألبانيا "تربة خصبة" بسبب أزمتها الروحية (نتيجة لمرسوم 1967)، وأزمتها الاقتصادية الاجتماعية الطاحنة بعد 1990. وهكذا تدفقت على ألبانيا منذ 1991 جماعات دينية تبشر بعقائد لم يكن الألبان يسمعون عنها أو يعرفون بوجودها مثل الأنجلييون والمعمدانليون والمرمون وشهود يهوه وغيرها من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وقد عمل أفراد هذه الجماعات على توزيع الكتب الدينية المترجمة إلى الألبانية، وعلى توزيع الأغذية والأدوية والألبسة، كما وتولوا بعض بيوت الأيتام. وقد تميز أعضاء هذه الجماعات بتعلم الألبانية بسرعة والعيش مع الألبان في أصعب الظروف (دون ماء وكهرباء وتدفئة) لجذب أكبر عدد منهم إلى صفوفهم. وقد بدا هؤلاء يعملون بحماس كما لو أنهم "طليلة حملة صليبية جديدة لأجل المسيحية"⁽¹⁷⁾.

وهكذا مع "تساهل" أو "تجاهل" الحكومة الديمقراطية الأولى، التي لم يكن لديها ما تعمله في الواقع مع هذا "الغزو" المدعوم من الدول الأوروبية المانحة للمساعدات التي أصبحت ألبانيا تعيش عليها، وصل عدد الجمعيات التبشيرية المسيحية في تيرانا العاصمة إلى 120 جمعية، بينما لم يزد عدد الجمعيات الخيرية الإسلامية الوافدة من الخارج عن 25 جمعية⁽¹⁸⁾.

وهكذا بعد عدة سنوات نشرت الصحافة الالبانية خلال صيف 1995 أولى المعطيات التي تبين ما يتغير في البلاد نتيجة لوجود هذه الجماعات الدينية الجديدة. فقد كشف سكرتير "المجلس البهائي الالباني" عن أن عدد أعضاء هذه الطائفة (التي لم تكن معروفة بالمرّة) قد وصل الى 14 ألف عضو، بينما أقر سكرتير "الرابطة الانجيلية الالبانية" (التي تأسست في 1992 وكانت تضم في اطارها 23 كنيسة وجماعة انجيلية) أن عدد المنضمين لها وصل الى حوالي عشرة آلاف. ولكن خارج هذه الرابطة وجدت جماعات انجيلية أخرى مثل كنيسة "كلمة الحياة"، التي امتدت بسرعة لتؤسس مراكز لها في 22 مدينة وقرية ألبانية. أما جماعة "شهود يهوه" التي تأسست أيضا في 1992 فقد كانت الأقل جذبا للالبان حيث وصل أعضاؤها الى حوالي المئة آنذاك⁽¹⁹⁾.

ولكن التحدي الأكبر أمام الالبان كان في "العالم الحر" الذي حرّموا منه حوالي نصف قرن من الزمن، وبالتحديد في دول الجوار (إيطاليا واليونان) حيث تدفق مئات الألوف من الألبان للبحث عن أي عمل هناك يساعدون به أسرهم في ألبانيا. وعلى حين أن الجمعيات التبشيرية في إيطاليا كانت تستقبل هؤلاء الوافدين الباحثين عن عمل وتساعدهم على ذلك وتستقطب بعضهم إلى صفوفها بطبيعة الحال، كانت الظروف في اليونان (حيث وصل عدد الوافدين إلى حوالي 300 ألف ألباني) أقرب إلى روح القرون الوسطى. فقد أرغم هناك الألبان على تغيير أسمائهم الإسلامية بأسماء ارتوذكسية والتظاهر باعتناق الارتوذكسية للحصول على عمل والحفاظ عليه. وعلى حين أن بعضهم عمدا إلى ذلك بشكل ظاهري في البداية إلا أن استمرار هذا الوضع، والتخوف من الفصل من العمل، جعل هؤلاء يعتادون على هويتهم الجديدة⁽²⁰⁾.

وقد لفت أحد مسؤولي وزارة الخارجية الألبانية (أسعد مفتاري) نظر زملائه الأوروبيين في اجتماع لجنة تابعة للمجلس الأوروبي في سترسبورغ إلى ما يحدث للألبان في اليونان خلال 1995، على اعتبار أنه يتناقض مع البند (9) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولكن هذا المسؤول أدرك من صمت زملائه في الاجتماع على ما يحدث للألبان في اليونان أن اليونان وإيطاليا تقومان بدورهما ثبابة عن الأوروبيين الآخرين⁽²¹⁾.

وليس من المستغرب في هذه الظروف أن يستجيب بعض الألبان المسلمين، وخاصة من الشباب، إلى الضغوط والإغراءات لتغيير دينهم. فقد كان متوسط العمر في ألبانيا آنذاك 28 سنة فقط، أي أن معظم الألبان قد ولدوا ونشأوا بعد 1967 في نظام أراد أن يحمي الدين تماماً من وعيهم، ولذلك فقد كان معظم الألبان يسمعون عن الدين بشكل عام، وعن هذه العقائد الجديدة بالذات، لأول مرة. ومن ناحية أخرى فقد كانت تلك السنوات تمثل الفترة الانتقالية الصعبة التي عانت فيها ألبانيا من نقص حاد في الإنتاج الزراعي والاستهلاك، ولذلك فقد كان الاعتماد الرئيسي على المساعدات الإنسانية من الحكومات الأوروبية والمنظمات غير الحكومية (الدينية وغيره) التي كانت تقدم للألبان ما هم بأمس الحاجة إليه⁽²²⁾. ومن ناحية أخرى فقد كانت الدولة في فراغ أو انتقال دستوري/قانوني من نظام شيوعي إلى نظام ديمقراطي، حيث أن تنظيم عمل هذه المجموعات وتقنين "الارتداد" (بالمفهوم الإسلامي) كان يحتاج إلى عدة سنوات.

فقد أقر البرلمان الجديد الذي التأم بعد أول انتخابات تعددية (شباط 1991) مشروع دستور مؤقت إلى أن يتم الاتفاق على دستور دائم للبلاد يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المتسارعة. وبعد الانتخابات المبكرة في آذار 1992، التي فازت فيها المعارضة الديمقراطية أقرت بعض القوانين المستعجلة كالقانون المتعلق بحقوق الإنسان الذي يضمن حرية الدين والاعتقاد والتعبير عن الرأي إلخ. ومن ناحية أخرى فقد بدأ العمل بعد هذه الانتخابات على وضع دستور جديد للبلاد. وقد استعانت الحكومة الديمقراطية الأولى بخبراء قانون من الولايات المتحدة لوضع مشروع دستور جديد، إلا أنه صمّم ليعطي سلطة كبيرة للرئيس (صالح بريشا) على حساب البرلمان مما أدى إلى بروز معارضة كبيرة له (55%) في الاستفتاء الذي جرى في تشرين الثاني 1994⁽²³⁾.

ومع ذلك فقد انتهى الانتعاش الاقتصادي خلال 1992-1996، الذي صاحبه انتعاش واضح للإسلام في ألبانيا، إلى انهيار اقتصادي مفاجئ في نهاية 1996 نتيجة لانحسار شركات توظيف الأموال الوهمية. وكانت هذه الشركات الجديدة بالنسبة لأوروبا الشرقية قد ورطت حوالي نصف السكان بعد أن رفعت الفائدة على

الأموال المقدمة من الأفراد من 20% إلى 30%، ومع هذا الارتفاع المدبر، الذي قضى على أحلام الثراء السريع عند نصف السكان، عرف الحزب الاشتراكي (وريث الحزب الشيوعي) كيف يستثير مشاعر السخط ويدعو الألبان إلى التمرد على الحكومة. وقد أدى هذا "التمرد" في الجنوب (قاعدة الحزب الاشتراكي) إلى الهجوم على ثكنات الجيش والاستيلاء على مخازن السلاح حتى أصبحت حوالي مليون قطعة سلاح في يد الأفراد وفي السوق للبيع والشراء. وفي مثل هذه الظروف عقدت الانتخابات البرلمانية المبكرة في حزيران 1997، التي فاز فيها الحزب الاشتراكي وتمكن نتيجة لذلك من العودة إلى الحكم. ومع كثرة المحرقات التي شابت هذه الانتخابات إلا أن اعتراف المجلس الأوروبي بها دفع ويدفع البعض بالاستناد إلى "نظرية المؤامرة" إلى اعتبار أن الهدف الحقيقي لهذا الارتفاع الاقتصادي المدبر كان عرقلة الانتعاش الاقتصادي الذي كان يصاحبه انتعاش الإسلام في ألبانيا، حيث كانت تتزايد أعداد الشباب الذين يقبلون على الإسلام⁽²⁴⁾.

ويعتمد أصحاب هذا الرأي على ما حدث لاحقاً في ألبانيا بعد أن استعاد الحزب الاشتراكي السلطة في صيف 1997. ففي 1998 بدأت الحملة في الصحافة اليسارية ضد "الأصولية الإسلامية" التي تحولت إلى فزاعة مما جعل من الصعب على الجمعيات الإسلامية تلقي المساعدات من الخارج، كما أنه أدت إلى اعتقال بعض العاملين في هذه الجمعيات. ومن ناحية أخرى فقد عمدت الحكومة الجديدة على تحجيم الطابع المسلم لألبانيا والألبان، بما في ذلك تجريد عضوية ألبانيا في منظمة المؤتمر الإسلامي، وشجعت الآراء القائلة بأن المسلمين في ألبانيا أصبحوا يشكلون 50% فقط من السكان في الوقت الذي كانت نسبتهم 75%⁽²⁵⁾.

وفي هذه الظروف تم إقرار الدستور الجديد 1998 الذي جاء نتيجة للتطورات المتلاحقة خلال 1996-1997.. ويلاحظ في هذا الدستور أن البنود الخاصة بالدين قد اعتمدت على ما كان موجوداً في السابق (قبل 1967) وعلى ما هو جديد يأخذ بعين الاعتبار المستجدات ومنها الحق في اختيار أو تغيير الدين. وهكذا نصت المادة (10) على أنه "في جمهورية ألبانيا لا يوجد دين رسمي" و"الدولة محايدة في مسائل الاعتقاد والضمير وتضمن حرية التعبير عنها في الحياة العامة"، كما وأن

"الدولة تعترف بالمساواة بين الجماعات الدينية". أما المادة (24) التي تتعلق بالحقوق الشخصية والحريات فقد نصت على أن "كل شخص حر في اختيار أو تغيير الدين أو الاعتقاد، والتعبير عن ذلك بشكل فردي أو جماعي في الحياة الخاصة أو العامة" (26).

ومع هذا الأساس الدستوري للديموقراطية الجديدة كان على المسلمين وقيادتهم (الجماعة المسلمة الألبانية) أن يتكيفوا مع الواقع الجديد/المستقبل القادم على اعتبار أنهم أصبحوا جزءا من العالم الحر أو الديموقراطي الذي يضمن حرية الأفراد في أن يؤمنوا أو لا يؤمنوا وفي أن يعتنقوا أي دين وفي أن يغيروا هذا الدين وقتما يشاؤون. وفي مثل هذا الوضع أصبح على المؤسسة التي تمثل المسلمين أمام الدولة وترعى شؤونهم (الجماعة المسلمة الألبانية) أن تهتم أكثر بالمؤمنين لديها وأن تركز أكثر في نشاطها على القيم الإيجابية الجاذبة سواء للحفاظ على المسلمين الموجودين لديها أو لجذب مسلمين جدد، وليس على العقوبة الموعودة لـ "الردة" فقط التي لم يعد بالإمكان تطبيقها في ألبانيا الديموقراطية (27).

وهكذا بعد عدة سنوات فقط من الديموقراطية الجديدة أصبح في وسع الكتاب المسلمين، الذين طالما انتظروا الديموقراطية للتخلص من كابوس الحكم الشمولي، أن يتحدثوا عن صورتين مختلفتين للواقع/المستقبل:

1 - الصورة الوردية/المثفائلة، حيث أنه مع قدوم الديموقراطية كسب الألبان كغيرهم من الشعوب الحقوق الأساسية التي تشمل الحق في الإيمان والحق في اختيار أي دين.

2 - الصورة القائمة/المتشائمة، حيث أنه مع قدوم وانتشار الجماعات الدينية الجديدة والمتنافسة فيما بينها (سواء المسيحية أو الإسلامية) أصبح الوضع الجديد يهدد الهوية الفردية القومية والدينية والتسامح الديني الذي كان يضرب به المثل في ألبانيا (28).

(1) في الألبانية مثل شعبي يقول "ما لا يوجد في العالم يوجد في شكوذرا"، وهذا العنوان لديها مقالة لمصنع سين الوصف والتفسير للكاتب الكوسوفي رامير كليمندي الذي رار هذا المصنف الأول والوحيد من نوعه في العالم الذي افتتح في 1973، والذي كانت تصدره مقولة مثل كس "الدين أيقون الشعوب".

Ramir Kelmendi, "Ç'muk ka bota ka Shkodra", Rilindja (Prishtine) 1-2. 1. 1979.

(2) حول الشيخ صوري كونشي والدلالة الكبيرة لهذا اليوم لديها ذكريات وشهادات للشركاء فيه وعلى رأسهم الشيخ صوري.

Faik Luli- Islam Dizdari, Ne kujtim te brezave, Tirane, 1996.

Peter Bartl, Shqiperia nga mesjeta deri sot, perktheu Sh. Brestovci, Tirane (Drita), 1999, p252.

(4) كان من ضمن الهيئة الجديدة الاستاذ في جامعة تيرانا د. شوكت نديرونيشي والشيخ اسماعيل مونشا، الذي انتخب رئيسا للجماعة بعد وفاة الشيخ صوري كونشي في آذار 2004.

ويسروفي د. نديرونيشي في ذكرياته عن تلك الايام كيف انه لم يكن لدى "الجماعة" أي مقر ولذلك فقد قدم بيته وما فيه (الهاتف والآلة الطابعة الخ) ليكون مقر "الجماعة"، حيث جاءت الوفود الاولى من العالم الخارجي: P. 50 Luli- Dizdari, Ne kujtim te brezave,

(5) يعترف غازي دده في لقاء نادر مؤخرا، بعد أن عزل وغادر ألبانيا في 1996، أن ماحرهم على تأسيس الرابطة آنذاك ان الكثيرين صاروا يدعون العلم بالإسلام ويستغلون بذلك اهتمام وإقبال الناس على الإسلام بعد أن حرموا منه أكثر من ثلاثة عقود. ومن ناحية أخرى يعترف غازي دده انه لم يحضر سوى الاجتماع التأسيسي الذي انتخب فيه رئيسا للرابطة لانه انشغل بعد ذلك بعمله الجديد:

Gazidede: ja agjentet qe organizuan '97, Shekulli, Tirane 27.10.2006.

(6) في لقاء مع د. ييليكو، الذي يعتبر اسما معروفا في مجال الطب على مستوى ألبانيا، خلال صيف 1996، أكد فيه على أهمية ما حققته الرابطة في جمع نخبة من المثقفين في مختلف المجالات (أطباء ومهندسون وفنانون ومؤرخون وصحفيون الخ) في شبكة منظمة تغطي كل ألبانيا: Tolerena

fetare ne Shqiperi i ka sherbyer mbrotjes se atdheut dhe lufes kunder asimilimit, Hena e re, Shkup 13.06.1996, Pp. 6-7

Miranda Vickers-James Pettifer, Albania from Anarchy to a Balkan Identity. (7) London 1997, P. 101

(8) المرجع السابق، ص 105

(9) المرجع السابق، ص 108

(10) يضع الكاتب المخضرم فاتوس لوبونيا في تحليل دقيق للوضع الديني في ألبانيا بعد 1990 هذا الموقف في سياقه مقابل الموقف الآخر المعارض له:

"في هذا الاطار بدأ هناك موقفان راديكاليان متعارضان: كان هناك موقف يرى أن منع أمور

خروجاً للدين في ألبانيا هو من نوع الشر الذي يولد الخير، حيث يمكن الآن لكل الألبان أن يعودوا إلى دين الأجداد/المسيحية. أما الموقف الآخر المتأثر بالأحداث في كوسوفو فكان يرى أن الهوية الدينية الإسلامية للألبان كانت عاملاً مهماً للحفاظ عليهم من الدوبان في الوثقة السلافية الأرثوذكسية:

Fatos Lubonja, Peisazhi fetar pluralist i Shqiperise, AIM dossiers, p. 5.

Ismail Kadare, "Cette Albanie qui frappe a la porte de l'Europe", L'Figaro 19 (11) Mars 1992.

(12) كنموذج على ذلك لدينا كتيب "تأملات في الإسلام" للدكتور حسين تشوباني، الأستاذ في جامعة تيرانا، الذي صدر في 1993:

Dr.Hysen Cobani, Refleksione ne Islam, Tirane 1993

B.Caculi, "Nje lajthitje e Kadarese", Drita islame No. 19, Tirane tetor 1996, (12) Pp. 1, 4.

وللمزيد عن ذلك انظر مقالاتنا: كاداريه والإسلام، مجلة "الجيل" عدد 8، بيروت 1997، ص 34-37.

A. Balela, "Shqiperia as ishull as depo municioni islamik, por kopsht i (13) harmonise fetare", E Djathta, Tirane 20.1. 1995.

Abdi Baleta, Perballje me islamofobine, Tirane (Rimekembja), 2006, pp. 60-61. (14)

V.Islami, "Historiani Maks Velo historian i paatestuar", Drita islame No. 19, (15) Tirane tetor 1996, Pp. 1, 3.

Vickers-Pettifer, P. 115 (16)

Tedi Shehu, 50 years in an atheistic dungeon, Impact International, vol. 30, (17) no. 9, September 2000.

Ibid. (18)

(19) نشرت هذه المعطيات في مقالة تحليلية بعنوان "الطوائف تحتاح ألبانيا" في المجلة الاسبوعية المعروفة "أكس" وأعادت نشرها الجريدة "الهلال" لمكدونية بتاريخ 1995/7/1، وهي التي اعتمدنا عليها هنا:

Albana Kasapi, "Sektet pushtojne Shqiperine", Hena e re, Shkup 1.07.1995, P. 20

Shehu, Op.Cit. (20)

Esat Myftari, Proselitizmi nder shqiptaret dhe skemat politike, Impakti (21) nderkombetar Online, 22.1.2006.

(22) تذكر مجلة "أكس" الأسبوعية في مقالاتها المذكورة (انظر الهامش 17) أن أوائل المبشرين وصلوا من السويد والنرويج مع المساعدات والأنجيل في إطار برنامج "إنعاش ألبانيا"، الذي تحول إلى منسق للأنشطة الإنسانية والتبشيرية في ألبانيا وأصبح يضم في إطاره 62 منظمة دينية:

Albana Kasapi, Op.Cit., P. 20

Vickers-Pettifer, P. 261. (23)

Shehu, Op.Cit. (24)

Ibid. (25)

Kushtetuta e Shqipërisë, Tirane 1998, P. 10. (26)

(27) للمزيد حول ذلك انظر مقالنا: الاسلام لدى الامة الالبانية يقف في تقاطع طرق، حريدم "الحياة"
2006/10/21م

Besim Muhamedi, "Epidimia e sekteve dogmatike", Hena e re, Shkup (28)
15.09.1995, P. 12





شمس الدين سامي فراشيري (1850 - 1904)
منظر الحركة القومية الألبانية



عبد فراشرى (1839 - 1892) إلى اليمين
 عضو البرلمان العثماني الأول ورئيس اللجنة المركزية
 للدفاع عن الحقوق القومية الألبانية في استنبول
 ومحمد فريوني (1842 - 1895) عضو اللجنة



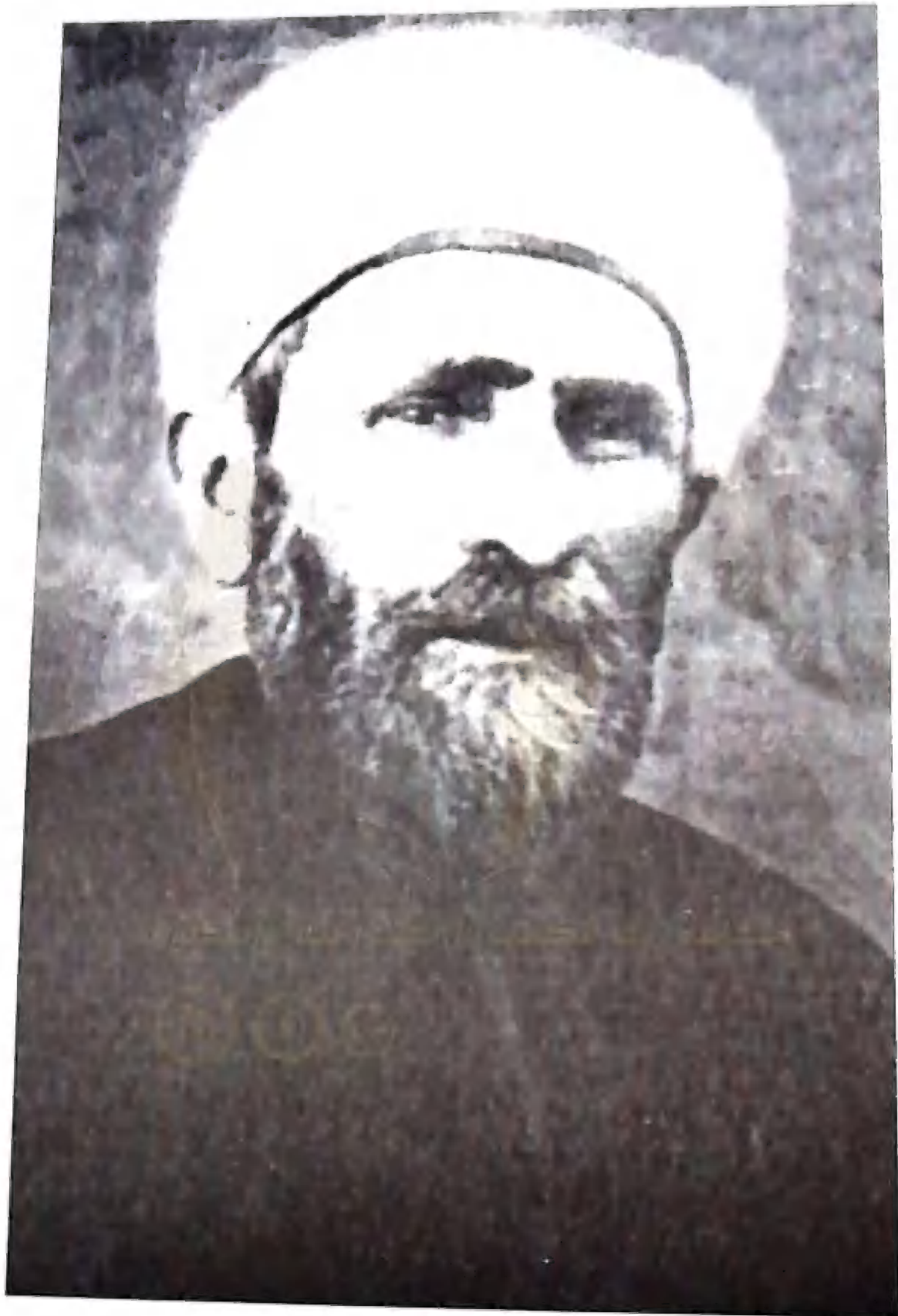
باشكو فاسا (1825 - 1892)
في لباسه الرسمي كمتصرف جبل لبنان



حسن تحسين (1811 - 1881)
عضو "جمعية استنبول" وأول رئيس لجامعة استنبول
(لوحة للفنان الألباني م. فوشكاتي)



اسماعيل كمال (1844 - 1919)
رئيس أول حكومة ألبانية
بعد إعلان الاستقلال الألباني عن الدولة العثمانية



الشيخ وهبي ديبيرا (1867 - 1937)
رئيس مجلس الشيوخ لألبانيا بعد الاستقلال
والمفتي العام لألبانيا 1912 - 1929



أحمد زوغو (1895 - 1961)
رئيس حكومة 1922 - 1924 ورئيس جمهورية 1925 - 1928
وملك ألبانيا 1928 - 1939



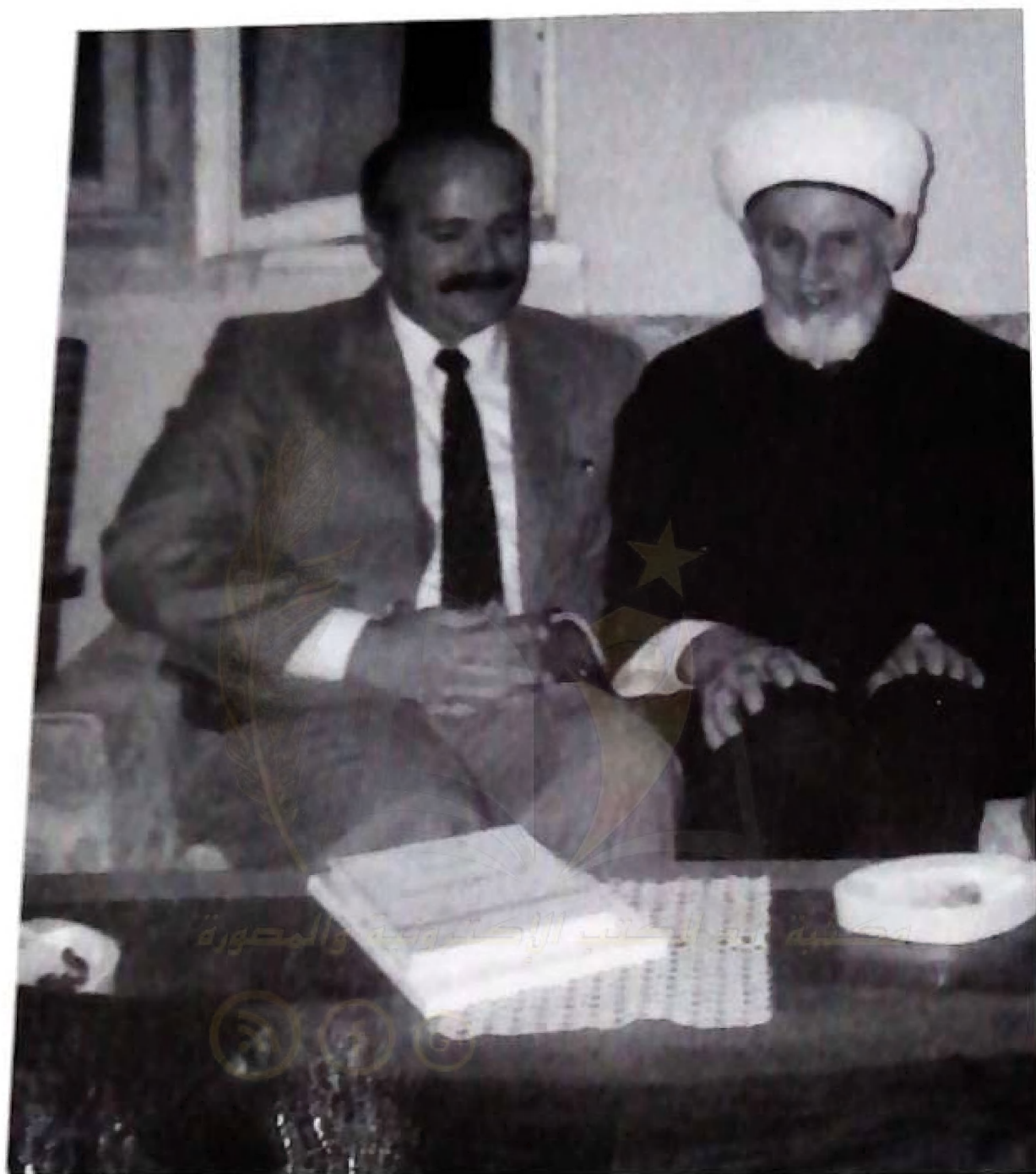
الحافظ علي كورتشما (1867 - 1956)



مهدي فراشري (1874 - 1963)
في لباسه الرسمي كمنصرف القنس في 1911



أتور خوجا (1908 - 1985)
زعيم الحزب الشيوعي الألباني



الشيخ صبري كوتشي (1921 - 2004)
رئيس "الجماعة المسلمة الألبانية"
مع المؤلف خلال نيسان 1993

كتب أخرى للمؤلف عن البلقان:

- الثقافة الألبانية في الأبحدية العربية، الكويت (سلسلة عالم المعرفة)، 1983م.
- تاريخ بلغراد الإسلامية، الكويت (دار العروبة)، 1987م.
- ملامح عربية إسلامية في الأدب الألباني، دمشق (اتحاد الكتاب العرب)، 1990م.
- الإسلام في يوغسلافيا من بلغراد إلى سرايفو، عمان، (دار البشير)، 1993م.
- دراسات في التاريخ الحضاري للإسلام في البلقان، تونس/أبو ظبي (مؤسسة التميمي/مركز جمعة الماجد) 1996م.
- كوسوفو/كوسوفا بؤرة النزاع الألباني الصربي في القرن العشرين، القاهرة (مركز الحضارة للدراسات السياسية) 1998م.
- كوسوفو/كوسوفا 1989-1999، إربد/عمان (مؤسسة حمادة/دار الشروق)، 1999م.
- مداخلات عربية بلغانية في التاريخ الوسيط والحديث، دمشق (اتحاد الكتاب العرب)، 2000م.
- التأليف في اللغة العربية في البوسنة، إربد/عمان، (مؤسسة حمادة/دار الشروق)، 2001م.
- مراجعة الاستشراق: ثنائية الذات والآخر/نموذج يوغسلافيا، بيروت (دار المدار الإسلامي)، 2002م.
- من دار الإسلام إلى الوطن ومن الوطنية إلى القومية: حالة البوسنة، بيروت (الدار العربية للعلوم)، 2005م.
- البوسنة بين الشرق والغرب، دمشق (اتحاد الكتاب العرب)، 2005م.
- اسماعيل كاداريه بين الأدب والسياسة، عمان (دار أزمنة) 2005.